

الكتاب الساطع  
نظم جمع الجوامع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

لدار ابن الجوزي

١٤٣٥هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٣٥هـ، لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب  
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي  
نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته  
إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٥٧  
الرمز البريدي: ٣٢٢٥٣ - الرقم الإضافي: ٨٤٠٦ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تليفاكس: ٢١٠٧٢٢٨  
جوال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨ - الإحصاء - ت: ٥٨٣١٢٢ - جلة - ت: ٦٨١٣٧٠٦ - ٠٥٦٣٤٧٦٣٨٨ - بيروت  
هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ - فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٠٦٨٢٣٧٣٨٨  
تليفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠ - الإسكندرية - ٠١٠٦٩٠٥٧٥٧٣ - البريد الإلكتروني:

aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com

# الْبُكُورُ كَيْبُ السَّنَاءِ طَع

## نَظْمُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

لِلْإِمَامِ

جَدَّالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ الشَّافِعِيِّ

الْمُتَوَفَّيَةِ ٩١١ هـ

عُنِيَ بِتَشْكِيلِهَا بِالشَّكْلِ الْكَامِلِ

مَحْدِ ابْنِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ

عَلِيِّ بْنِ آدَمَ بْنِ مُوسَى الْإِيْتُوبِيِّ الْوَلُوبِيِّ

خُوَيْمِ الْعَالِمِ بِمَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ

عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِدَيْهِ آمِينَ

دَارُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## باسم الرحمن الرحيم

- ١ - لِّلَّهِ حَمْدٌ لَا يَزَالُ سَازِمًا
  - ٢ - ثُمَّ عَلَى نَبِيِّهِ وَحِبِّهِ
  - ٣ - وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ مُحَرَّرَةٌ
  - ٤ - ضَمَّنْتُهَا (جَمَعَ الْجَوَامِعَ) الَّذِي
  - ٥ - إِذْ لَمْ أَجِدْ قَبْلِي مَنْ أَبْدَاهُ
  - ٦ - وَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهِ قَدْ أَلْفَا
  - ٧ - وَرُبَّمَا غَيَّرْتُ أَوْ أَزِيدُ
  - ٨ - فَلْيَدْعُهَا قَارِئُهَا وَالسَّامِعُ
  - ٩ - وَاللَّهَ فِي كُلِّ أُمُورِي أَرْتَجِي
  - ١٠ - يُحْصِرُ هَذَا النَّظْمُ فِي مُقَدِّمَةِ
- يُؤذِنُ بِأَزْدِيَادٍ مَنْ أَبَدَا  
صَلَاتُهُ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ  
أَبْيَاتُهَا مِثْلُ النُّجُومِ مُزْهِرَةٌ  
حَوَى أَصُولَ الْفِقْهِ وَالذِّينِ الشَّذِي  
نَظْمًا وَلَا بِعَقْدِهِ حَلَاةُ  
كَمِثْلِهِ وَلَا الَّذِي بَعْدُ اقْتَفَى  
مَا كَانَ مَنْقُوضًا وَمَا يُفِيدُ  
بِ (كَوَكَبٍ) وَلَوْ يُزَادُ (السَّاطِعِ)  
وَمَا يَنْوِبُ فَإِلَيْهِ أَلْتَجِي  
وَبَعْدَهَا سَبْعَةٌ كُتِبَ مُحْكَمَةً

\*

\*

\*



## (المقدمة)

- ١١ - أدلة الفقه الأصول مُجملة
- ١٢ - وطرق استفادة والمستفيد
- ١٣ - والفقه علم حكم شرع عملي
- ١٤ - ثم خطاب الله بالإنشأ اعتلق
- ١٥ - ليس لغير الله حكم أبدا
- ١٦ - وصف الكمال أو نفور الطبع
- ١٧ - بالشرع لا بالعقل شكر المنعم
- ١٨ - وفي الجميع خالف المعتزله
- ١٩ - فالحظر أو إباحة أو وقف
- ٢٠ - وضوب امتناع أن يكلفا
- ٢١ - في مكره ومذهب الأشاعره
- ٢٢ - والأمر بالمعدوم والنهي اعتلق
- ٢٣ - إن اقتضى الخطاب فعلا ملتزم
- ٢٤ - تركا فتحریم وإلا وورد
- ٢٥ - فصد الاولى وإذا ما خيرا
- ٢٦ - أو سببا أو مانعا شرطا بدا
- ٢٧ - والفرض والواجب ذو ترادف
- ٢٨ - والنذب والسنة والتطوع
- وقيل معرفة ما يدل له
- وعارف بها الأصولي العتيد
- مكتسب من طرق لم تجمل
- يفعل من كلف حكم فالأحق
- والحسن والقبح إذا ما قصدا
- وضده عقلي وإلا شرعي
- حتم وقبل الشرع لا حكم نهي
- وحكموا العقل فإن لم يقض له
- عن دين تحييرا لديهم خلف
- ذو غفلة وملجأ واختلفا
- جوازهُ وقد رآه آخره
- أي مغنويا وأبي باقي الفرق
- فواجب أو لا فندب أو جزم
- نهي به قصد فكره أو فقد
- إباحة وحدها قد قررا
- فالوضع أو ذا صحة أو فاسدا
- ومال نعمان إلى التخالف
- والمستحب بغيضا قد نوعوا

- ٢٩ - وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ وَبِالشَّرُوعِ لَا  
 ٣٠ - وَالْحَجُّ أَلْزِمٌ بِالتَّمَامِ شَارِعًا  
 ٣١ - وَالسَّبَبُ الَّذِي أُضِيفَ الْحُكْمُ لَهُ  
 ٣٢ - وَالْمَانِعُ الوُضْفُ الوُجُودِي الظَّاهِرُ  
 ٣٣ - الْحُكْمُ مَعَ بَقَاءِ حِكْمَةِ السَّبَبِ  
 ٣٤ - وَصِحَّةُ الْعَقْدِ أَوْ التَّعَبُّدِ  
 ٣٥ - وَقِيلَ فِي الْأَخِيرِ إِسْقَاطُ الْقَضَا  
 ٣٦ - بِصِحَّةِ الْعَقْدِ اغْتِقَابُ الْعَايَةِ  
 ٣٧ - بِالْفِعْلِ فِي إِسْقَاطِ أَنْ تَعَبَّدَا  
 ٣٨ - وَلَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْدِ بَلْ مَا طَلَبَا  
 ٣٩ - قَابِلَهَا الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ  
 ٤٠ - ثُمَّ الْأَدَاءُ فِعْلٌ بَعْضِ مَا دَخَلَ  
 ٤١ - وَفِعْلٌ كُلُّ أَوْ فَبَعْضِ مَا مَضَى  
 ٤٢ - وَفَعْلُهُ وَقَتِ الْأَدَاءِ ثَانِيًا  
 ٤٣ - وَالْوَقْتُ مَا قَدَّرَهُ الَّذِي شَرَعَ  
 ٤٤ - وَحُكْمُنَا الشَّرْعِيُّ إِنْ تَغَيَّرَا  
 ٤٥ - مَعَ قِيَامِ سَبَبِ الْأَضْلِيِّ سَمٌ  
 ٤٦ - وَقَبْلَ وَقْتِ الزَّكَاةِ أَدَى  
 ٤٧ - حَتْمًا مُبَاحًا مُسْتَحَبًّا وَخِلَافَ  
 ٤٨ - قُلْتُ: وَقَدْ تُقَرَّنُ بِالْكَرَاهَةِ  
 ٤٩ - ثُمَّ الدَّلِيلُ مَا صَحِيحُ النَّظَرِ  
 ٥٠ - وَاخْتَلَفُوا هَلْ عِلْمُهُ مُكْتَسَبٌ  
 تَلَزَّمَهُ وَقَالَ نُعْمَانُ: بَلَى  
 إِذْ لَمْ يَقَعْ مِنْ أَحَدٍ تَطَوُّعًا  
 لِعُلُقَةٍ مِنْ جِهَةِ التَّغْرِيفِ لَهُ  
 مُنْضَبِطًا عَرَفَ مَا يُغَايِرُ  
 وَالشَّرْطُ يَأْتِي حَيْثُ حُكْمُهُ وَجَبَ  
 وَفَاقَ ذِي الْوَجْهَيْنِ شَرَعَ أَحْمَدُ  
 وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ الرِّضَا  
 وَالذِّينِ الْأَجْزَاءُ أَيِ الْكِفَايَةِ  
 وَقِيلَ إِسْقَاطُ الْقَضَا أَبَدًا  
 يَخُصُّهُ وَقِيلَ بِاللَّذِ وَجَبَا  
 وَالْفَرْقُ لَفْظًا قَدَّرَ النُّعْمَانُ  
 قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهِ وَقِيلَ كُلُّ  
 وَقْتٍ لَهُ مُسْتَدْرِكًا بِهِ الْقَضَا  
 إِعَادَةٌ لِخَلَلٍ أَوْ خَالِيَا  
 مِنَ الزَّمَانِ ضَيْقًا أَوْ اتَّسَعُ  
 إِلَى سُهُولَةٍ لِأَمْرِ عَزِيزًا  
 بِرُخْصَةٍ كَأَكْلِ مَيْتٍ وَالسَّلَامُ  
 وَالْقَضْرُ وَالْإِفْطَارُ إِذْ لَا جَهْدًا  
 أَوْلَى وَإِلَّا فَعَزِيمَةٌ تُضَافُ  
 كَالْقَضْرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ  
 فِيهِ مُوَصَّلٌ لِقَضْدِ خَبْرِي  
 عَقِيْبَهُ فَالْأَكْثَرُونَ صَوَّبُوا

- ٥١ - الْجَامِعُ الْمَانِعُ حَدُّ الْحَدِّ  
 ٥٢ - وَصَحَّحُوا أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْأَزَلِّ  
 ٥٣ - وَالنَّظَرُ الْفِكْرُ مُفِيدُ الْعِلْمِ  
 ٥٤ - تَصَوُّرٌ وَمَعَهُ تَضْدِيقٌ جَلِي  
 ٥٥ - عِلْمٌ وَمَا يَقْبَلُهُ فَالَاغْتِقَادُ  
 ٥٦ - وَغَيْرُهُ ظَنٌّ لِرُجْحَانِ سَلَكِ  
 ٥٧ - الْفَخْرُ حُكْمُ الذَّهْنِ أَيْ ذُو الْجَزْمِ  
 ٥٨ - ثُمَّ ضَرُورِيًّا رَأَاهُ يُسْفِرُ  
 ٥٩ - ثُمَّ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ يُظَلِّقُونَ  
 ٦٠ - وَالْجَهْلُ فَقَدْ الْعِلْمُ بِالْمَقْصُودِ أَوْ  
 ٦١ - وَالسَّهْوُ أَنْ يَذْهَلَ عَنِ مَعْلُومِهِ
- أَوْ ذُو انْعِكَاسٍ إِنْ تَشَأَ وَالطَّرْدُ  
 يُسَمَّى خِطَابًا أَوْ مُنَوَّعًا حَصَلَ  
 وَالظَّنُّ وَالْإِذْرَاكَ دُونَ حُكْمِ  
 جَازِمُهُ التَّغْيِيرُ إِنْ لَمْ يَقْبَلِ  
 صَحِيحٌ أَنْ طَابَقَ أَوْ لَا ذُو فَسَادِ  
 وَضِدُّهُ الْوَهْمُ وَمَا سَاوَى فَشَكَّ  
 لِمُوجِبِ طَابَقَ حَدُّ الْعِلْمِ  
 وَابْنُ الْجَوَيْنِيِّ نَظَرِيٌّ عَسِرُ  
 تَفَاوُتًا وَرَدَّهُ الْمُحَقِّقُونَ  
 تَضْوِيرُهُ مُخَالِفًا خُلْفَ حَكْوَا  
 وَقَارَقَ النُّسْيَانَ فِي عُمُومِهِ

## (مَسْأَلَةٌ)

- ٦٢ - الْحَسَنُ الْمَادُونُ لَوْ أُجْرُ نَفِي  
 ٦٣ - فَغَيْرُ مَنْهِيٍّ وَالْقَبِيحُ الْمَنْهِي  
 ٦٤ - وَعَدَّ ذَا وَاسِطَةَ عَبْدُ الْمَلِكِ
- قِيلَ وَفَعَلَ مَا سِوَى الْمُكَلَّفِ  
 وَلَوْ عُمُومًا كَقَسِيمِ الْكُرْهِ  
 وَفِي الْمُبَاحِ ذَا وَتَالِيهِ سَلِكِ

## (مَسْأَلَةٌ)

- ٦٥ - لَيْسَ مُبَاحُ التَّرِكِ حَتْمًا وَذَكَرُ  
 ٦٦ - مِنْ حَائِضٍ وَمُدْنِفٍ وَذِي مَغِيبِ  
 ٦٧ - قَالَ عَلَيْهِ أَحَدُ الشَّهْرَيْنِ  
 ٦٨ - قُلْتُ: وَفِي هَذَا الَّذِي زَادَ عَلَى  
 ٦٩ - وَاخْتَلَفُوا فِي النَّدْبِ هَلْ مَأْمُورُ  
 ٧٠ - وَلَيْسَ مَنْدُوبٌ وَكُرْهُ فِي الْأَصَحِّ
- جَمَاعَةٌ وَجُوبَ صَوْمٍ مَنْ عَدَرَ  
 وَقِيلَ ذَا دُونَهُمَا وَابْنُ الْخَطِيبِ  
 وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ بِغَيْرِ مَيْنِ  
 مُطْلَقِ الْأِسْمِ لَيْسَ حَتْمًا دَخَلَا  
 حَقِيقَةً فَكَوْنُهُ الْمَشْهُورُ  
 مُكَلَّفًا وَلَا الْمُبَاحُ فَرَجَحُ

- ٧١ - فِي حَدِّهِ إِلْزَامُ ذِي الْكُلْفَةِ لَا  
 ٧٢ - أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ جِنْسَ مَا وَجِبَ  
 ٧٣ - وَأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ حُكْمٌ شَرْعِي  
 ٧٤ - بَقَا جَوَازِهِ أَيِ انْتِفَا الْحَرْجِ  
 طَلَبُهُ وَالْمُرْتَضَى عِنْدَ الْمَلَا  
 وَغَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ إِذْ لَا طَلَبُ  
 وَأَنَّ نَسْخَ وَاجِبٍ يَسْتَدْعِي  
 وَقِيلَ فِي الْمُبَاحِ وَالنَّدْبِ انْدَرَجَ

(مسألة)

- ٧٥ - الْأَمْرُ مِنْ أَشْيَاءِ بَفَرْدٍ عِنْدَنَا  
 ٧٦ - وَقِيلَ كُلًّا وَبِوَاحِدٍ حَصَلَ  
 ٧٧ - خِلَافُهُ أَسْقَطَهُ وَقِيلَ مَا  
 ٧٨ - لِفِعْلِهَا فَوَاجِبٌ أَعْلَاهَا  
 ٧٩ - وَصَحَّحُوا تَحْرِيمَ وَاحِدٍ عَلَى  
 يُوجِبُ مِنْهَا وَاحِدًا مَا عَيْنًا  
 وَقِيلَ بَلْ مُعَيَّنًا فَإِنْ فَعَلَ  
 يَخْتَارُهُ مُكَلَّفٌ فَإِنْ سَمَا  
 أَوْ تَرَكَهَا عُوقِبَ فِي أَدْنَاهَا  
 إِنْهَامِهِ وَهِيَ عَلَى مَا قَدْ خَلَا

(مسألة)

- ٨٠ - فَرَضُ الْكِفَايَةِ مُهِمٌّ يُفْصَدُ  
 ٨١ - وَزَعَمَ الْأَسْتَاذُ وَالْجُودِي  
 ٨٢ - وَهُوَ عَلَى الْكُلِّ رَأَى الْجُمْهُورُ  
 ٨٣ - فَقِيلَ مُبْهَمٌ وَقِيلَ عَيْنًا  
 ٨٤ - وَبِالشُّرُوعِ فِي الْأَصَحِّ يَلْزَمُ  
 وَنَظَرَ عَنْ فَاعِلٍ مُجَرَّدُ  
 وَنَجَلُهُ يَفْضَلُ فَرَضَ الْعَيْنِ  
 وَالْقَوْلُ بِالْبَعْضِ هُوَ الْمَنْصُورُ  
 وَقِيلَ مَنْ قَامَ بِهِ وَوَهْنَا  
 وَمِثْلَهُ سُنَّتُهَا تَنْقَسِمُ

(مسألة)

- ٨٥ - جَمِيعُ وَقْتِ الظَّهْرِ قَالَ الْأَكْثَرُ  
 ٨٦ - لَا يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى الْمُؤَخَّرِ  
 ٨٧ - وَقِيلَ الْآخِرُ وَقِيلَ الْأَوَّلُ  
 ٨٨ - وَقِيلَ مَا بِهِ الْأَدَاءُ اتَّصَلَا  
 وَقْتُ أَدَاءٍ وَعَلَيْهِ الْأَظْهَرُ  
 وَقَدْ عَزِي وَجُوبُهُ لِأَكْثَرِ  
 فَفِي سِوَاهُ قَاضٍ أَوْ مُعْجَلُ  
 مِنْ وَقْتِهِ وَآخِرٌ إِذَا خَلَا

- ٨٩ - وَقِيلَ إِنْ قَدَّمَ فَرَضًا وَقَعَا  
 ٩٠ - وَمَنْ يُؤَخِّرْ مَعَ ظَنٍّ مَوْتَهُ  
 ٩١ - فَهُوَ أَدَا وَالْقَاضِيَانِ بَلْ قَضَا  
 ٩٢ - فَالْحَقُّ لَا عِضْيَانَ مَا لَمْ يَكُنْ
- إِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ حَتَّى انْقَطَعَا  
 يَعْصِ فَإِنْ آدَاهُ قَبْلَ فَوْتِهِ  
 أَوْ مَعَ ظَنٍّ أَنْ يَعِيشَ فَقَضَى  
 كَالْحَجِّ فَلْيُسْنِدْ لِآخِرِ السَّنِي

## (مسألة)

- ٩٣ - مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ مِنْ  
 ٩٤ - وَقِيلَ لَا وَقِيلَ إِنْ كَانَ سَبَبُ  
 ٩٥ - فَالْتَّرُكُ لِلْحَرَامِ إِنْ تَعَدَّرَا  
 ٩٦ - فَحَرِّمَتْ مَنْكُوحَةً إِنْ تُلْبَسَ
- مَقْدُورِنَا إِلَّا بِهِ حَثْمٌ زُكِنَ  
 وَقِيلَ إِنْ شَرْطًا إِلَى الشَّرْعِ انْتَسَبَ  
 إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ حَتْمًا يُرَى  
 بغيرِهَا أَوْ بَتِّ عَيْنًا وَنَسِي

## (مسألة)

- ٩٧ - مُطْلَقُ الْأَمْرِ عِنْدَنَا لَا يَشْمَلُ  
 ٩٨ - أَمَّا الَّذِي جِهَاتُهُ تَعَدَّدَا  
 ٩٩ - فَإِنَّهَا تَصِحُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
 ١٠٠ - وَقِيلَ لَا تَصِحُّ لَكِنْ حَصَلَا  
 ١٠١ - وَمَنْ مِنَ الْمَغْضُوبِ تَائِبًا خَرَجَ  
 ١٠٢ - وَقِيلَ فِي عِضْيَانِهِ مُشْتَغِلُ  
 ١٠٣ - وَسَاقِطٌ عَلَى جَرِيحٍ قَدْ قَتَلَ  
 ١٠٤ - قِيلَ أَيْمٌ وَقِيلَ خَيْرٌ وَالْإِمَامُ
- كُرْهًا فِيهِ الْوَقْتُ الصَّلَاةُ تَبْطُلُ  
 مِثْلُ الصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ اعْتَدَى  
 وَلَا ثَوَابَ عِنْدَهُمْ فِي الْأَشْهُرِ  
 سُقُوطُهُ وَالْحَنْبَلِيُّ لَا وَلَا  
 آتٍ بِوَاجِبٍ وَقِيلَ بِخَرَجَ  
 مَعَ انْقِطَاعِ النَّهْيِ وَهُوَ مُشْكَلُ  
 إِنْ لَمْ يَزُلْ وَكُفَاهُ إِنْ انْتَقَلَ  
 لَا حُكْمَ وَالْحُجَّةُ حَوْلَ الْوَقْفِ حَامُ

## (مسألة)

- ١٠٥ - نُجُوزُ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ  
 ١٠٦ - مَا كَانَ لَا لِلْغَيْرِ أَوْ مُمْتَنِعًا
- وَمَنْعَتْ طَائِفَتَا اغْتِرَالِ  
 لِغَيْرِ عِلْمِهِ بِأَنْ لَا يَقَعَا

١٠٧ - وَالطَّلَبُ الْإِمَامُ وَالْحَقُّ وَقَعَ مَا لَيْسَ بِالذَّاتِ بَلِ الْغَيْرِ امْتَنَعَ

(مسألة)

١٠٨ - حُصُولُ شَرْطِ الشَّرْعِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فِي صِحَّةِ التَّكْلِيفِ لَمْ يُعْتَبَرِ  
 ١٠٩ - وَفُرِضَتْ فِي طَلَبِ الشَّرْعِ الْفُرُوعُ مِنْ كَافِرٍ وَالْمُرْتَضَى هُنَا الْوُقُوعُ  
 ١١٠ - وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا وَفِي الْأَمْرِ وَفِي جِهَادِهِمْ وَغَيْرِ مُرْتَدٍّ قُضِيَ  
 ١١١ - وَالْخُلْفُ فِي التَّكْلِيفِ أَوْ مَا آلَ لَهُ لَا نَحْوِ إِتْلَافٍ وَعَقْدٍ أَكْمَلَهُ

(مسألة)

١١٢ - يَخْتَصُّ بِالتَّكْلِيفِ فِعْلٌ فَالذَّا كُفِّ فِي النَّهْيِ بِهِ الْكُفُّ وَذَا  
 ١١٣ - هَلْ فِعْلٌ ضِدُّ أَوْ الْاِنْتِهَاءُ الْمُرْتَضَى الثَّانِي لَا الْاِنْتِفَاءُ  
 ١١٤ - وَأَنَّ قَصْدَ التَّرِكِ غَيْرُ مُشْتَرَطٍ بَلَى لِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ يُشْتَرَطُ  
 ١١٥ - وَوَجَّهَ الْأَمْرَ لَدَى الْمُبَاشَرَةِ مُحَقِّقُوا الْأَيْمَةَ الْأَشَاعِرَةَ  
 ١١٦ - وَقَبْلَهَا اللَّوْمُ عَلَى كَفِّ نُهْيِ وَالْأَكْثَرُونَ قَبْلُ ذُو تَوَجُّهِ  
 ١١٧ - بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ إِلْزَامًا وَقَبْلَهُ لَدَيْهِمْ إِعْلَامًا  
 ١١٨ - ثُمَّ إِذَا بَاشَرَ قَالُوا يَسْتَمِرُّ وَقَالَ قَوْمٌ بِانْقِطَاعِ مُسْتَقَرِّ

(مسألة)

١١٩ - يَصِحُّ فِي الْأَظْهَرِ أَنْ يُكَلِّفَا مَنِ انْتَفَا شَرْطُ الْوُقُوعِ عَرَفَا  
 ١٢٠ - أَوْ أَمْرٌ وَاتَّفَقُوا إِنْ جَهَلَا وَالْعِلْمُ لِلْمَأْمُورِ إِثْرُهُ اغْتَلَى

(خاتمة)

١٢١ - فِي وَاجِبِ التَّرْتِيبِ وَالتَّخْيِيرِ عَنْ تَحْرِيمِ جَمْعٍ وَإِبَاحَةِ وَسَنِّ

## الكتاب الأول

### في الكتاب، ومباحث الأقوال

- ١٢٢ - أما القرآنَ ها هنا فالمنزَّلُ  
 ١٢٣ - باقي تلاوةٍ ومنه البسملةُ  
 ١٢٤ - آحادُهُم على الصحيحِ فيهما  
 ١٢٥ - وقيلَ إلا هيئةَ الأداءِ  
 ١٢٦ - وأجمَعُوا أنَّ الشَّواذَ لم يُبَخ  
 ١٢٧ - كخَبَرٍ في الاختِجاجِ تجري  
 ١٢٨ - ولا يجوزُ في الكتابِ والسُّننِ  
 ١٢٩ - أو ما سوى ظاهرِهِ قد يُقصدُ  
 ١٣٠ - ثمَّ أصحُّها بقاءُ المُجملِ  
 ١٣١ - وأنَّ بالقَرائِنِ الأدلَّةُ  
 على النَّبيِّ مُعجِزاً يُفصَّلُ  
 لا في براءةٍ ولا ما نقلَهُ  
 والسَّبْعُ قطعاً للتَّواتُرِ انْتَمَى  
 وقيلَ خُلفَ اللَّفْظِ للقُراءِ  
 قِراءةٌ بِها وَلَكِنِ الأصحُّ  
 وأنها الَّتِي ورَاءَ العَشْرِ  
 ورُودُ ما لَيْسَ لَهُ مَعْنَى يُبْنِ  
 بِلا دَلِيلِ عِنْدَ مَنْ يُعْتَمَدُ  
 إنَّ لَمْ يَكُنْ مُكَلِّفاً بِالْعَمَلِ  
 نَقْلِيَّةٌ تُعْطِي اليَقِينَ كُلَّهُ

### المنطوق والمفهوم

- ١٣٢ - الأوَّلُ الدَّالُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ في  
 ١٣٣ - كَعامِرٍ لَمْ يَحْتَمِلْ مَعْنَى سِوَى  
 ١٣٤ - مُرَكَّبٍ إنَّ جُزءَهُ مَعْنَى يُقصدُ  
 ١٣٥ - وإنَّ يُفدُ مَعْنَاهُ بِالمُوافِقَةِ  
 ١٣٦ - وَجُزؤُهُ تَضَمَّنُ وَالانْتِزَامُ  
 ١٣٧ - وَالصَّدُوقُ وَالصَّحَّةُ في الَّذِي مَضَى  
 مَحَلُّ نَظَرٍ وَهُوَ نَصٌّ إنَّ يَفِي  
 مُفادِهِ وَظاهِرُ لَهُ حَوَى  
 أَفادَةُ الجُزءِ وإلا مُفردُ  
 فَإِنَّها لَفِظِيَّةٌ مُطابِقَةٌ  
 لِأَزمِهِ وَذانِ بِالْعَقْلِ التَّمَامِ  
 إنَّ رَامَ إِضماراً دَلالةً افْتِضا

- ١٣٨ - أَوْ لَا وَقَدْ أَفَادَ مَا لَمْ يُفْصِدِ  
 ١٣٩ - بِعَكْسِهِ حَدًّا فَمَهْمَا وَافَقَهُ  
 ١٤٠ - فَحَوَى الْخِطَابِ إِنْ يَكُنْ أَوْلَى وَمَا  
 ١٤١ - فَالْشَّافِعِي دَلَّ قِيَاسًا وَالْخِلَافَ  
 ١٤٢ - عِلَاقَةَ الْأَوَّلِ إِطْلَاقَ الْأَخْضِ  
 ١٤٣ - وَإِنْ يَكُنْ خَالَفَ فَالْمُخَالَفَةُ  
 ١٤٤ - لِتَنْحَوِي خَوْفٍ أَوْ لِغَالِبٍ يُقَالُ  
 ١٤٥ - أَوْ حَادِثٍ أَوْ جَهْلٍ حُكْمٍ أَوْ سِوَى  
 ١٤٦ - نَعَمْ وَلَا يَمْنَعُ أَنْ يُقَاسَ بِهِ  
 ١٤٧ - وَقِيلَ لَا يَعْمُهُ إِجْمَاعًا  
 ١٤٨ - كَالْغَنَمِ السَّائِمِ أَوْ سَائِمَةٍ  
 ١٤٩ - عَلَى الْأَصْحَحِ وَحَكَى السَّمْعَانِي  
 ١٥٠ - وَالنَّفْيُ غَيْرُ سَائِمَاتِ الْغَنَمِ  
 ١٥١ - وَمِنْهُ عِلَّةٌ وَظَرْفٌ وَعَدَدٌ  
 ١٥٢ - وَسَبْقٌ مَعْمُولٌ وَفَصْلٌ الْخَبَرِ  
 ١٥٣ - وَإِنَّمَا وَنَحْوُ مَا وَإِلَّا  
 ١٥٤ - أَيِ إِنَّمَا وَغَايَةٌ فَالْفَصْلُ  
 ١٥٥ - مُنَاسِبًا فَمُطْلَقًا فَالْعَدَدُ  
 ١٥٦ - يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ فَالْبَيَانِي  
 ١٥٧ - لِلْحَضَرِ قَالَ الْأَكْثَرُونَ إِنَّمَا  
 ١٥٨ - وَحُجَّةٌ جَمِيعُهَا إِلَّا اللَّقْبُ  
 ١٥٩ - وَقِيلَ مَعْنَى وَاحْتِجَاجًا يَصْطَفِي
- فَهِيَ إِشَارَةٌ وَضِدُّ مَا بُدِيَ  
 فِي حُكْمِهِ الْمَنْطُوقُ فَالْمُوَافَقَةُ  
 سَاوَى فَلَحْنُهُ وَقِيلَ مَا انْتَمَى  
 لَفْظًا مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً خِلَافَ  
 وَالثَّانِ نَقْلُ اللَّفْظِ عُرْفًا اقْتِنَصَ  
 وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ حَازِقَهُ  
 مَذْكُورُهُ عَلَى الصَّحِيحِ أَوْ سُؤَالَ  
 ذَاكَ إِذَا التَّخْصِيصُ بِالذِّكْرِ حَوَى  
 بَلْ قِيلَ مَعْرُوضٌ يَعُمُّ فَانْتَبَهُ  
 فَالْوَصْفُ وَالنَّحْوِيُّ لَا يُرَاعَى  
 الضَّانِ لَا مُجَرَّدُ السَّائِمَةِ  
 عَنِ الْجَمَاهِيرِ اغْتِبَارَ الثَّانِي  
 وَقِيلَ غَيْرُ مُطْلَقِ السَّوَائِمِ  
 حَالٌ وَمِنْهَا الشَّرْطُ وَالغَايَةُ عُدَّ  
 مِنْ مُبْتَدَأٍ أَوْ نَحْوِهِ بِالْمُضْمَرِ  
 وَذَا فَمَا يُقَالُ نُظْقًا أَعْلَى  
 وَمِثْلُهُ الشَّرْطُ فَوُضِفَ يَثْلُو  
 فَسَبْقُ مَعْمُولٍ إِذِ الْمُعْتَمَدُ  
 كَالْحَضَرِ وَالسُّبْكِيُّ ذُو فُرْقَانٍ  
 وَالْحَقُّ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّمَا  
 فِي لُغَةٍ وَقِيلَ لِلشَّرْعِ انْتَسَبَ  
 بِاللَّقْبِ الدَّفَاقُ ثُمَّ الصَّيْرَفِيُّ

- ١٦٠ - وَأَنْكَرَ النُّعْمَانُ كُلاًّ وَاسْتَقَرَّ  
١٦١ - وَفِي سِوَى الشَّرْعِ أَبِي السُّبُكِيِّ وَرَدَّ  
وَقِيلَ فِي الشَّرْعِ وَقَوْمٌ فِي الْخَبَرِ  
وَقَوْمٌ الْوَصْفِ وَقَوْمٌ الْعَدَدُ

## (مسألة)

- ١٦٢ - حُدُوثُ مَوْضُوعَاتِنَا لِلْكَشْفِ  
١٦٣ - وَهِيَ مِنَ الْمِثَالِ وَالْإِشَارَةِ  
١٦٤ - وَهِيَ كَمَا صَرَّحَ أَهْلُ الشَّانِ  
١٦٥ - وَعُرِفَتْ بِالنَّقْلِ لَا بِالْعَقْلِ  
١٦٦ - وَاللَّفْظُ مَذْلُولَاتِهِ قَدْ فَصَّلُوا  
١٦٧ - كِكَلِمَةِ فَتِلْكَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ  
١٦٨ - مُرْكَبًا كَمَا مَضَى وَيُعْنَى  
١٦٩ - وَكَوْنُهُ مُنَاسِبَ الْمَعْنَى فَلَا  
١٧٠ - يَعْني كَفَتْ دَلَالَةُ إِلَيْهِ  
١٧١ - وَوَضَعُهُ لِخَارِجِي الْمَعْنَى  
١٧٢ - وَكُلُّ مَعْنَى مَا لَهُ لَفْظٌ بَلَى  
١٧٣ - وَالْمُحْكَمُ الْمُتَضِحُّ الْمَعْنَى وَمَا  
١٧٤ - وَرَبَّمَا يُظْلَعُهُ مِنْ اضْطَفَى  
١٧٥ - إِلَّا عَلَى الْخَوَاصِرِ لَفْظٌ شَائِعٌ

## (مسألة)

- ١٧٦ - تَوْقِيفُ اللَّغَاتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
١٧٧ - عَلِمَهَا بِالْوَحْيِ أَوْ بِأَنْ خَلَقَ  
١٧٨ - وَبِاضْطِلَاحِ قَالَ ذُو اعْتِرَالِ  
١٧٩ - وَقِيلَ مَا اسْتُعْنِيَ فِي التَّعْرِيفِ  
وَمِنْهُمْ ابْنُ فُورِكَ وَالْأَشْعَرِيُّ  
عِلْمًا ضَرْوَرِيًّا وَصَوْتًا قَدْ نَطَقَ  
وَالْعِلْمُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ  
مُحْتَمِلٌ وَغَيْرُهُ تَوْقِيفِي

١٨٠ - وَقِيلَ عَكْسُهُ وَقَوْمٌ وَقَفُوا وَقَوْمٌ التَّوْقِيفُ ظَنُّ الْفُؤَا

(مسألة)

١٨١ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ مَعَ الْعَزَالِي وَالْأَمِيدِي وَأَبِي الْمَعَالِي  
 ١٨٢ - لَا تَثْبُتُ اللَّغَاتُ بِالْقِيَاسِ وَأَثْبَتَ الْقَاضِي أَبُو الْعَبَّاسِ  
 ١٨٣ - شَرْعاً وَفِي لُغَةِ الشَّيرَازِي وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالرَّازِي  
 ١٨٤ - وَقَالَ قَوْمٌ تَثْبُتُ الْحَقَائِقُ دُونَ الْمَجَازِ وَالْجَمِيعُ وَافْقُوا  
 ١٨٥ - عَلَى جَوَازِ مَا بِالْإِسْتِقْرَاءِ ثَبَّتَ تَعْيِيمُهُ وَالْمَنْعُ فِي الْأَعْلَامِ بَتَّ

(مسألة)

١٨٦ - اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى ذَوَا اتِّحَادٍ قَدْ يَمْنَعُ الشَّرْكَةَ فِي الْمُرَادِ  
 ١٨٧ - كَعَلِمَ مَا لِمُعَيَّنٍ وَضِعَ لَمْ يَتَنَاوَلَ غَيْرَهُ كَمَا اتَّبِعَ  
 ١٨٨ - فَإِنْ يَكُ التَّعْيِينُ خَارِجِيًّا فَعَلِمَ الشَّخْصِ وَإِنْ ذَهَبِيًّا  
 ١٨٩ - فَالْجِنْسُ لِلْمَاهِيَّةِ اسْمُهُ وَضِعَ مِنْ حَيْثُ هِيَ فِشْرْكَةً لَا تَمْتَنِعُ  
 ١٩٠ - تُلْفِيهِ ذَا تَوَاطُؤٍ إِنْ اسْتَوَى مُشْكَكاً إِذَا تَفَاوَتْ حَوَى  
 ١٩١ - وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى إِذَا تَعَدَّدَا فَمُتَّبَعِينَ وَمَهْمَا اتَّحَدَا  
 ١٩٢ - مَعْنَاهُ دُونَ اللَّفْظِ ذُو تَرَادُفٍ وَعَكْسُهُ إِنْ كَانَ فِي الْمُخَالَفِ  
 ١٩٣ - حَقِيقَةً مُشْتَرَكٌ وَإِلَّا حَقِيقَةً مَعِ الْمَجَازِ يُثَلَّى

(مسألة)

١٩٤ - الْإِشْتِقَاقُ رَدُّ لَفْظٍ لِسِوَاهُ وَلَوْ مَجَازاً لِتَنَاسُبِ حَوَاهُ  
 ١٩٥ - فِي أَحْرَفِ أَضْلِيَّةٍ وَالْمَعْنَى وَشَرْطُهُ التَّغْيِيرُ كَيْفَ عَنَّا  
 ١٩٦ - وَمِنْهُ كَاسِمِ الْفَاعِلِ الْمُطْرِدُ وَمِنْهُ كَالْفَارُورَةِ الْمُفْتَصِدُ  
 ١٩٧ - مَنْ لَمْ يَقُمْ وَضُفَّ بِهِ مَا اشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ سُمِّيَ وَخَالَفَ الْمُعْتَزِلَةَ

- ١٩٨ - وَلَا الَّذِي قَامَ بِهِ مَا لَيْسَ لَهُ  
 ١٩٩ - وَالْأَكْثَرُونَ شَرَطُوا لَهُ الْبَقَا  
 ٢٠٠ - أَوْ آخِرِ الْجُزْءِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ  
 ٢٠١ - وَالرَّابِعُ الْوَقْفُ وَقِيلَ إِنْ طَرَا  
 ٢٠٢ - لَمْ يَجْزِ الْإِطْلَاقُ إِجْمَاعًا جَلَا  
 ٢٠٣ - خُصُوصِ تِلْكَ الذَّاتِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ  
 ٢٠٤ - حَالِ التَّلْبِيسِ وَقِيلَ النُّطْقِ

(مسألة)

- ٢٠٥ - وَقُوعُ ذِي التَّرَادُفِ الْمُصَوَّبِ  
 ٢٠٦ - كَأَنَّهُ فِي لُغَةٍ مُفْرَدَةٍ  
 ٢٠٧ - وَلَيْسَ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ الْحَدْمَعُ  
 ٢٠٨ - وَالْحَقُّ أَنَّ تَابِعًا يُفِيدُ  
 ٢٠٩ - وَالْمُرْتَضَى تَعَاقُبُ الرَّذْفَيْنِ  
 ٢١٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِهِ تُعْبَدًا

(مسألة)

- ٢١١ - ذُو الْأَشْتِرَاكِ وَقَعَّ فِي الْأَظْهَرِ  
 ٢١٢ - وَفِي الْقُرْآنِ نَجْلُ دَاوُدَ نَفْسَى  
 ٢١٣ - وَقِيلَ وَاجِبٌ وَقِيلَ مُمْتَنِعٌ

(مسألة)

- ٢١٤ - يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ مَعْنِيَاهُ  
 ٢١٥ - حَقِيقَةً وَذَا ظُهُورٍ فِيهِمَا

إِسْمٌ فَإِنْ كَانَ فَأَوْجِبَ عَمَلَهُ  
 فِي كَوْنِهِ حَقِيقَةً قَدْ أُظْلِقَا  
 وَالثَّالِثُ اشْتِرَاطُهُ فِي الْمُمْكِنِ  
 وَصَفٌ وَجُودِيٌّ يُنَافِي الْآخَرَ  
 وَلَيْسَ فِي الْمُسْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَى  
 حَقِيقَةٍ فِي الْحَالِ ثُمَّ الْمُنْجَلِي  
 وَقِيلَ لَا وَقُوعٌ لِلْمُسْتَقِّ

وَأَنْكَرَ ابْنُ قَارِسٍ وَتَغَلَّبَ  
 وَأَنْكَرَ الْإِمَامُ فِي الشَّرْعِيَّةِ  
 مَحْدُودِهِ وَالْإِسْمُ وَالْجَائِي تَبَعُ  
 تَقْوِيَّةً وَفَاقَهُ التَّأَكِيدُ  
 مِنْ لُغَةٍ يَكُونُ أَوْ ثِنْتَيْنِ  
 وَالثَّالِثُ الْمَنْعُ إِذَا تَعَدَّدَا

وَقَدْ نَفَاهُ تَغَلَّبَ وَالْأَبْهَرِي  
 وَأَخْرُوعٌ فِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى  
 وَقِيلَ بَلْ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ مُنِيعٌ

تَجَوُّزًا وَالشَّافِعِي رَأَى  
 فَاحْمِلْ بِلَا قَرِينَةٍ عَلَيْهِمَا

- ٢١٦ - وَوَأَفَقَ الْقَاضِي وَقَالَ مُجَمَّلُ  
 ٢١٧ - وَالْأَكْثَرُونَ مِثْلَ مَا حَكَى الصَّفِي  
 ٢١٨ - وَقِيلَ إِنَّمَا يَصِحُّ عَقْلًا  
 ٢١٩ - وَقِيلَ فِي الْإِفْرَادِ لَا يَصِحُّ  
 ٢٢٠ - الْجَمْعُ بَاعْتِبَارِ مَعْنِيئِهِ  
 ٢٢١ - وَالْخُلْفُ يَجْرِي فِي الْمَجَازَيْنِ وَفِي  
 ٢٢٢ - فِي الْعُمُومِ ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ سَلَكُ
- عَلَيْهِمَا لِلِاحْتِيَاطِ يُحْمَلُ  
 بِالْمَنْعِ مِنْ حَمْلِ وَبِالتَّوَقُّفِ  
 وَقِيلَ لَا يَصِحُّ ذَاكَ أَضْلًا  
 وَقِيلَ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْأَصْحُ  
 إِنَّ سَوْغُوهُ قَدْ بُنِيَ عَلَيْهِ  
 حَقِيقَةً وَضِدَّهَا فِيمَا اضْطَفِي  
 وَقِيلَ لِلْفَرَضِ وَقِيلَ مُشْتَرَكُ

\*

\*

\*

## (الحقيقة والمجاز)

- ٢٢٣ - الأَوَّلُ الكَلِمَةُ المُسْتَعْمَلَةُ  
 ٢٢٤ - فِي لُغَةٍ تَكُونُ أَوْ عُرْفِيَّةِ  
 ٢٢٥ - وَالْأَوْلِيَانِ وَقَعَا وَقَدْ نَفَى  
 ٢٢٦ - وَقَوْمُ الإِمْكَانِ لِلشَّرْعِيَّةِ  
 ٢٢٧ - قَوْمٌ وَذَا المُخْتَارُ لَا الفُرُوعَا  
 ٢٢٨ - وَقِيلَ لَا الإِيمَانَ وَالتَّوَقُّفِ  
 ٢٢٩ - إِلا مِنْ الشَّرْعِ اسْمُهُ وَيُطْلَقُ  
 ٢٣٠ - بِالْوَضْعِ ثَانِيًا مَجَازًا لِإِغْتِلَاقِ  
 ٢٣١ - وَسَبَقَ الاستعمال فِي المُسْتَظْهِرِ  
 ٢٣٢ - وَقَدْ نَفَى وَقُوعَهُ أَوْلُو فِظْنِ  
 ٢٣٣ - وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُهُ لِثِقَلِهَا  
 ٢٣٤ - أَوْ شُهْرَةَ المَجَازِ أَوْ بِلَاغَتِهِ  
 ٢٣٥ - وَلَيْسَ غَالِبًا عَلَى اللُّغَاتِ  
 ٢٣٦ - وَلَا إِذَا الحَقِيقَةُ اسْتَحَالَتْ  
 ٢٣٧ - وَهُوَ مَعَ النُّقْلِ يُنَاوِي الأَضْلَا  
 ٢٣٨ - وَبَعْدَهُ المَجَازُ وَالإِضْمَارُ  
 ٢٣٩ - فَالنُّقْلُ بَعْدَهُ فَالاشْتِرَاكُ ثُمَّ  
 ٢٤٠ - بِالشَّكْلِ أَوْ ظَاهِرٍ وَضَفِ يُرَعَى
- فِيمَا اضْطِلَاحًا أَوَّلًا تُوضَعُ لَهُ  
 عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا أَوْ شَرْعِيَّةِ  
 عُرْفِيَّةِ تَعْمٌ قَوْمٌ حُنْفَا  
 وَقَوْمُ الوُقُوعِ وَالدِّينِيَّةِ  
 وَذُو اغْتِرَالِ أَطْلَقَ الوُقُوعَا  
 لِلسَّيْفِ وَالشَّرْعِي مَا لَا يُعْرَفُ  
 لِلنَّدْبِ وَالمُبَاحِ ثُمَّ المُطْلَقُ  
 فَسَبَقَ وَضِعَ وَاجِبٌ بِالِاتِّفَاقِ  
 لَيْسَ بِوَاجِبٍ سِوَى فِي المَصْدَرِ  
 وَأَخْرُونَ فِي الكِتَابِ وَالسَّنَنِ  
 أَوْ لِبِشَاعَةِ بِهَا أَوْ جَهْلِهَا  
 أَوْ غَيْرِ ذَا كَالسَّجْعِ أَوْ قَافِيَتِهِ  
 وَنَجَلُ جِنِّي قَالَ بِالإِثْبَاتِ  
 مُعْتَمَدًا وَخَالَفَ ابْنُ ثَابِتِ  
 وَمِنْهُمَا التَّخْصِيصُ جَزْمًا أَوْلى  
 سَاوَاهُ فَهُوَ الثَّالِثُ المُخْتَارُ  
 يَأْتِي المَجَازُ لِعَلَاقَاتِ تَوْمِ  
 أَوْ بِاعْتِبَارِ مَا يَكُونُ قَطْعًا

- ٢٤١ - أَوْ غَالِبًا وَالنَّقْصِ وَالْمُسَبِّبِ  
 ٢٤٢ - وَالْمُتَعَلِّقِ وَعَكْسِ الْخُمْسَةِ  
 ٢٤٣ - وَالسَّمْعِ فِي نَوْعِ الْمَجَازِ مُشْتَرَطِ  
 ٢٤٤ - وَصِحَّةِ الْمَجَازِ فِي الْإِسْنَادِ  
 ٢٤٥ - وَالْفَخْرِ فِي الْحُرُوفِ مُطْلَقًا مَنَعِ  
 ٢٤٦ - وَالْمَنَعِ فِي الْأَعْلَامِ عَنْ ذِي مَعْرِفِهِ  
 ٢٤٧ - وَيُعْرَفُ الْمَجَازُ مِنْ تَبَادُرِ  
 ٢٤٨ - وَصِحَّةِ النَّفْيِ وَجَمْعِهِ عَلَى  
 ٢٤٩ - فِي الْمُسْتَحِيلِ وَلِزُومًا قِيْدًا  
 ٢٥٠ - وَوَقْفِهِ عَلَى الْمُسَمَّى الْآخِرِ

(مسألة)

- ٢٥١ - اللَّفْظُ إِذْ مَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْعَرَبُ  
 ٢٥٢ - وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

(مسألة)

- ٢٥٣ - اللَّفْظُ أَفْسَامٌ حَقِيقَةٌ فَقَطْ  
 ٢٥٤ - بِجِهَتَيْنِ اعْتِبَرَا أَوْ لَا وَلَا  
 ٢٥٥ - ثُمَّ عَلَى عُرْفِ الْمُخَاطَبِ اخْمِلِ  
 ٢٥٦ - فَالْعُرْفُ ذِي الْعُمُومِ ثُمَّ اللَّغْوِي  
 ٢٥٧ - وَاللَّغْوِي فِي النَّهْيِ وَالْإِجْمَالِ  
 ٢٥٨ - ثُمَّ عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ تَعَذَّرَا  
 ٢٥٩ - رُدَّ إِلَيْهِ بِالْمَجَازِ فِي الْقَوِي  
 ٢٦٠ - وَإِنْ مَجَازٌ رَاجِحٌ قَدْ عَارَضَا
- أَوْ فَمَجَازٌ أَوْ كِلَيْهِمَا ضَبَطْ  
 وَذَلِكَ اللَّفْظُ الَّذِي مَا اسْتُعْمِلَا  
 ففِي خِطَابِ الشَّرْعِ لِلشَّرْعِ اجْعَلِ  
 وَقِيلَ فِي الْإِثْبَاتِ لِلشَّرْعِ قَوِي  
 رَأْيَانِ لِلسَّيْفِ مَعَ الْعَزَالِي  
 حَقِيقَةٌ فَفِيهِ خُلِفَتْ قُرْرًا  
 وَقِيلَ مُجْمَلٌ وَقِيلَ اللَّغْوِي  
 حَقِيقَةٌ مَرْجُوحَةٌ فَالْمُرْتَضَى

- ٢٦١ - نَالِهَا الْإِجْمَالُ إِذْ لَا هَجَرَ عَنْ  
وَكَوْنُ حُكْمٍ ثَابِتٍ يُمَكِّنُ أَنْ  
٢٦٢ - يُرَادَ مِنْ لَفْظِ مَجَازًا لَا يَدُلُّ  
عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّهُ الْمُرَادُ بَلْ  
٢٦٣ - يَبْقَى عَلَى الْحَقِيقَةِ الْخِطَابُ  
إِنْ لَمْ يُجَوِّزْ ذَلِكَ الصَّوَابُ

## (مسألة)

- ٢٦٤ - اللَّفْظُ إِنْ أُظْلِقَ فِي مَعْنَاهُ ثُمَّ  
أُرِيدَ مِنْهُ لَازِمٌ الْمَعْنَى فَسَمَّ  
٢٦٥ - كِنَايَةً وَهُوَ حَقِيقَةٌ جَرَى  
أَوْ لَمْ يُرَدَّ مَعْنَى وَلَكِنْ عُبْرًا  
٢٦٦ - عَنْ لَازِمٍ مِنْهُ بِمَلْزومٍ فَذَا  
يَجْرِي مَجَازًا فِي الَّذِي السُّبْكِي اخْتَدَى  
٢٦٧ - وَمَنْ يَقُلْ مَجَازًا أَوْ حَقِيقَةً  
أَوْ لَا وَلَا كُلَّ لَدَيْهِ حُجَّةٌ  
٢٦٨ - وَإِنْ لَتَلْوِيحٍ سِوَاهُ قُصِدَا  
تَعْرِيفُهُمْ لَيْسَ مَجَازًا أَبَدًا



## (الحروف)

- ٢٦٩ - (إِذَا) جَوَابًا وَجَزَاءً صَاحِبًا  
 ٢٧٠ - لِلشَّرْطِ (إِنْ) وَالتَّنْفِي وَالرِّيَادَةِ  
 ٢٧١ - وَمُطْلَقَ الْجَمْعِ وَلِلتَّفْصِيلِ  
 ٢٧٢ - وَكَ (إِلَى) وَ (بَلْ) وَلِلتَّخْيِيرِ  
 ٢٧٣ - (أَيُّ) لِنِدَا الأَوْسَطِ فِي الشَّهْرِ  
 ٢٧٤ - لِلشَّرْطِ (أَيُّ) وَلِلإِسْتِفْهَامِ ثُمَّ  
 ٢٧٥ - ثُمَّ عَلَى مَعْنَى الكَمَالِ فِيهِ دَلٌّ  
 ٢٧٦ - لِلْمَاضِ (إِذْ) وَرَجَحِ المُسْتَقْبَلَا  
 ٢٧٧ - مِنْهُ وَذَاتِ الجَرِّ بِالزَّمَانِ  
 ٢٧٨ - إِنْ عَلَلْتِ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا  
 ٢٧٩ - ظَرَفٌ لِلإِسْتِقْبَالِ وَالشَّرْطِ (إِذَا)  
 ٢٨٠ - وَلِلْمُفَاجَاةِ فَقِيلَ حَرْفًا  
 ٢٨١ - (إِلَى) لِلإِنْتِهَاءِ وَمَعْنَى (فِي) وَ(مَعَ)  
 ٢٨٢ - (الْبَاءُ) لِلإِلْصَاقِ وَالتَّعْدِيَةِ  
 ٢٨٣ - وَقَسَمَ وَمِثْلُ (مَعَ) وَ(فِي) (عَلَى)  
 ٢٨٤ - وَبَدَلًا جَاءَتْ وَلِلتَّأَكِيدِ  
 ٢٨٥ - وَالْجُمْلَةُ الإِضْرَابِ لِإِنْتِقَالِ  
 ٢٨٦ - (بَيِّنَةٌ) وَ(غَيْرٌ) وَ(مِنْ أَجْلِ) وَ(ثُمَّ)
- فَقِيلَ دَائِمًا وَقِيلَ غَالِبًا  
 وَالشَّكُّ وَالإِبْهَامُ (أَوْ) أَفَادَتِ  
 وَأَنْكَرَ التَّفْسِيمِ فِي (التَّسْهِيلِ)  
 كَذَا لِتَقْرِيْبِ لَدَى الحَرِيرِي  
 لَا القُرْبِ وَالبُعْدِ وَلِلتَّفْسِيرِ  
 مَوْضُوعًا وَذَاتُ وَصْفٍ قِيلَ ضَمٌّ  
 وَوَضْلَةٌ إِلَى نِدَا مَا فِيهِ (أَنْ)  
 ظَرْفًا وَمَفْعُولًا بِهِ وَبَدَلًا  
 وَحَرْفًا أَوْ ظَرْفِيَّةً قَوْلَانِ  
 عَنْ سِبْيَوِيهِ فَجَرَى خُلْفُ (إِذَا)  
 وَقِيلَ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرَادِ ذَا  
 أَوْ لِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ظَرْفًا  
 وَ(مِنْ) وَ(عِنْدَ) وَلِتَبْيِينِ تَقَعِ  
 وَالسَّبَبِيَّةِ وَالإِسْتِعَانَةَ  
 وَ(عَنْ) وَ(مِنْ) فِي المُرْتَضَى وَكَ (إِلَى)  
 وَ(بَلْ) أَتَتْ لِلْعَظْفِ فِي الفَرِيدِ  
 لِغَرَضِ آخِرٍ أَوْ إِنْطَالِ  
 عَظْفٍ لِتَشْرِيكِ وَمُهْلَةٌ يَضُمُّ

- ٢٨٧ - وَفِيهِمَا خُلْفٌ وَلِلتَّرْتِيبِ  
 ٢٨٨ - (حَتَّى) لِإِلَانْتِهَاءِ وَالتَّغْلِيلِ (١)  
 ٢٨٩ - قُلْتُ وَكَالْوَاوِ وَقِيلَ كَالْفَا  
 ٢٩٠ - وَفِي دُخُولِ الْغَايَةِ الْأَصْحُ لَا  
 ٢٩١ - رَابِعُهَا إِنْ كَانَ جِنْسُهُ فَفِي  
 ٢٩٢ - وَحَيْثُمَا دَلَّ دَلِيلٌ صَالِحٌ  
 ٢٩٣ - وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ  
 ٢٩٤ - (عَلَى) الْأَصْحُ اسْمًا كَفَوْقَ يُلْفَى  
 ٢٩٥ - وَمِثْلُ (مَعَ) وَ(عَنْ) وَ(مِنْ) وَ(اللَّامِ) (فِي)  
 ٢٩٦ - أَمَا عَلَا يَعْغُلُو فَفِعْلٌ عَلَّلِ  
 ٢٩٧ - (الْفَاءُ) لِلسَّبَبِ وَالتَّعْقِيبِ  
 ٢٩٨ - (وَفِي) لِظَرْفِي الْمَكَانِ وَالزَّمَنِ  
 ٢٩٩ - وَاللَّامِ وَالتَّوَكِيدِ ثُمَّ (كَيْ) ك(أَنْ)  
 ٣٠٠ - لِمْفْرَدَاتِ النُّكْرِ وَالْمُعْرَفِ  
 ٣٠١ - قُلْتُ: وَإِنْ فِي حَيْزِ النَّفْيِ أَتَتْ  
 ٣٠٢ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ ثُمَّ  
 ٣٠٣ - لِلاِخْتِصَاصِ (اللَّامِ) وَالتَّعْدِيَةِ  
 ٣٠٤ - وَالْعِلَّةِ التَّمْلِيكِ أَوْ ك(فِي) (عَلَى)  
 ٣٠٥ - (لَوْلَا) امْتِنَاعٌ لَوْجُودِ فِي الْجُمْلِ  
 ٣٠٦ - عَرْضًا وَتَحْضِيضًا وَفِي الَّذِي مَضَى
- وَرَدَّ عَبَادِيْنَا كَقَطْرِبِ  
 كَذَا لِلاِسْتِثْنَاءِ فِي الْقَلِيلِ  
 وَقِيلَ بَيْنَ الْفَا وَثُمَّ تُلْفَى  
 تَدْخُلُ مَعَ (إِلَى) وَ(حَتَّى) دَخَلَا  
 ذَيْنِ وَفِي الْعَاطِفَةِ الْخُلْفُ نَفِي  
 عَلَيْهِ أَوْ عَدَمِهِ فَوَاضِحٌ  
 وَقِيلَ أَوَّلِ أَوْ الْأَخِيرِ  
 وَتُعْطَى الْاِسْتِعْلَا كَثِيرًا حَرْفًا  
 وَ(الْبَا) وَ(لَكِنْ) وَمَزِيدَةٌ تَفِي  
 ب(عَنْ) تَجَاوَزِ ابْتِدَائِي اسْتَعْلِ ابْدِلِ  
 بِحَسَبِ الْمَقَامِ وَالتَّرْتِيبِ  
 وَك(إِلَى) (عَلَى) وَ(مَعَ) وَ(الْبَا) وَ(مِنْ)  
 وَاللَّامِ (كُلُّ) فِيهِ الْاِسْتِعْرَاقُ عَنْ  
 جَمْعًا وَأَجْزَا مُفْرَدِ مُعْرَفِ  
 كَسَبَقِ فِعْلٍ أَوْ آدَاةٍ قَدْ نَفَتْ  
 أَثْبِتَ لِلْبَعْضِ وَإِلَّا فَلْيُعْمَ  
 وَالْمَلِكِ وَالتَّوَكِيدِ وَالصَّيْرُورَةِ  
 وَ(عِنْدَ) (بَعْدَ) (مِنْ) وَ(عَنْ) وَ(مَعَ) (إِلَى)  
 اِسْمِيَّةً وَفِي الْمُضَارِعِ اِحْتِمَلُ  
 مُوَبَّحٌ وَنَفِيهِ لَا يُرْتَضَى

(١) وفي نسخة بدل هذا الشرط:

حَتَّى لِإِلَانْتِهَاءِ وَالتَّغْلِيلِ

- ٣٠٧ - (وَلَوْ) لِشَرْطِ الْمَاضِ وَالْمُسْتَقْبَلِ  
 ٣٠٨ - وَلِلَّذِي كَانَ حَقِيقًا سَيَقَعُ  
 ٣٠٩ - وَالْمُعْرَبُونَ وَالَّذِي فِي الْفَرْ شَاعُ  
 ٣١٠ - وَالْمُرْتَضَى امْتِنَاعُ مَا يَلِيهِ  
 ٣١١ - ثُمَّ إِذَا نَاسَبَ تَالٍ يَنْتَفِي  
 ٣١٢ - كَقَوْلِهِ ﴿لَوْ كَانَ﴾ لِلْآخِرِ لَا  
 ٣١٣ - إِنْ لَمْ يُنَافِ وَيَأْوَلِي نَصَّهُ  
 ٣١٤ - أَوِ الْمُسَاوِي نَحْوُ: (لَوْ لَمْ تَكُنْ  
 ٣١٥ - وَوَرَدَتْ لِلْعَرَضِ وَالْتِمْنِي  
 ٣١٦ - وَقَلَّةٌ كَخَبَرِ الْمُصَدِّقِ  
 ٣١٧ - (لَنْ) حَرْفٌ نَفِيٌّ يَنْصِبُ الْمُسْتَقْبَلَا  
 ٣١٨ - تَوْكِيدُهُ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا  
 ٣١٩ - (مَا) اسْمًا أَتَتْ مَوْضُوعَةً وَنَكْرَةً  
 ٣٢٠ - وَالشَّرْطُ الِاسْتِفْهَامِ وَالْحَرْفِيَّةُ  
 ٣٢١ - (مِنْ) ابْتِدَائِيٌّ بِهَا وَبَيِّنٌ عَلَّلِ  
 ٣٢٢ - وَالنَّصُّ لِلْعُمُومِ أَوْ مِثْلَ (إِلَى)  
 ٣٢٣ - لِلشَّرْطِ (مَنْ) وَالْوَضْلِ وَاسْتِفْهَامِ  
 ٣٢٤ - لِطَلْبِ التَّضْديقِ (هَلْ) وَمَا أَتَى  
 ٣٢٥ - وَقَوْلُهُ فِي الْأَضْلِ لِلْإِيجَابِ  
 ٣٢٦ - لِمْطَلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِيَّةِ

\*

\*

\*

## (الأمر)

- ٣٢٧ - حَقِيقَةٌ فِي الْقَوْلِ مَخْصُوصاً أَمْرٌ  
 ٣٢٨ - وَقِيلَ وَضَعَهُ لِقَدْرِ مُشْتَرِكٍ  
 ٣٢٩ - وَقِيلَ بَلْ مُشْتَرِكٌ فِي ذَانِ  
 ٣٣٠ - وَحَدُّهُ افْتِضَاءٌ فِعْلٌ غَيْرٌ كَفَتْ  
 ٣٣١ - وَإِنْ عَلُوٌّ أَوْ الْإِسْتِعْلَاءُ انْتَفَى  
 ٣٣٢ - وَالْفَخْرُ قَدْ قَالَ بِالْإِسْتِعْلَاءِ  
 ٣٣٣ - بِقَضِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى طَلَبِ  
 ٣٣٤ - وَلَيْسَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا مُرَادِفًا

## (مسألة)

- ٣٣٥ - لِمُشَبِّهِ النَّفْسِيِّ خُلْفٌ يَجْرِي  
 ٣٣٦ - وَالشَّيْخُ عَنْهُ النَّفْيُ قِيلَ الْوَقْفُ  
 ٣٣٧ - فِي صِيغَةٍ (افْعَلْ) لِلْوُجُوبِ تَرْدُ  
 ٣٣٨ - وَالْإِذْنِ وَالْتَّأْدِيبِ إِنْذَارٍ وَمَنْ  
 ٣٣٩ - وَالْحَبْرَ التَّسْوِيَةَ التَّعْجِيبِ  
 ٣٤٠ - وَلَا حَتْفَارٍ وَاعْتِبَارٍ مَشْوَرَةٍ  
 ٣٤١ - إِزَادَةَ امْتِثَالِ التَّسْخِيرِ  
 ٣٤٢ - أَيْ فِي الْوُجُوبِ لُغَةً أَوْ شَرْعاً أَوْ  
 ٣٤٣ - وَفِي مُقَدَّرٍ لِهَذَيْنِ احْتَمَلِ
- هَلْ صِيغَةٌ تَخْصُهُ لِلْأَمْرِ  
 وَقِيلَ الْأَشْتِرَاكُ نَمَّ الْخُلْفُ  
 وَالنَّدْبُ وَالْمُبَاحُ أَوْ تَهْدُدُ  
 إِرْشَادِ أَنْعَامٍ وَتَفْوِضِ تَمَنٍّ  
 وَلِلدُّعَا التَّعْجِيزِ وَالتَّكْذِيبِ  
 إِهَانَةٍ وَالضُّدُّ تَكْوِينِ تَرَةٍ  
 وَهِيَ حَقِيقَةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ  
 عَقْلاً مَذَاهِبُ وَفِي النَّدْبِ حَكْوَا  
 وَفِيهِمَا وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ

- ٣٤٤ - وَأَرْبَعٌ وَهِيَ وَإِرْشَادٌ وَفِي  
 ٣٤٥ - أَوْ أَمْرُهُ جَلٌّ لِحْتِمِ وَالنَّبِيِّ  
 ٣٤٦ - الْجَازِمِ الْقَاطِعِ ثُمَّ إِنْ صَدَرَ  
 ٣٤٧ - وَهُوَ الصَّحِيحُ تِلْكَ عَشْرٌ كَامِلَةٌ  
 ٣٤٨ - وَفِي اعْتِقَادِ الْحْتَمِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنْ  
 ٣٤٩ - فَإِنْ أَتَى (أَفْعَلٌ) بَعْدَ حَظْرٍ دَانِي  
 ٣٥٠ - فَلِلْإِبَاحَةِ وَقِيلَ الْحْتَمِ  
 ٣٥١ - وَالنَّهْيُ بَعْدَ الْحْتَمِ لِلْإِبَاحَةِ  
 ٣٥٢ - مَذَاهِبٌ وَالْجُلُّ لِلْحَظْرِ وَفِي
- الْحَمْسَةِ الْأَحْكَامِ أَقْوَالٌ تَفِي  
 الْمُبْتَدَأِ لِلنَّدْبِ أَوْ لِلطَّلَبِ  
 مِنْ شَارِعٍ أَوْ جَبَّ فِعْلًا مُسْتَطَرٌّ  
 وَالْوَقْفُ أَوْ قَضْدٌ امْتِثَالٍ نَافِلَةٌ  
 صَارِفِهِ الْخُلْفُ الَّذِي فِي الْعَامِ عَنْ  
 قَالَ الْإِمَامُ أَوْ الْاسْتِثْنَانِ  
 وَقِيلَ مَا قَدْ كَانَ قَبْلَ الْحَرَمِ  
 أَوْ رَفَعَ حَتْمِهِ أَوْ الْكِرَاهَةَ  
 وَابْنُ الْجَوِينِيِّ فِيهِمَا قَدْ وَقَفَا

(مسألة)

- ٣٥٣ - لِطَلَبِ الْمَاهِيَةِ الْأَمْرِ فَلَا  
 ٣٥٤ - أَوْ مَرَّةً لَكِنَّهَا ضَرُورِي  
 ٣٥٥ - وَقَالَ لِلتَّكْرَارِ قَوْمٌ مُظْلَقًا  
 ٣٥٦ - أَوْ صِفَةً وَقِيلَ بِالْوَضْعِ فَقَدْ  
 ٣٥٧ - وَقِيلَ لِلْفَوْرِ وَقِيلَ إِمَّا  
 ٣٥٨ - وَمَنْ يُبَادِرُ بِامْتِثَالٍ اتَّصَفَ
- يُفِيدُ تَكَرَّرًا وَلَا فَوْرًا جَلًّا  
 وَهِيَ مُفَادَةٌ لَدَى الْكَثِيرِ  
 وَأَخْرُونَ إِنْ بِشَرْطِ عُلْقًا  
 وَالْوَقْفُ وَاشْتِرَاكِهِ سَبْعُ تُعَدُّ  
 لَهُ أَوْ الْعَزْمِ وَوَقْفٌ عَمَّا  
 مُخَالَفًا لِمَانِعٍ وَمَنْ وَقَفَ

(مسألة)

- ٣٥٩ - وَاسْتَلْزَمَ الْقَضَاءَ عِنْدَ الرَّازِي  
 ٣٦٠ - وَهُوَ بِأَخْرِ لَدَى الْجُمْهُورِ  
 ٣٦١ - يَسْتَلْزِمُ الْإِجْرَاءَ وَأَنَّ الْأَمْرَ  
 ٣٦٢ - وَأَنَّ الْأَمْرَ بِلَفْظٍ يَشْمَلُهُ  
 ٣٦٣ - وَأَنَّ فِي الْمَأْمُورِ مُظْلَقًا دَخَلَ
- وَعَابِدِ الْجَبَّارِ وَالشُّيرَازِي  
 وَالْأَرْجَحُ الْإِثْبَانُ بِالْمَأْمُورِ  
 بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ بِالشَّيْءِ أَمْرًا  
 خِلَافَ مَا فِي الْعَامِ يَأْتِي يُدْخِلُهُ  
 نِيَابَةً إِلَّا لِمَانِعٍ حَصَلَ

## (مسألة)

- ٣٦٤ - الأَمْرُ نَفْسِيًّا بِشَيْءٍ عَيْنًا      نَهَى عَنِ الضُّدِّ الْوُجُودِي عِنْدَنَا  
 ٣٦٥ - وَالْفَخْرُ وَالسَّيْفُ لَهُ تَضَمُّنَا      وَقِيلَ لَا وَلَا وَقِيلَ ضَمُّنَا  
 ٣٦٦ - الْحَتْمَ لَا النَّدْبَ وَلَا اللَّفْظِي عَلَى      مُرَجِّحٍ وَلَيْسَ عَيْنًا لِلْمَلَا  
 ٣٦٧ - وَالنَّهْيُ قِيلَ أَمْرٌ ضِدُّ قَطْعًا      وَعَكْسُهُ وَقِيلَ خُلْفٌ يُرْعَى

## (مسألة)

- ٣٦٨ - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَاقَبَ الْأَمْرَانِ      أَوْ يَتَمَّائِلَا هُمَا غَيْرَانِ  
 ٣٦٩ - وَالْمُتَعَاقِبَانِ إِنْ تَمَّائِلَا      وَمَا مِنَ التَّكْرَارِ مَانِعٌ وَلَا  
 ٣٧٠ - عَظْفَ فَقِيلَ بِهِمَا فَلْيُعْمَلَا      وَقَوْلُ تَأْكِيدٍ وَوَقْفٍ نُقْلًا  
 ٣٧١ - فِي عَظْفِ التَّاسِيْسِ رَجْحٌ فِي الْأَصَحِّ      وَغَيْرُهُ مَهْمَا بِعَادِيٍّ رَجْحٌ

\*

\*

\*

## (النهي)

- ٣٧٢ - هُوَ افْتِضَاءُ الْكُفِّ عَنِ فِعْلِ بِلَا  
 ٣٧٣ - وَلَفْظُهُ لِلْحَظَرِ وَالْكَرَاهَةِ  
 ٣٧٤ - وَلَا خِتْقَارٍ وَلِتَهْدِيدِ بَيَانٍ  
 ٣٧٥ - وَفِي الْإِرَادَةِ وَفِي التَّحْرِيمِ مَا  
 ٣٧٦ - وَالنَّهْيِ عَنِ فَرْدٍ وَذِي تَعَدُّدٍ

## (مسألة)

- ٣٧٧ - مُطْلَقُ نَهْيِ الْحَظَرِ كَالْتَنْزِيهِ<sup>(١)</sup>  
 ٣٧٨ - جُمُهورُهُمْ يُعْطِي الْفَسَادَ شَرْعًا  
 ٣٧٩ - إِنْ عَادَ قَالَ السُّلْمِيُّ أَوْ اخْتَمَلَ  
 ٣٨٠ - وَالنَّهْيُ لِلْخَارِجِ كَالتَّطْهْرِ  
 ٣٨١ - وَقِيلَ بَلْ يُعْطِي الْفَسَادَ مُطْلَقًا  
 ٣٨٢ - وَالْمَنْعَ مُطْلَقًا رَأَى النُّعْمَانُ  
 ٣٨٣ - فَسَادُهُ لِكَوْنِهِ لَمْ يُشْرَعِ  
 ٣٨٤ - وَالنَّفْيُ لِلْقَبُولِ قِيلَ قَدْ أَفَادَ  
 ٣٨٥ - وَنَفْيُ الْإِجْرَا كَالْقَبُولِ عَنْهُ



(١) وفي نسخة: (والتنزيه).

## (العام)

- ٣٨٦ - الْعَامُ لَفْظٌ يَشْمَلُ الصَّالِحَ لَهُ  
 ٣٨٧ - نَادِرَةٌ وَصُورٌ لَمْ تُقْصَدِ  
 ٣٨٨ - وَإِنَّمَا يَغْرِضُ لِلْأَلْفَاظِ لَا  
 ٣٨٩ - يُقَالُ لِلْمَعْنَى أَحْصُ وَأَعَمَّ  
 ٣٩٠ - وَالْحُكْمُ فِيهِ نَفِيًّا أَوْ ضِدًّا جَلًّا  
 ٣٩١ - مَجْمُوعُ الْإِفْرَادِ وَلَا الْمَاهِيَّةِ  
 ٣٩٢ - دَلَالَةُ الْعَامِ وَأَضْلُ الْمَعْنَى  
 ٣٩٣ - الْفَخْرُ وَالسُّبْكِيُّ لَا الْقَرَّافِي  
 ٣٩٤ - يَسْتَلْزِمُ الْعُمُومَ فِي الْأَزْمِنَةِ
- مِنْ غَيْرِ حَضْرٍ وَالصَّحِيحُ دَخَلَهُ  
 وَيَدْخُلُ الْمَجَازَ فِي الْمُعْتَمَدِ  
 مَعْنَى وَلَا الذُّهْنِيَّ فِي رَأْيِ عَلَا  
 وَالْخَاصُّ وَالْعَامُّ بِهِ اللَّفْظُ اتَّسَمَ  
 لِكُلِّ فَرْدٍ بِالْمُطَابَقَةِ لَا  
 فَالْحَنْفِيُّ مُطْلَقًا قَطْعِيَّةً  
 نَحْنُ فَقَطْ وَكُلُّ فَرْدٍ ظَنًّا  
 عُمُومُ الْأَشْخَاصِ إِذَا يُوَافِي  
 وَكُلُّ الْأَحْوَالِ وَفِي الْأَمْكِنَةِ

## (مسألة)

- ٣٩٥ - (كُلُّ) وَ(أَيُّ) وَ(الَّذِي) (الَّتِي) وَ(مَا)  
 ٣٩٦ - حَقِيقَةٌ فِيهِ وَقِيلَ فِي الْخُصُوصِ  
 ٣٩٧ - وَالْجَمْعُ ذَا إِضَافَةٍ أَوْ (أَنَّ) وَلَا  
 ٣٩٨ - وَابْنُ الْجَوْنِيِّ إِذَا يَحْتَمِلُ  
 ٣٩٩ - وَمِثْلُهُ الْمُفْرَدُ إِنْ تَعَرَّفَا  
 ٤٠٠ - وَعَبَّرَ ذِي التَّاءِ أَبُو الْمَعَالِي  
 ٤٠١ - فِي النَّفْيِ ذُو تَنْكِيرِ الْعُمُومَا  
 ٤٠٢ - نَصًّا مَعَ الْبِنَاءِ أَوْ (مِنْ) يُعْطَى
- وَنَحْوَهَا (مَتَى) وَ(أَيْنَ) (حَيْثُمَا)  
 وَقِيلَ فِيهِمَا وَبِالْوَقْفِ نُصُوصٌ  
 عَهْدَ لَهُ وَقِيلَ لَيْسَ مُسْجَلًا  
 عَهْدًا وَلَا قَرِينَةً فَمُجْمَلٌ  
 وَإِنْ يُضَفُّ فَالْفَخْرُ مُطْلَقًا نَفَى  
 أَوْ وَحْدَةً مَيَّزَتِ الْعَزَالِي  
 وَضَعًا وَقَالَ الْحَنْفِيُّ لُزُومًا  
 وَفِي سِوَاهِ ظَاهِرًا وَالشَّرْطُ

- ٤٠٣ - عُرْفًا وَعَقْلًا رَبِّمَا يُوَافِي  
 ٤٠٤ - رَتَّبَهُ وَقَسَمِي الْمَفْهُومِ فِي  
 ٤٠٥ - نَعَمٌ وَالْإِسْتِثْنَاءُ مِغْيَارُ الْعُمُومِ  
 ٤٠٦ - لِلْجَمْعِ نُكْرًا وَالْأَصْحُحُ جَازًا  
 ٤٠٧ - وَفِي أَقْلِ الْجَمْعِ مَذْهَبَانِ  
 ٤٠٨ - وَأَنَّهُ يَبْقَى عَلَى التَّعْمِيمِ  
 ٤٠٩ - مَا لَمْ يُعَارِضْهُ عُمُومٌ لَمْ يُسْقِ  
 ٤١٠ - وَأَنَّ نَفْيَ الْإِسْتِثْنَاءِ عَمٍّ وَلَا  
 ٤١١ - لَا الْمُقْتَضِي وَالْفِعْلُ مُثَبَّتًا وَلَا  
 ٤١٢ - وَلَا قَضَى بِشَفْعَةِ الْجَارِ وَلَا  
 ٤١٣ - وَأَنَّ تَرْكُهُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ  
 ٤١٤ - وَأَنَّ نَحْوَ «أَيْهَا النَّبِيِّ»  
 ٤١٥ - فِي «أَيْهَا النَّاسِ» الرَّسُولُ يَدْخُلُ  
 ٤١٦ - وَأَنَّهُ لِكَافِرٍ وَعَبْدٍ  
 ٤١٧ - وَأَنَّ (مَنْ) تَنَاوَلَ الْأُنْثَى خِلَافَ  
 ٤١٨ - وَأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّاهُ الْخِطَابُ  
 ٤١٩ - لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ دُونَ عَكْسِهِ  
 ٤٢٠ - إِنْ كَانَ قَوْلًا خَبْرًا لَا أَمْرًا  
 ٤٢١ - وَأَنَّ نَحْوَ خُذْ مِنَ الْأَمْوَالِ  
 كَالْحُكْمِ بِالْعَيْنِ أَوْ الْأَوْصَافِ  
 قَوْلٍ وَلَفْظِيًّا عُمُومُهُ يَفِي  
 عَلَى نِزَاعٍ وَالْأَصْحُحُ لَا عُمُومَ  
 إِطْلَاقُهُ لِوَاحِدٍ مَجَازًا  
 أَقْوَاهُمَا ثَلَاثَةٌ لَا ائْتِنَانِ  
 مَا سَبَقَ لِلْمَدْحِ أَوْ التَّذْمِيمِ  
 وَفِيهِ قَوْلَانِ بِإِطْلَاقِ نَسَقِ  
 (أَكَلْتُ) مَعَ (وَإِنْ أَكَلْتُ) مَثَلًا  
 مَعَ (كَانَ) وَالْعَظْفُ عَلَى عَامِ خَلَا  
 مُعَلَّقٌ بِعِلَّةٍ لَفْظًا تَلَا  
 يُجْعَلُ كَالْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ  
 لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ وَالْمَرَضِيَّ  
 وَإِنْ بِ(قُلْ) نَالِهَا يُفْصَلُ  
 يَشْمَلُ دُونَ مَنْ يَجِي مِنْ بَعْدِ  
 جَمْعِ الذُّكُورِ سَالِمًا إِذَا يُوَافَى  
 لِوَاحِدٍ وَأَنَّ (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ)  
 وَأَنَّهُ يَدْخُلُ قَوْلَ نَفْسِهِ  
 وَرَجَّحَ الْإِطْلَاقَ فِيمَا مَرًّا  
 مِنْ كُلِّ نَوْعٍ شَرْطُ الْإِمْتِثَالِ

\*

\*

\*

## (التخصيص)

- ٤٢٢ - الْقَضْرُ لِلْعَامِ عَلَى بَعْضِ اللَّذَّا  
 ٤٢٣ - حُكْمٌ لِيذِي تَعَدُّدٍ قَدْ ثَبَتَا  
 ٤٢٤ - خِلَافٌ جَمْعٍ وَأَقْلُ الْجَمْعِ فِي  
 ٤٢٥ - وَقِيلَ بِالْمَنْعِ لِفَرْدٍ مُطْلَقًا  
 ٤٢٦ - وَالْعَامُ مَخْصُوصًا عُمُومُهُ مُرَادٌ  
 ٤٢٧ - بِهِ الْخُصُوصُ لَمْ يُرَدِّ بَلْ هُوَ ذَا  
 ٤٢٨ - وَمِنْ هُنَا كَانَ مَجَازًا مُجْمَعًا  
 ٤٢٩ - أَكْثَرُهُمْ وَقِيلَ إِنْ خُصَّ سِوَى  
 ٤٣٠ - وَالْفَقْهَاءَ وَاخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ  
 ٤٣١ - وَقِيلَ إِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ بَاقٍ يَقِلَّ  
 ٤٣٢ - وَابْنُ الْجَوَيْنِيِّ بِهِمَا صِفٌ بِاغْتِبَارٍ  
 ٤٣٣ - وَالْأَكْثَرُونَ حُجَّةٌ وَقِيلَ لَا  
 ٤٣٤ - وَقِيلَ غَيْرُ مُبْتَهَمٍ وَقِيلَ فِي  
 ٤٣٥ - وَقِيلَ إِنْ عَنهُ الْعُمُومُ أَنْبَأَ  
 ٤٣٦ - وَفِي حَيَاةِ الْمُضْطَفَى يَجُوزُ أَنْ  
 ٤٣٧ - مُخْصَّصٍ وَبَعْدَهَا عَلَى الْأَصَحِّ
- يَشْمَلُهُ التَّخْصِصُ وَالْقَابِلُ ذَا  
 وَجَازَ لِلْوَاحِدِ فِي عَامِ آتَى  
 جَمْعٍ وَقِيلَ مُطْلَقًا لَهُ يَفِي  
 وَقِيلَ حَتَّى غَيْرِ مَخْصُورٍ بَقِيَ  
 تَنَازُلًا لَا الْحُكْمَ وَالَّذِي يُرَادُ  
 أَفْرَادِ اسْتِعْمَالٍ فِي فَرْدٍ خُذَا  
 وَهَكَذَا الْأَوَّلُ فِي الَّذِي ادَّعَى  
 لَفْظٍ وَقِيلَ إِنْ لِيْلَا سِتْنَا حَوَى  
 حَقِيقَةً وَنَجَلُهُ الذِّكْيُ  
 وَقِيلَ إِنْ خُصَّ بِمَا لَا يَسْتَقِلَّ  
 تَنَازُلٍ لِبَعْضِهِ وَالْاِقْتِصَارُ  
 وَقِيلَ إِنْ خَصَّصَهُ مَا اتَّصَلَ  
 أَقْلٌ جَمْعٍ دُونَ مَا فَوْقَ يَفِي  
 وَالْحُلْفُ مِمَّنْ ذَا تَجَوُّزًا رَأَى  
 يُؤْخَذُ بِالْعَامِ بِغَيْرِ الْبَحْثِ عَنِ  
 وَالظَّنُّ يَكْفِي فِيهِ فِي الَّذِي رَجَحَ

\*

\*

\*

## (المُخَصَّصَات) (١)

- ٤٣٨ - قَسَمَانَ مَا خَصَّصَ ذُو اتِّصَالٍ  
 ٤٣٩ - فَمِنْهَا الاستِثْنَاءُ الاِخْرَاجُ بِمَا  
 ٤٤٠ - وَقِيلَ مُطْلَقاً وَوَضَلُهُ وَجَبَ  
 ٤٤١ - قِيلَ لِشَهْرٍ وَلِعَامٍ وَالْأَبْدُ  
 ٤٤٢ - وَابْنُ جُبَيْرٍ ثَلَاثَ عَامٍ يَأْتِي  
 ٤٤٣ - وَقِيلَ قَبْلَ الْأَخْذِ فِي كَلَامٍ  
 ٤٤٤ - وَقِيلَ فِي كَلَامِهِ جَلٌّ فَقَطْ  
 ٤٤٥ - وَذُو انْقِطَاعٍ فِي الْمَجَازِ قَدْ سَلَكَ  
 ٤٤٦ - وَقِيلَ ذُو تَوَاطُيٍّ وَمَنْ نَطَقَ  
 ٤٤٧ - مُرَادُهُ عَلَى الْأَصَحِّ الْعَشْرَةَ  
 ٤٤٨ - ثُمَّ ثَلَاثَ أُخْرِجَتْ وَأُسْنِدًا  
 ٤٤٩ - وَالْأَكْثَرُ الْمُرَادُ فِيهِ سَبْعَةٌ  
 ٤٥٠ - وَاسْمَانِ عِنْدَ صَاحِبِ (التَّقْرِيبِ)  
 ٤٥١ - وَلَمْ يَجْزُ مُسْتَعْرِقٌ فِي الْأَشْهُرِ  
 ٤٥٢ - وَقِيلَ لَا الْأَكْثَرُ إِنْ كَانَ الْعَدَدُ  
 ٤٥٣ - وَقِيلَ لَا عَقْدٌ صَحِيحٌ وَالْأَصَحُّ  
 ٤٥٤ - إِنْ يَتَعَدَّدُ عَاطِفًا لِلأَوَّلِ
- خَمْسَةٌ أَنْوَاعٍ وَذُو انْفِصَالٍ  
 يُفِيدُهُ مِنْ وَاحِدٍ تَكَلَّمَ  
 عُرْفًا وَلِلْفَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ذَهَبَ  
 وَسَنْتَيْنِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَرَدَّ  
 وَعَنْ عَطَا وَحَسَنِ فِي الْمَجْلِسِ  
 وَقِيلَ إِنْ يَقْصِدُهُ فِي الْكَلَامِ  
 وَالْقَصْدُ مَنْ رَأَى اتِّصَالَهُ شَرْطٌ  
 وَقِيلَ بِالْوَقْفِ وَقِيلَ مُشْتَرَكٌ  
 بِعَشْرَةٍ إِلَّا ثَلَاثَةً لِحَقِّ  
 مِنْ حَيْثُمَا أَفْرَادُهُ مُعْتَبَرَةٌ  
 لِلْبَاقِي تَقْدِيرًا وَإِنْ كَانَ ابْتِدَاءً  
 تَجَوُّزًا أَدَاتُهُ الْقَرِينَةُ  
 لِذَلِكَ بِالْأَفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ  
 قِيلَ وَلَا كَمِثْلِهِ وَالْأَكْثَرُ  
 نَصًّا وَقِيلَ لَا يَجُوزُ مِنْ عَدَدٍ  
 مِنْ نَفْيِ اثْبَاتٍ وَبِالْعَكْسِ وَضَحَّ  
 أَوْ لَا فَكُلُّ وَاحِدٍ لِمَا يَلِي

لِكُلِّ بَعْدَ جَمَلٍ ذَوَاتٍ  
 وَقِيلَ إِنْ كُلُّ يُسْتَقْبَلُ لِعَرَضٍ  
 وَقِيلَ لِلْأُخْرَى وَقِيلَ الْوَقْفُ  
 أَوْلَى بِكُلِّ إِنْ خَلَّتْ مَفَارِدُ  
 لَفْظًا فَلَا يُعْطَى اسْتِوَاءَ تَيْنِ  
 وَقَالَ يَعْقُوبُ نَعَمْ وَالْمُرْنِي  
 لِدَاتِهِ مِنْ عَدَمٍ لَهُ الْعَدَمُ  
 وَهُوَ كَمَا اسْتَيْثْنَا اتَّصَالُهُ انْحَتَمَ  
 يُخْرِجُهُ وَقِيلَ لَا خُلْفَ عَرَا  
 عَوْدٍ وَلَوْ مُقَدِّمًا فَإِنْ يَفِ  
 أَنْ لَا اخْتِصَاصَ بِالَّذِي يَلِي اقْتَضَى  
 مَا لَوْ فَقَدَتْ لَفْظَهَا لَعَمَّمَا  
 لِقَضْدِ تَحْقِيقِ عُمُومِهِ خُذِ  
 أَصَابِعًا وَالْعَوْدُ بِالتَّمَامِ  
 قَدْ سَكَّتُوا وَهُوَ الصَّوَابُ الْأَظْهَرُ  
 وَالْحِسُّ وَالْعَقْلُ وَفِيهِ الْمَنْعُ  
 ذَلِكَ تَخْصِيصًا وَبِاللَّفْظِ اتَّسَمَ  
 سُنَّتُهُ بِهَا وَبِالْكِتَابِ  
 وَخَبَرَ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
 وَعَكْسُهُ وَقِيلَ بِالْمُنْفَصِلِ  
 ثَالِثَهَا إِنْ غَبِرَ ذِي التَّبَاسِ

٤٥٥ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْرِقًا وَالْآتِي  
 ٤٥٦ - عَظْفٍ بِحَيْثُ لَا دَلِيلَ يَفْتَضِي  
 ٤٥٧ - وَقِيلَ إِنْ بِالْوَاوِ يُلْفَى الْعَظْفُ  
 ٤٥٨ - وَقِيلَ بِاشْتِرَاكِهِ وَالْوَارِدُ  
 ٤٥٩ - أَمَّا الْقِرَانُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ  
 ٤٦٠ - فِي كُلِّ حُكْمٍ ثُمَّ لَمْ يُبَيَّنِ  
 ٤٦١ - (الثَّانِي مِنْهَا الشَّرْطُ) وَهُوَ مَا لَزِمَ  
 ٤٦٢ - لَا مِنْ وُجُودِهِ وَجُودُ أَوْ عَدَمِ  
 ٤٦٣ - وَالْعَوْدُ لِكُلِّ وَأَنَّ الْأَكْثَرَ  
 ٤٦٤ - (الثَّلَاثُ الْوَضْفُ) كَمَا اسْتَيْثْنَا فِي  
 ٤٦٥ - وَسَطًا فَلَا نَقْلَ وَفِي الْأَضْلِ ارْتَضَى  
 ٤٦٦ - (الرَّابِعُ الْعَايَةُ) إِنْ تَقَدَّمَ  
 ٤٦٧ - أَمَّا كَـ ﴿حَقٌّ مَطْلَعُ الْفَجْرِ﴾ فَذِي  
 ٤٦٨ - وَاقْطَعِ مِنَ الْخِنْصِرِ<sup>(١)</sup> لِلْإِبْهَامِ  
 ٤٦٩ - وَبَدَلُ الْبَعْضِ وَعَنْهُ الْأَكْثَرُ  
 ٤٧٠ - أَمَّا ذُو الْإِنْفِصَالِ فَهُوَ السَّمْعُ  
 ٤٧١ - شَذٌّ وَأَمَّا الشَّافِعِي فَلَمْ يُسَمِّ  
 ٤٧٢ - وَجَازَ أَنْ تُخَصَّ فِي الصَّوَابِ  
 ٤٧٣ - وَهُوَ بِهِ وَخَبَرَ التَّوَاتُرِ  
 ٤٧٤ - وَقِيلَ إِنْ خُصَّ بِقَاطِعِ جَلِي  
 ٤٧٥ - وَوَقَفَ الْقَاضِي وَبِالْقِيَاسِ

(١) بكسر الصاد، وتفتح، كما في «القاموس».

- ٤٧٦ - وَابْنُ أَبَانَ قَالَ لَا إِنْ لَمْ يُحْصَ  
 ٤٧٧ - مُخْصَّصًا مِنَ الْعُمُومِ لَا يَحِلَّ  
 ٤٧٨ - وَالسَّابِعُ الْوَقْفُ وَبِالتَّفْرِيرِ  
 ٤٧٩ - وَبِدَلِيلِ الْقَوْلِ وَالْإِجْمَاعِ  
 ٤٨٠ - وَالْأَرْجَحُ انْتِفَاؤُهُ بِمَذْهَبِ  
 ٤٨١ - وَالْعَطْفِ لِلْخَاصِ وَعَظْفِهِ عَلَيْهِ  
 ٤٨٢ - وَذِكْرِ بَعْضِ مُفْرَدَاتِهِ بَلَى  
 ٤٨٣ - وَأَنَّهُ لَا يُقْصَرُ الْعَامُّ عَلَى

## (مسألة)

- ٤٨٤ - جَوَابٌ مَنْ يَسْأَلُ إِنْ لَمْ يَسْتَقِلَّ  
 ٤٨٥ - مِنْهُ الْأَخْصُ جَائِزُ الثُّبُوتِ  
 ٤٨٦ - وَالْعَامُّ بَعْدَ سَبَبِ خَاصٍ عَرَا  
 ٤٨٧ - قَالُوا وَذَا صُورَتُهُ قَطْعِيٌّ  
 ٤٨٨ - قَالَ وَنَحْوُ مِنْهُ خَاصٌّ صَاحِبُهُ  
 ٤٨٩ - وَإِنْ لَتَعْمِيمٍ دَلِيلٌ صَالِحٌ

## (مسألة)

- ٤٩٠ - تَأَخَّرُ الْخَاصُّ عَنِ الْفِعْلِ فَذَا  
 ٤٩١ - وَقِيلَ إِنْ تَقَارَنَا تَعَارَضَا  
 ٤٩٢ - وَالْحَنْفِيُّ الْعَامُّ إِنْ تَأَخَّرَا  
 ٤٩٣ - أَوْ عَمَّ مِنْ وَجْهِ فِي الْمَشْهُورِ

\*

\*

\*

## (المطلق والمقيد)

- ٤٩٤ - الْمُطْلَقُ الدَّالُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ  
 ٤٩٥ - كما في [الاحكام] وفي [المختصر]  
 ٤٩٦ - وذان كالعُموم والخُصوص في  
 ٤٩٧ - في الحُكم والمُوجب إذ يتحد  
 ٤٩٨ - عن عمل المطلق ناسخاً جلاً  
 ٤٩٩ - وقيل عكسه وقيل إن بدا  
 ٥٠٠ - أو نفيًا فقائل المفهوم  
 ٥٠١ - أو كان ذا نهياً وهذا أمراً  
 ٥٠٢ - ولاختلاف السبب النعمان لا  
 ٥٠٣ - والشافعي قال قياساً وجري  
 ٥٠٤ - وإن يكن قيدان مع تنافي
- مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ لَا شُيُوعِ الْوَحْدَةِ  
 لِظَنِّهِ مُرَادِفَ الْمُنْكَرِ  
 حُكْمِهِمَا وَزِدْ هُنَا لِلْمُقْتَفِي  
 وَأُثْبِتَا وَأُخِّرَ الْمُقَيِّدُ  
 أَوْ لَا عَلَيْهِ مُطْلَقٌ فَلْيُحْمَلَا  
 مُؤَخَّرًا ذُو الْقَيْدِ نَاسِخًا غَدَا  
 قَيْدُهُ وَهِيَ مِنَ الْعُمُومِ  
 قَيْدٌ بِضِدِّ الْوَصْفِ مَا قَدْ يَعْرَى  
 يَحْمِلُهُ وَقِيلَ لَفْظًا حِمْلًا  
 إِذَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ دُونَهُ عَرَا  
 وَلَا مُرْجِحَ الْعِنَاءِ وَافِي



## (الظاهر والمؤول)

- ٥٠٥ - الظاهرُ الدالُّ برُجْحَانٍ وَإِنْ  
 ٥٠٦ - صَحِيحٌ إِنْ كَانَ دَلِيلٌ أَوْ حُسِبَ  
 ٥٠٧ - مِنَ الْبَعِيدِ حَمَلُهُمْ عَلَى ابْتَدِي  
 ٥٠٨ - وَحَمَلُهُمْ «سَيِّئِينَ مَسْكِينًا» عَلَى  
 ٥٠٩ - عَلَى النُّذُورِ وَالْقَضَا وَأَيُّمَا  
 ٥١٠ - وَخَبَرَ الْجَنِينِ إِذْ يَلِيهِ  
 ٥١١ - وَحَمَلُ مَا فِي آيَةِ الزَّكَاةِ فِي  
 ٥١٢ - وَحَمَلُ ذِي الْقُرْبَى عَلَى الَّذِي سَلَكَ  
 ٥١٣ - ذَا رِجْمٍ عَلَى الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ  
 ٥١٤ - وَ«يَشْفَعُ الْأَذَانُ» أَنْ يَجْعَلَهُ
- يُحْمَلُ عَلَى الْمَرْجُوحِ تَأْوِيلٌ زُكِنَ  
 فَفَاسِدٌ أَوْ لَا لِشَيْءٍ فَلَعِبَ  
 أَمْسِكَ وَلَصَّ بَيْضَةً عَلَى الْحَدِيدِ  
 مُدًّا وَ«مَنْ لَيْسَ مُبَيَّتًا فَلَا»  
 قَدْ نَكَحَتْ» عَلَى الصَّغَارِ وَالْإِمَا  
 ذَكَاةٌ أُمُّهُ عَلَى التَّشْبِيهِ  
 (بِرَاءةٍ) عَلَى بَيَانِ الْمَصْرِفِ  
 فِي الْفَقْرِ لَا لِلْأَعْيَانِ وَ(مَنْ مَلَكَ)  
 فَعِنْدَنَا حُصَّ بِهَذَيْنِ الْوُقُوعِ  
 شَفَعًا لِمَا مَنْ قَبْلَهُ حَصَّلَهُ

\*

\*

\*

## (المُجْمَلُ)

- ٥١٥ - هُوَ الَّذِي لَمْ تَتَّضِحْ دَلَالَتُهُ فَلَيْسَ مِنْهُ إِذْ بَدَتْ إِرَادَتُهُ
- ٥١٦ - آيَةُ سِرْقَةٍ وَمَسْحُ الرَّاسِ
- ٥١٧ - وَنَحْوُ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»
- ٥١٨ - وَإِنَّمَا الإِجْمَالُ فِي الأَنْوَارِ
- ٥١٩ - وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ ﴿أَوْ يَتَفَوَّأ﴾
- ٥٢٠ - وَنَحْوُ «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ
- ٥٢١ - وَفِي الكِتَابِ وَالحَدِيثِ وَقَعَا
- ٥٢٢ - وَاللَّفْظُ تَارَةً لِمَعْنَى يَرِدُ
- ٥٢٣ - عَلَى الأَصَحِّ مُجْمَلٌ فَإِنْ يَفِ
- فَلَيْسَ مِنْهُ إِذْ بَدَتْ إِرَادَتُهُ
- وَحُرْمَةُ النِّسَاءِ وَرَفْعُ النَّاسِي
- وَقَدْ حُكِيَ دُخُولُهَا فِي المُجْمَلِ
- وَالْقُرْءِ وَالجِسْمِ وَكَمَا مُخْتَارِ
- ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ مُبْتَدَأٌ أَوْ عَظْفُ
- أَنْ يَضَعَ الحَدِيثِ أَيِ إِضْمَارَهُ
- كَمَا مَضَى وَالظَّاهِرِيُّ مَنَعَا
- وَتَارَةً لِأَخْرَيْنِ يُفْصَدُ
- ذَا مِنْهُمَا يُعْمَلُ بِهِ وَيُوقَفُ



## (الْبَيَانُ)

- ٥٢٤ - إِخْرَاجُهُ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ  
 ٥٢٥ - وَإِنَّمَا يَجِبُ أَيُّ إِزْفَاقًا  
 ٥٢٦ - وَجَازَ بِالْفِعْلِ وَبِالظَّنِّ لِمَا  
 ٥٢٧ - إِنَّ<sup>(١)</sup> يَتَّفِقُ قَوْلٌ وَفِعْلٌ فِي الْبَيَانِ  
 ٥٢٨ - وَلَوْ جَهَلْنَا عَيْنَهُ عَلَى الْأَصْحَحِ  
 إِلَى تَجَلِّيهِ الْبَيَانِ الْعَالِي  
 لِمَنْ أُرِيدَ فَهْمُهُ اتَّفَاقًا  
 يَفُوقُهُ عَلَى الْأَصْحَحِ فِيهِمَا  
 فَالْحُكْمُ لِلْسَّابِقِ وَالتَّأَكِيدُ ثَانٍ  
 أَوْ خَالِفًا فَالْقَوْلُ فِي الْأَقْوَى رَجَحَ

## (مسألة)

- ٥٢٩ - تَأْخِيرُهُ عَنِ وَقْتِ فِعْلٍ لَمْ يَقَعْ  
 ٥٣٠ - وَوَاقِعٌ لِلْوَقْتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
 ٥٣١ - وَقِيلَ لَا يُؤَخَّرُ الْإِجْمَالِي  
 ٥٣٢ - وَقِيلَ لَا فِي غَيْرِ نَسْخِ بَلْ نُقِلَ  
 ٥٣٣ - وَقِيلَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَا  
 ٥٣٤ - ثُمَّ عَلَى الْمَنْعِ أَجْزُ فِيمَا اعْتَلَى  
 ٥٣٥ - حَاجَةٌ مَوْجُودٌ وَنَفْيٌ عِلْمِهِ  
 وَإِنْ نُقِلَ بِأَنَّ ذَلِكَ مَا امْتَنَعَ  
 ثَالِثُهَا لَا إِنْ يَكُنْ ذَا ظَاهِرٍ  
 فِيهِ وَقَدْ قِيلَ بِعَكْسِ الثَّالِي<sup>(٢)</sup>  
 جَوَازُهُ فِي النَّسْخِ قَطْعًا لَا يُخِلُّ  
 بَعْضٌ وَإِنْدَا الْبَعْضِ إِنْ لَيْسَ عَرَا  
 لِلْمُضْطَفَى تَأْخِيرَ تَبْلِيغِ إِلَى  
 بِذَاتِ مَا حَصَّصَ أَوْ بَوَسْمِهِ



(١) وفي نسخة: (أو يَتَّفِقُ) ب (أو) وهو تصحيف.

(٢) وفي نسخة: (الثَّالِي).

## (النسخ)

- ٥٣٦ - النَّسْخُ رَفَعُ أَوْ بَيَانٌ وَالصَّوَابُ فِي الْحَدِّ رَفَعُ حُكْمِ شَرَعٍ بِخِطَابِ  
 ٥٣٧ - لَا نَسَخَ بِالْعَقْلِ وَقَوْلُ الرَّازِي  
 ٥٣٨ - وَلَا بِالْإِجْمَاعِ وَلَكِنْ اقْتَضَى  
 ٥٣٩ - جَوَازُ نَسَخِ بَعْضِ قُرْآنٍ يُحَظُّ  
 ٥٤٠ - وَالْفِعْلَ قَبْلَهُ وَلَوْ لَمْ يُمَكِّنِ  
 ٥٤١ - وَعَكْسِهِ وَلَوْ بِأَحَادِ الْخَبَرِ  
 ٥٤٢ - الشَّافِعِيُّ حَيْثُ الْقُرْآنُ وَرَدَا  
 ٥٤٣ - أَوْ وَرَدَتْ لِنَسَخِهِ مَعَهَا خُذِ  
 ٥٤٤ - وَبِالْقِيَاسِ الثَّلَاثِ الْجَلِيِّ  
 ٥٤٥ - إِنْ نُصِّتِ الْعِلَّةُ وَالنَّسَخُ لَذَا  
 ٥٤٦ - يَكُونُ أَجْلَى قِيلَ أَوْ مُسَاوِيَا  
 ٥٤٧ - وَنَسَخِهِ مُخَالِفًا مَعَ أَضْلِهِ  
 ٥٤٨ - وَلَا لِفَحْوَى دُونَ أَضْلِهِ وَلَا  
 ٥٤٩ - وَالنَّسَخُ لِلْإِنْشَاءِ وَلَوْ لَفَظَ قَضَا  
 ٥٥٠ - وَنَسَخِ الْإِخْبَارِ بِأَنْ يُوجِبَهُ  
 ٥٥١ - وَلَوْ عَنِ اتِّ وَإِلَى أَقْوَى بَدَلِ  
 ٥٥٢ - وَالْخُلْفُ مُنْصَبٌ بِأَبْيَاتِي عَلَى  
 فِي الْحَدِّ رَفَعُ حُكْمِ شَرَعٍ بِخِطَابِ  
 بِنَسَخِ عَسَلٍ أَقْطَعَ مَجَازِي  
 تَضَمَّنَ النَّاسِخُ ثُمَّ الْمُرْتَضَى  
 تِلَاوَةً وَحُكْمًا أَوْ فَرْدًا فَقَطْ  
 وَيَكْتَابُهُ لَهُ وَالسُّنَنِ  
 وَالْحَقُّ لَمْ يَقَعْ بِهِ فِيمَا اشْتَهَرَ  
 لِنَسَخِهَا فَمَعَ حَدِيثِ عَضْدًا  
 قِرَاءَةً تُبَيِّنُ وَفَقَ دَا وَذِي  
 وَالرَّابِعُ الْمُدْرِكُ لِلنَّبِيِّ  
 فِي عَهْدِهِ بِالنَّصِّ أَوْ قَيْسٍ إِذَا  
 وَالنَّسَخُ بِالْمَفْهُومِ لَوْ مُتَاوِيَا  
 أَوْ دُونَهُ لَا الْأَضْلُ دُونَ فَضْلِهِ  
 عَكْسٌ كَمَا قَالَ بِهِ جُلُّ الْمَلَ  
 أَوْ خَبْرًا وَقَيْدَ تَأْيِيدِ مَضَى  
 بِضِدِّهِ لَا خَبَرَ كَذَّبَهُ  
 وَدُونَهُ وَلَمْ يَقَعْ وَقِيلَ بَلْ  
 حَاوِي حُرُوفِ الْعُظْفِ يَا حَاوِي الْعُلَا

(مسألة)

- ٥٥٣ - النَّسْخُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَاقِعٌ وَقَائِلُ التَّخْصِصِ لَا يُنَازِعُ  
 ٥٥٤ - وَصَحَّحُوا انْتِفَاءَ حُكْمِ الْفَرْعِ بِنَسْخِ أَصْلِهِ وَكُلُّ شَرْعِي  
 ٥٥٥ - يَقْبَلُهُ وَمَنْعَ الْعَزَالِي كُلِّ التَّكَالِيفِ وَذُو اغْتِزَالٍ  
 ٥٥٦ - مَعْرِفَةَ اللَّهِ وَكُلِّ أَجْمَعًا بِأَنَّهُ فِي ذَا وَذِي مَا وَقَعَا  
 ٥٥٧ - وَقَبْلَ تَبْلِيغِ النَّبِيِّ الْمُرْتَضَى مَنَعُ ثُبُوتِهِ بِإِثْمٍ أَوْ قَضَا  
 ٥٥٨ - وَأَنَّ نَقْصَ النَّصِّ فِي الْعِبَادَةِ جُزْءًا وَشَرْطًا وَكَذَا الزِّيَادَةُ  
 ٥٥٩ - لَيْسَ بِنَسْخٍ وَالْمَثَارُ رَفَعَتْ وَارْجِعْ لَهُ مَا فَضَّلْتَ أَوْ فَرَعْتَ

(خاتمة)

- ٥٦٠ - النَّاسِخُ الْآخِرُ لَا يَنْزِعُ وَطَرُقُ الْعِلْمِ بِهِ الْإِجْمَاعُ  
 ٥٦١ - أَوْ قَوْلُ خَيْرِ الْخَلْقِ هَذَا بَعْدَ ذَا أَوْ نَاسِخٌ أَوْ كُنْتُ أَنْهَى عَنْ كَذَا  
 ٥٦٢ - أَوْ نَصُّهُ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلِ أَوْ قَوْلُ رَاوٍ سَابِقٌ هَذَا يَلِي  
 ٥٦٣ - أَوْ قَالَ لِلْمَنْسُوخِ هَذَا النَّاسِخُ لَا فِي الْأَصَحِّ قَوْلُهُ ذَا نَاسِخٌ  
 ٥٦٤ - وَالتَّالِي فِي الْإِسْلَامِ وَالرَّسْمِيَّةِ وَوَفْقَهُ الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ

\*

\*

\*

## الكتاب الثاني

## في السنة

- ٥٦٥ - قَوْلُ النَّبِيِّ وَالْفِعْلُ وَالتَّفْهِيمُ  
 ٥٦٦ - الْأَنْبِيَاءُ كُلُّهُمْ ذُو عِضْمَةٍ  
 ٥٦٧ - ذَنْبٌ وَلَوْ صَغِيرَةً فِي الْأَظْهَرِ  
 ٥٦٨ - وَالصَّمْتُ عَنِ فِعْلٍ وَلَوْ مَا اسْتَبَشَّرَا  
 ٥٦٩ - وَقِيلَ لَا مِنْ كَافِرٍ وَذِي نِفَاقٍ  
 ٥٧٠ - دَلٌّ عَلَى الْجَوَازِ لِلْفَاعِلِ مَعَ  
 ٥٧١ - قُلْتُ عَلَى الْأَوَّلِ قَدْ دَلَّ عَلَى  
 ٥٧٢ - وَإِنْ يَكُنْ فِي عَضْرِهِ وَمَا عَلِمَ  
 ٥٧٣ - وَغَيْرُ حَظَرٍ فِعْلُهُ لِلْعِضْمَةِ  
 ٥٧٤ - فَإِنْ يَكُنْ عَادِيًّا أَوْ يَخْتَصُّ بِهِ  
 ٥٧٥ - وَمَا لِعَادِيٍّ وَشَرَعٌ يَرِدُ  
 ٥٧٦ - وَمَا سِوَاهُ إِنْ تَبَدَّتْ صِفَتُهُ  
 ٥٧٧ - وَعُلِمَتْ بِنَصٍّ أَوْ تَسْوِيَتِهِ  
 ٥٧٨ - وَيَوْقُوعِهِ بَيَانًا وَامْتِثَانًا  
 ٥٧٩ - وَخَصَّ حَتْمًا وَسُمُّهُ كَالنَّذْرِ  
 ٥٨٠ - كَقَرْنِهِ الصَّلَاةَ بِالْأَذَانِ  
 ٥٨١ - وَالتَّذَبُّ قَضْدُ الْقُرْبَةِ الْمُجَرَّدُ  
 سُنَّتُهُ وَهَمُّهُ الْمَذْكُورُ  
 فَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ وَلَوْ بِالْعَقْلَةِ  
 فَلَا يُقَرُّ الْمُضْطَفَى مِنْ مُنْكَرٍ  
 وَقِيلَ لَا مِمَّنْ بِالْإِنْكَارِ اجْتِرَا  
 وَقِيلَ لَا الْكَافِرِ غَيْرِ ذِي النِّفَاقِ  
 سِوَاهُ وَالْقَاضِي لِغَيْرِهِ مَنَعَ  
 إِبَاحَةَ لَا نَذْبًا أَوْ حَتْمًا جَلَا  
 مِنْهُ اِطْلَاعٌ فِيهِ خُلْفٌ مُنْتَظِمٌ  
 وَغَيْرُ ذِي كَرَاهَةٍ لِلسُّنْدَرَةِ  
 أَوْ لِبَيَانِ مُجْمَلٍ لَا يَشْتَبِهُ  
 كَالْحَجِّ رَاكِبًا بِهِ تَرَدُّدٌ  
 فَمِثْلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ أُمَّتُهُ  
 بِأَخْرٍ إِذْ لَا خَفَا فِي جِهَتِهِ  
 لِمَا عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ سِوَاهُ دَالٌّ  
 وَكَوْنُهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ ذَا حَظَرٍ  
 وَالثَّانِ مِثْلُ الْحَدِّ وَالْخِتَانِ  
 وَكَوْنُهُ قِضَاءَ نَذْبٍ يُغْهَدُ

- ٥٨٢ - أَوْ جُهِلَتْ فَلِلْوُجُوبِ وَخُذِ  
 ٥٨٣ - وَفِي سِوَى التَّخْيِيرِ مُطْلَقاً وَفِي  
 ٥٨٤ - إِنْ يَتَعَارَضُ قَوْلُهُ وَالْفِعْلُ  
 ٥٨٥ - بِأَنَّ فِيهِ يَجِبُ التَّكْرِيرُ  
 ٥٨٦ - إِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ فِيهِ خُلِفَ  
 ٥٨٧ - أَوْ خَصَّنَا فَفِيهِ لَا تَعَارُضًا  
 ٥٨٨ - فِي حَقَّقْنَا حَيْثُ دَلِيلٌ جَاءَ عَلَى  
 ٥٨٩ - ثَالِثُهَا الْأَصْحُ بِالْقَوْلِ الْعَمَلُ  
 ٥٩٠ - فَالْآخِرُ النَّاسِخُ إِنْ لَمْ يُعْرَفِ  
 ٥٩١ - فَإِنْ يَكُنْ شُمُولُهُ لَا نَصًّا
- لِلنَّدْبِ وَالتَّخْيِيرِ وَالْوَقْفِ بِذِي  
 ذَيْنِ مَتَى مَا قَصِدُ قُرْبَةٍ يَفِي  
 وَمُقْتَضَى الْقَوْلِ لَهُ يَدُلُّ  
 وَخَصَّهُ فَالنَّاسِخُ الْأَخِيرُ  
 ثَالِثُهَا وَهُوَ الْأَصْحُ الْوَقْفُ  
 ثُمَّ الْأَخِيرُ نَاسِخٌ لِمَا مَضَى  
 الْإِقْتِدَا وَإِنْ أَخِيرٌ جُهِلَا  
 وَإِنْ يَكُنْ لَنَا وَلِلْهَادِي شَمَلُ  
 صَحَّحَ لَنَا الْقَوْلَ وَلِلْهَادِي قِفِ  
 بَلْ ظَاهِرًا فَالْفِعْلُ مِنْهُ خَصًّا

\*

\*

\*

## (الكلام في الأخبار)

- ٥٩٢ - اللَّفْظُ ذُو التَّرْكِيبِ إِمَّا مُهْمَلٌ  
 ٥٩٣ - وَجُودُهُ أَيْضاً وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ  
 ٥٩٤ - وَحَدُّهُ قَوْلٌ مُفِيدٌ يُفْصَدُ  
 ٥٩٥ - حَقِيقَةً أُطْلِقَ فِي النَّفْسَانِي  
 ٥٩٦ - وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرِ الْأُصُولِي  
 ٥٩٧ - لِلْكَفِّ عَنِ مَا هِيََّةٍ أَوْ فِعْلٍ ذِي  
 ٥٩٨ - أَوْ ذِكْرِهَا بِالْوَضْعِ فَاسْتِفْهَامُ  
 ٥٩٩ - وَلَا اخْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكَذْبِ ظَهَرَ  
 ٦٠٠ - قَوْمٌ أَبَوْا تَعْرِيفَهُ بِالرَّسْمِ  
 ٦٠١ - وَقَدْ يُقَالُ مَا بِهِ قَدْ يَحْضُلُ  
 ٦٠٢ - وَمَا لَهُ خَارِجٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ  
 ٦٠٣ - تَطَابُقُ الْوَاقِعِ صِدْقِ الْخَبَرِ  
 ٦٠٤ - وَقِيلَ بَلْ تَطَابُقُ اعْتِقَادِهِ  
 ٦٠٥ - فَفَاقِدُ اعْتِقَادِهِ لَدَيْهِ  
 ٦٠٦ - الْجَا حِظُّ الصِّدْقِ الَّذِي يُطَابِقُ  
 ٦٠٧ - وَفَاقِدُ مَعَ اعْتِقَادِهِ الْكَذِبِ  
 ٦٠٨ - وَوَافِقُ الرَّاعِبُ فِي الْقِسْمَيْنِ  
 ٦٠٩ - وَالْحُكْمُ بِالنِّسْبَةِ مَذْلُولُ الْخَبَرِ  
 وَلَيْسَ مَوْضُوعاً وَقَوْمٌ أَبْطَلُوا  
 وَالتَّاجُ أَوْ مُسْتَعْمَلٌ وَهُوَ الْكَلَامُ  
 لِذَاتِهِ وَوَضْعُهُ الْمُعْتَمَدُ  
 ثَالِثُهَا فِيهِ وَفِي اللِّسَانِي  
 فَإِنْ أَفَادَ طَلَبَ التَّخْصِيلِ  
 نَهْيٌ وَأَمْرٌ لَوْ مِنْ الْأَذْنَى خُذِ  
 أَوْ لَيْسَ فِيهِ طَلَبٌ يُرَامُ  
 تَنْبِيهُ أَنْشَاءً وَإِلَّا فَخَبَرَ  
 كَعَدَمٍ وَضِدِّهِ وَالْعِلْمِ  
 مَذْلُولُهُ فِي خَارِجِ قَالِ الْأَوَّلِ  
 فَخَبَرَ قَبْلَ الْكَلَامِ مُنْتَسِبٌ  
 وَكَذْبُهُ عَدَمُهُ فِي الْأَشْهَرِ  
 وَلَوْ خَطَأً وَالْكَذْبُ فِي افْتِقَادِهِ  
 وَاسِطَةٌ وَقِيلَ لَا عَلَيْهِ  
 مُعْتَقِداً وَوَاقِعاً يُوَافِقُ  
 وَغَيْرُ ذَا لَيْسَ بِصِدْقٍ أَوْ كَذِبِ  
 وَوَصَفَ الثَّالِثُ بِالْوَضْعَيْنِ  
 دُونَ ثُبُوتِهَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَبْرَرِ

- ٦١٠ - وَمَوْرِدُ الصُّدْقِ بِهِ وَالْكَذِبِ  
 ٦١١ - لَا غَيْرَهَا كَقَائِمٍ فِي الْجُمْلَةِ  
 ٦١٢ - مِنْ نَمَّ قَالَ مَالِكٌ مَنْ شَهَدَا  
 ٦١٣ - إِلَى انْتِسَابٍ وَإِمَامَنَا ذَهَبَ

## (مسألة)

- ٦١٤ - بِالْكَذِبِ قِطْعاً خَبَرٌ قَدْ يَتَّسِمُ  
 ٦١٥ - أَوْ بِدَلِيلٍ كَادَعَا الرِّسَالَةَ  
 ٦١٦ - مُعْجِزَةً أَوْ صَادِقٌ يُصَدِّقُ  
 ٦١٧ - بَعْدَ شَدِيدِ الْفَحْصِ عِنْدَ أَهْلِهِ  
 ٦١٨ - فَجَاءَ أَحَاداً وَفِي الثَّلَاثَةِ  
 ٦١٩ - وَكُلُّ مَا أَوْهَمَ بِاطِلَالاً وَلَا<sup>(١)</sup>  
 ٦٢٠ - أَوْ مِنْهُ مَا يُزِيلُ وَهَمَّهُ سَقَطَ  
 ٦٢١ - وَمِنْهُ مَا بِالصُّدْقِ قِطْعاً يُوسَمُ  
 ٦٢٢ - ضُرُورَةً قِطْعاً أَوْ اسْتِدْلَالاً  
 ٦٢٣ - وَبَعْضٍ مَنْسُوبٍ إِلَى مُحَمَّدٍ  
 ٦٢٤ - يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ  
 ٦٢٥ - ثُمَّ حُصُولُ الْعِلْمِ آيَةُ اجْتِمَاعِ  
 ٦٢٦ - عَلَى الْأَصَحِّ وَسِوَاهَا صَالِحُ  
 ٦٢٧ - فِي الْخَمْسِ قَاضِيهِمْ وَلِلْإِضْطِحْرِي  
 ٦٢٨ - وَالْقَوْلُ بِانْتِنِي عَشْرَ أَوْ عِشْرِينَ  
 ٦٢٩ - أَوْ بَضْعَ عَشْرٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ

(١) وفي نسخة: (وما) وهو تصحيف.

- ٦٣٠ - أَوْ فَقَدْ كُفِّرَ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا  
 ٦٣١ - وَابْنُ الْجَوْنِيِّ قَالَ وَالْكَعْبِيُّ  
 ٦٣٢ - عِنْدَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْوَقْفُ لَهُ  
 ٦٣٣ - لَا الْإِخْتِيَا جُ بَعْدَهُ لِلنَّظَرِ  
 ٦٣٤ - إِنْ عَنِ عِيَانٍ أَخْبَرُوا وَإِلَّا  
 ٦٣٥ - ثُمَّ الْأَصَحُّ أَنَّ عِلْمَهُ ائْتَلَفَ  
 ٦٣٦ - وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَفْقِ خَبَرٍ  
 ٦٣٧ - وَهَكَذَا بَقَاءُ نَقْلِ خَبَرِ  
 ٦٣٨ - وَلَا افْتِرَاقُ الْعُلَمَاءِ الْكُمَّلِ  
 ٦٣٩ - وَأَنَّهُ إِنْ أَجْمَعُوا عَلَى الْقَبُولِ  
 ٦٤٠ - وَهَكَذَا الْمُخْبِرُ فِي جَمْعٍ وَلَمْ  
 ٦٤١ - أَوْ مُخْبِرٌ بِمَسْمَعٍ مِنَ النَّبِيِّ  
 ٦٤٢ - مِنْ حَامِلٍ ثَالِثَهَا فِي الدُّنْيَا  
 ٦٤٣ - وَمِنْهُ مَا يُظَنُّ صِدْقُهُ الْبَهِيِّ  
 ٦٤٤ - إِلَى تَوَاتُرٍ وَمِنْهُ الْمُسْتَفِيضُ  
 ٦٤٥ - مَشْهُورِنَا <sup>(١)</sup> بَلْ رِدْفُهُ <sup>(٢)</sup> وَالِدَانِي

## (مسألة)

- ٦٤٦ - وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ  
 ٦٤٧ - وَالْأَكْثَرُونَ مُظْلَقاً لَمْ يُفِيدِ  
 ٦٤٨ - وَالْمُسْتَفِيضَ قَدْ رَأَى ابْنُ فُورَكٍ  
 عِلْمًا بِلَا قَرِينَةٍ تَشِيدُ  
 وَمُظْلَقاً يُفِيدُ عِنْدَ أَحْمَدٍ  
 يُفِيدُ عِلْمًا نَظْرِيَّ الْمَسْلُوكِ

(٢) وفي نسخة: (بل مثله).

(١) وفي نسخة: (مشهورهم).

## (مسألة)

- ٦٤٩ - وَفِي الْفَتَاوَى وَالشَّهَادَةِ الْعَمَلُ  
 ٦٥٠ - وَهَكَذَا سَائِرُ أَمْرِ الدِّينِ  
 ٦٥١ - وَنَجَلُ دَاوُدَ وَجُوبَةُ نَفَى  
 ٦٥٢ - وَالْمَالِكِيُّ فِعْلُ أَهْلِ يَثْرِبِ  
 ٦٥٣ - وَالْحَنْفِيُّ فِيمَا تَعُمُّ الْبَلَوَى  
 ٦٥٤ - أَوْ عَارِضَ الْقِيَّاسِ وَالثَّالِثُ إِنْ  
 ٦٥٥ - وَوُجِدَتْ فِي الْفَرْعِ قَطْعًا يُعْتَبَرُ  
 ٦٥٦ - وَمَنْعَ الْكَرْخِيِّ فِي الْحَدِّ وَقَالَ  
 ٦٥٧ - وَبَعْضُهُمْ بِأَرْبَعٍ لَدَى الزَّنَا
- حَتْمٌ بِهِ قَطْعًا بِإِجْمَاعِ النَّحْلِ  
 بِالسَّمْعِ لَا الْعَقْلِ وَقِيلَ ذَيْنِ  
 وَالْبَعْضُ فِيمَا فِعْلُ جُلٍّ خَالَفَا  
 وَأَخْرُونَ فِي ابْتِدَاءِ النُّصْبِ  
 أَوْ خَالَفَ الرَّأْيِيهِ بَعْدُ يُرْوَى  
 تَعْلِيلُهُ بِرَاجِحِ نَصٍّ زُكِّنَ  
 أَوْ ظَنَّ فَالْوَقْفُ وَإِلَّا فَالْحَبْرُ  
 بِاثْنَيْنِ أَوْ يُعْضَدُ بَعْضُ ذِي اعْتِزَالِ  
 وَقِيلَ بَلْ لِغَيْرِهِ وَوَهْنَا

## (مسألة)

- ٦٥٨ - الْمُرْتَضَى كَمَا رَأَى السَّمْعَانِي  
 ٦٥٩ - وَخَالَفَ الْأَكْثَرُ أَنَّ الْأَضْلَا  
 ٦٦٠ - لَا يَسْقُطُ الَّذِي رَوَى وَمِنْ هُنَا  
 ٦٦١ - أَوْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ وَفَرْعُهُ يَقُولُ  
 ٦٦٢ - وَوَأَفَقَ الْأَكْثَرُ ثُمَّ الْأَوْلَى  
 ٦٦٣ - وَاقْبَلَ مَزِيدَ الْعَدْلِ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ  
 ٦٦٤ - فَالْثَّالِثُ الْوَقْفُ وَقِيلَ إِنْ بَدَأَ
- وَصَاحِبُ الْحَاوِي (١) مَعَ الرَّوْيَانِيِّ (٢)  
 إِنْ كَذَّبَ الْفَرْعَ وَرَدَّ النَّقْلَا  
 لَوْ شَهِدَا شَهَادَةً لَمْ يَهْنَا  
 جَزْمًا وَلَا جَرَحَ فَأَوْلَى بِالْقَبُولِ  
 إِنْ عَادَ لِلْإِقْرَارِ خُذْ قَبُولًا  
 لِلْمَجْلِسِ اتِّحَادًا أَوْ عِلْمًا نُمِي  
 سِوَاهُ لَا يَغْفُلُ عُرْفًا ارْزُدَا

(١) هو: صاحب «الحاوي الكبير» في الفروع، علي بن محمد بن محمد بن حبيب (كما في كتب التراجم)، أبو الحسن الماوردي البصري، أفضى القضاة الشافعي المتوفى سنة (٤٥٠هـ).

(٢) هو: أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد الروياني الطبري الشافعي شيخ الشافعية، وُلد سنة (٤١٥هـ) وقُتل شهيداً في المحرم سنة (٥٠٢هـ). وهو من أهل رويان بنواحي طبرستان.

نَقَلَ تَوَقَّرَتْ دَوَاعٍ لِلْمَلَا  
تَعَارَضًا كَأَنَّ نَفَاهَا لَأَفْظًا  
أَوْ غَيَّرَتْ إِعْرَابَهُ تَعَارَضًا  
يُقْبَلُ وَفِي الثَّلَاثِ خُلْفٌ لَا يُرَدُّ  
أَوْ وَقَفُوا وَهُوَ إِلَى الرَّفْعِ غَدَا  
إِنْ لَمْ يُخَلِّ الْبَاقِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
قِيلَ أَوْ التَّابِعِ مَرْوِيًّا عَلَى  
نَشْبَعُهُ فِيهِ عَلَى خِلَافٍ  
فِي حَمَلِهِ لِمَعْنِيَّتِهِ فَاسْتَلْكَ  
يَتَّبَعُهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَكْبَابِرِ  
لِعِلْمِهِ بِقَضْدِ هَادِينَا إِلَيْهِ

٦٦٥ - وَالْأَشْبَهُ الْمَنْعُ هُنَا وَإِنْ عَلَى  
٦٦٦ - فَإِنَّ يَكُ السَّائِكُ عَنْهَا حَافِظًا  
٦٦٧ - وَإِنْ تَكُنْ مِنْ وَاحِدٍ كَمَا مَضَى  
٦٦٨ - أَوْ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ قَدْ انْفَرَدَ  
٦٦٩ - وَكَالْمَزِيدِ أَرْسَلُوا وَأَسْنَدًا  
٦٧٠ - وَجَائِزٌ حَذْفُكَ بَعْضَ الْخَبَرِ  
٦٧١ - ثُمَّ الصَّحَابِيُّ إِذَا مَا حَمَلًا  
٦٧٢ - أَحَدٍ مَحْمَلِيهِ ذِي التَّنَافِي  
٦٧٣ - أَوْ لَا تَنَافِي فَهُوَ كَالْمُشْتَرَكِ  
٦٧٤ - وَحَمَلُهُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ  
٦٧٥ - وَالْحَقُّ لَا وَقِيلَ إِنْ يَحْمِلُ عَلَيْهِ

## (مسألة)

وَلَا مُمَيِّزٌ لَهُ تَذْيِينُ  
فِي النَّقْصِ نَقْبَلُهُ إِذَا مَا كَمَلًا  
يُحَرِّمُ الْكِذْبَ وَغَيْرُ دَاعٍ  
إِلَّا بِمَا يُخَالِفُ الْقَيْسَ الْوَفِي  
وَمُكْثِرٌ خُلْطَةُ أَهْلِهِ نَدَزُ  
ذَاكَ الزَّمَانَ أَقْبَلُ وَإِلَّا فَقِفِ  
مَلَكَتْ تَمَنَعُ عَنِ اقْتِرَافِ  
أَوْ جَائِزٌ يُخَلِّ بِالْمُرُوءَةِ  
قُلْتُ قَبُولُهُ هُوَ الْمَشْهُورُ  
حَيْثُ رَوَى الْحَدِيثَ فِي الْمَحْظُورِ

٦٧٦ - لَا يُقْبَلُ الْكَافِرُ وَالْمَجْنُونُ  
٦٧٧ - فِي الْمُرْتَضَى وَأَنَّهُ مَنْ حَمَلًا  
٦٧٨ - وَأَنَّهُ يُقْبَلُ ذُو ابْتِدَاعٍ  
٦٧٩ - وَمَنْ عَدَا الْفَقِيهَةَ قَالَ الْحَنْفِيُّ  
٦٨٠ - وَالْمَتْسَاهِلُونَ فِي غَيْرِ الْخَبَرِ  
٦٨١ - أَمَكْنَهُ تَحْصِيلُ ذَاكَ الْقَدْرِ فِي  
٦٨٢ - وَشَرْطُهُ عَدَالَةٌ تُوَافِي  
٦٨٣ - كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرَةٍ لِخِصَّةِ  
٦٨٤ - فَرَدَّ فِي الْمُرْجَحِ الْمَسْتُورِ  
٦٨٥ - وَقِيلَ قِفْ وَكُفَّ لِلظُّهُورِ

- ٦٨٦ - وَرَدَّ مَنْ بَظَاهِرِ مَجْهُولٍ  
 ٦٨٧ - وَهَكَذَا مَجْهُولٌ عَيْنٍ مَا رَوَى  
 ٦٨٨ - وَالْوَصْفُ مِنْ كَالشَّافِعِيِّ بِالثَّقَةِ  
 ٦٨٩ - وَقِيلَ لَا وَمِثْلُهُ لَا أَتَّهِمُ  
 ٦٩٠ - قَبُولُ مَنْ أَقْدَمَ جَاهِلًا عَلَى  
 ٦٩١ - وَفِي الْكَبِيرَةِ اضْطِرَابٌ إِذْ تُحَدِّثُ  
 ٦٩٢ - وَقِيلَ مَا فِي جِنْسِهِ حَدٌّ وَمَا  
 ٦٩٣ - وَقِيلَ لَا حَدٌّ لَهَا بَلْ أُخْفِيَتْ  
 ٦٩٤ - وَالْمُرْتَضَى قَوْلُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ  
 ٦٩٥ - بِقِلَّةِ اثْتِرَاتِهِ مَنْ أَتَاهُ  
 ٦٩٦ - كَالْقَتْلِ وَالزُّنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ  
 ٦٩٧ - وَالْقَذْفِ وَاللُّوَاطِ ثُمَّ الْفِظْرِ  
 ٦٩٨ - وَالْغَضَبِ وَالسَّرْقَةِ وَالشَّهَادَةِ  
 ٦٩٩ - مَنَعَ زَكَاةٍ وَدِيَاةٍ فَرَاغَ  
 ٧٠٠ - نَمِيمَةٍ كَثَمَ شَهَادَةَ يَمِينِ  
 ٧٠١ - وَسَبَّ صَخْبِهِ وَضَرْبِ الْمُسْلِمِ  
 ٧٠٢ - حِرَابَةِ تَقْدِيمِهِ الصَّلَاةَ أَوْ  
 ٧٠٣ - وَأَكْلِ حِنْزِيرٍ وَمَيْتِ الرَّبَا

## (مسألة)

- ٧٠٤ - رِوَايَةٌ إِخْبَارُهُ عَنْ عَامٍ  
 ٧٠٥ - وَغَيْرُهُ شَهَادَةٌ وَالْمُعْتَبَرُ  
 ٧٠٦ - أَشْهَدُ إِذَا نَشَأَ شَيْبَ بِالْإِخْبَارِ  
 بِلَا تَرَاوَعِ إِلَى الْحُكَامِ  
 فِي صَيْخِ الْعُقُودِ إِذَا نَشَأَ لَا خَيْرَ  
 لَا مَحْضُ ذَا أَوْ ذَا عَلَى الْمُخْتَارِ

فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لَا فِي الشَّاهِدِ  
 قَاضِيهِمْ يُقْبَلُ مُطْلَقَيْنِ  
 يَكْفِي مِنَ الْعَالِمِ أَسْبَابُهُمَا  
 يُقْبَلُ إِلَّا مِنْ إِمَامٍ ذِي عِلْمٍ  
 وَقِيلَ فِي التَّعْدِيلِ لَا الْجَرْحِ وَجَبَ  
 وَفِي سِوَاهَا أَوَّلٌ إِذَا وَضَحَ  
 مُقَدِّمٌ إِنْ زَادَ أَوْ قَلَّ عَدَدُ  
 وَفِي التَّسَاوِي يُطْلَبُ التَّرْجِيحُ  
 تَضَمَّنَ التَّعْدِيلَ بِالشَّهَادَةِ  
 مَنْ مَا رَوَى إِلَّا لِعَدْلِ غَايَةٍ  
 وَالْحُكْمُ جَرْحًا فَالْمُعَارِضُ اخْتَمَلَ  
 وَلَا النَّبِيذُ وَالَّذِي رَوَى هُنَا  
 إِنْ كَانَ لَا يَسْمَعُ بِالنَّبِيَانِ  
 اسْمَ مُسَمًّى آخَرَ تَشْبِيهَا  
 نَعَمْ بِتَدْلِيلِ الْمُثُونِ أُثْبِتَ

٧٠٧ - وَالثَّالِثُ الْأَقْوَى قَبُولُ الْوَاحِدِ  
 ٧٠٨ - وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ فِي الْبَابَيْنِ  
 ٧٠٩ - قَوْلُ الْإِمَامَيْنِ وَإِطْلَاقُهُمَا  
 ٧١٠ - وَافَقَهُ فَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لَا  
 ٧١١ - وَقِيلَ لَا يُقْبَلُ إِلَّا بِالسَّبَبِ  
 ٧١٢ - وَالْعَكْسُ فِي بَابِ الشَّهَادَةِ الْأَصَحُّ  
 ٧١٣ - مَذْهَبُ جَارِحٍ وَذَا فِي الْمُعْتَمَدِ  
 ٧١٤ - وَقِيلَ فِي الْقِلَّةِ ذَا مَرْجُوحٍ  
 ٧١٥ - وَالْحُكْمُ مِنْ مُشْتَرِطِ الْعَدَالَةِ  
 ٧١٦ - وَعَمَلُ الْعَالِمِ أَوْ رِوَايَةٍ  
 ٧١٧ - وَفِيهِمَا خُلْفٌ وَمَا تَرَكَ الْعَمَلُ  
 ٧١٨ - وَلَا كَحَدِّ فِي شَهَادَةِ الرِّئَا  
 ٧١٩ - بِاسْمِ خَفِيِّ وَأَبَى السَّمْعَانِي  
 ٧٢٠ - وَلَا بِإِعْطَاءِ شُيُوخِ فِيهَا  
 ٧٢١ - وَلَا بِإِيْهَامِ اللَّقَا وَالرُّحْلَةَ

## (مسألة)

وَإِنْ بَلَ رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطَوَّلَ  
 وَقِيلَ مَعَ طَوَّلٍ وَمَعَ رِوَايَةٍ  
 عَامٍ وَقِيلَ مُدْرِكُ الْعَضْرِ وَلَوْ  
 ضَخْبَتَهُ فَبِ الْأَصَحِّ يُقْبَلُ<sup>(١)</sup>  
 وَقِيلَ بَلْ كَغَيْرِهِمْ مَسْئُولٌ

٧٢٢ - حَدُّ الصَّحَابِيِّ مُسَلِّمٌ لَأَقَى الرَّسُولَ  
 ٧٢٣ - خِلَافَ تَابِعٍ مَعَ الصَّحَابَةِ  
 ٧٢٤ - وَقِيلَ مَعَ طَوَّلٍ وَقِيلَ الْعَزْوُ أَوْ  
 ٧٢٥ - إِذَا ادَّعَى الْمُعَاصِرُ الْمُعَدَّلُ  
 ٧٢٦ - وَالْأَكْثَرُونَ كُلُّهُمْ عُذُولٌ

(١) وفي نسخة: (تقبل) بالتاء، وفي أخرى: (تقبل) بالنون.

٧٢٧ - وَقِيلَ حَتَّى قَتَلَ عُثْمَانَ خَلَا وَقِيلَ إِلَّا مَنْ عَلِيًّا قَاتَلَا

## (مسألة)

- ٧٢٨ - قَوْلُ سَيِّدِ الصَّاحِبِ<sup>(١)</sup> قَالَ الْمُضْطَفِيُّ  
 ٧٢٩ - ثَلَاثَةُ الْأَيْمَةِ الْأَعْلَامُ  
 ٧٣٠ - وَقِيلَ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الْخُرْدُ  
 ٧٣١ - وَرَدُّهُ الْأَقْوَى وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ  
 ٧٣٢ - مَا لَمْ يَكُ الْمُرْسِلُ لَا يَعْتَمِدُ  
 ٧٣٣ - مُرْسَلُ تَابِعٍ مِنَ الْكِبَارِ  
 ٧٣٤ - أَوْ فَعْلِهِ أَوْ فِعْلِ أَهْلِ الْعَضْرِ أَوْ  
 ٧٣٥ - أَوْ مُسْنَدٍ أَوْ بِقِيَاسٍ يُوجَدُ  
 ٧٣٦ - أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ سِوَى مُرْسَلِهِ

## (مسألة)

- ٧٣٧ - نَقَلَ الْأَحَادِيثَ بِمَعْنَاهُ مَنَعَ  
 ٧٣٨ - وَالْأَكْثَرُونَ جَوَّزُوا لِلْعَارِفِ  
 ٧٣٩ - وَقِيلَ إِنْ أَوْجَبَ عِلْمًا الْخَبْرُ

## (مسألة)

- ٧٤٠ - يُحْتَجُّ فِي الْأَقْوَى بِقَوْلِ الصَّاحِبِ  
 ٧٤١ - سَمِعْتُهُ أَمَرَ أَوْ نَهَى فَذَا  
 ٧٤٢ - حُرِّمَ أَوْ رُحِّصَ ثُمَّ عَنَّا  
 ٧٤٣ - مَعَاشِرَ النَّاسِ وَكَانَ النَّاسُ ثُمَّ

(١) وفي نسخة: (الصحابي).

٧٤٤ - تَلَاهُ كَانَ النَّاسُ يَفْعَلُونََا وَبَعْدُ كَانُوا لَيْسَ يَقْطَعُونَا

## (خاتمة)

- ٧٤٥ - مُسْتَنَدُ الْغَيْرِ الصَّحَابِيِّ نَقْلًا  
 ٧٤٦ - قِرَاءَةٌ تَتْلُوهُ فَالِسَّمَاعُ ثُمَّ  
 ٧٤٧ - فَذُونَهَا خَاصٌّ بِخَاصِّ فَالْمَخَاصِنُ  
 ٧٤٨ - فَالْعَامُ فِي الْعَامِ فَلِلْمُجَازِ لَهُ  
 ٧٤٩ - ثُمَّ كِتَابَةٌ فَأِغْلَامٌ تَلَا  
 ٧٥٠ - وَالْمَنْعُ فِي إِجَازَةٍ عَنْ شِرْذِمَةٍ  
 ٧٥١ - وَالطَّبْرِيُّ الْمَنْعُ فِيمَنْ يُوجَدُ  
 ٧٥٢ - وَالْكُلُّ مَنْ يُوجَدُ مُطْلَقًا حَظْرُ  
 ٧٥٣ - قُلْتُ وَفِي ذَا الْفَضْلِ عِلْمٌ غَزْرًا
- سَمَاعُ لَفْظِ الشَّيْخِ أَمْ لَى لَا  
 إِجَازَةٌ مَعَهَا تَنَاوُلٌ يُضَمُّ  
 فِي الْعَامِ فَالْعَامُ تَلَاهُ فِي خَاصِّ  
 وَنَسْلِهِ الْآتِينَ فَالْمُنَاوَلَةُ  
 وَصِيَّةٌ ثُمَّ وَجَادَةٌ جَلَا  
 وَقَوْمِ الْإِجَازَةِ الْمُعَمَّمَةِ  
 مِنْ نَسْلِ زَيْدٍ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ  
 وَصِيغُ الْأَدَاءِ مِنْ عِلْمِ الْأَثَرِ  
 أَوْدَعْتُهُ فِي فَنِّهِ مُحَرَّرًا

\*

\*

\*

## الكتاب الثالث

## في الإجماع

- ٧٥٤ - هُوَ اتِّفَاقٌ جَاءَ مِنْ مُجْتَهِدِي  
 ٧٥٥ - فِي أَيَّمَا عَصْرِ وَأَمْرٍ كَانَا  
 ٧٥٦ - فَعَلِمَ اخْتِصَاصُهُ بِالْمُسْلِمِينَ  
 ٧٥٧ - وَهُوَ اتِّفَاقٌ وَيَرَأَى يُعْتَبَرُ  
 ٧٥٨ - كُنِيَ صَحَّ إِطْلَاقُ اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ  
 ٧٥٩ - وَآخَرُونَ فِي الْفُرُوعِ ذُو الْأُصُولِ  
 ٧٦٠ - إِنْ تَكَ رُكْنًا وَأَنْتَفَاهُ إِلَّا  
 ٧٦١ - مَاخِذُهُ عِنْدَ اخْتِلَافٍ يُعْتَبَرُ  
 ٧٦٢ - وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَمِيعِهِمْ  
 ٧٦٣ - وَقِيلَ إِنَّمَا يَضُرُّ اثْنَانِ  
 ٧٦٤ - وَقِيلَ مَا حَدَّ تَوَاتُرٍ وَصَلَّ  
 ٧٦٥ - وَقِيلَ ضَرَّ فِي أُصُولِ الْإِعْتِقَادِ  
 ٧٦٦ - وَقِيلَ حُجَّةٌ وَلَا إِجْمَاعُ  
 ٧٦٧ - وَأَنَّهُ مَا اخْتَصَّ بِالْأَكَابِرِ  
 ٧٦٨ - وَفِي حَيَاةِ الْمُصْطَفَى لَمْ يَنْعَقِدْ  
 ٧٦٩ - مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ فَإِنْ فِي الْإِثْرِ  
 ٧٧٠ - وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ مِنَ الشَّيْخِينَ
- أُمَّتِنَا بَعْدَ وَفَاةِ أَحْمَدِ  
 ذَلِكَ حَدٌّ فَائِقُ إِتْقَانَا  
 فَخَرَجَ الْكَافِرُ وَالْمُجْتَهِدِينَ  
 وَفُقِ الْعَوَامِ مُطْلَقًا أَوْ مَا اشْتَهَرَ  
 وَالْأَمِيدِي لِإِفْتِقَارِ الْحُجَّةِ  
 وَقِيلَ هَذَا لَا الْفَقِيهَ وَالْعُدُولِ  
 ثَالِثَهَا فِي فَاسِقِي إِنْ جَلَّى  
 رَابِعَهَا فِي حَقِّهِ قَطُّ مُعْتَبَرُ  
 كَمَا رَأَى الْجُمْهُورُ فِي تَعْرِيفِهِمْ  
 وَقِيلَ بَلْ ثَلَاثَةٌ لَا ذَانِ  
 وَقِيلَ لَا يَضُرُّ خُلْفٌ لِأَقْلٍ  
 وَقِيلَ فِيمَا سَاغَ فِيهِ الْاجْتِهَادُ  
 وَقِيلَ لَا وَالْأَحْسَنُ اتِّبَاعُ  
 أَيِّ صَحْبِهِ وَشَدَّ أَهْلُ الظَّاهِرِ  
 قَطْعًا وَأَنَّ التَّابِعِيَّ الْمُجْتَهِدُ  
 وَصُولُهُ عَلَى انْقِرَاضِ الْعَصْرِ  
 وَالْخُلْفَا وَفُقَهَا الْمِضْرَيْنِ

وَبَيَّتْ خَيْرَ الْخَلْقِ غَيْرُ حُجَّةٍ  
 وَذَلِكَ فِي السَّبْعِ ذُو الْإِعْتِمَادِ  
 تَوَاتُرٍ وَأَنَّهُ لَوْ انْفَرَدَ  
 وَهُوَ الصَّحِيحُ فِيهِمَا لِمَنْ نَبِهَ  
 وَقَدْ أَبِي جَمَاعَةً فَشَرَطُوا  
 أَوْ عَلَمَائِهِمْ تَنَازُعٍ بِهِمْ  
 وَقِيلَ فِي ذِي مُهَلَّةٍ لَا الْفَوْتَ  
 وَلَا تَمَادِي الدَّهْرِ فِيهِ الْعَابِرِ  
 وَأَنَّهُ مِنْ سَابِقِ النَّبِيِّ  
 وَأَنَّهُ يَكُونُ عَنِ قِيَاسِ  
 أَوْ الْوُقُوعِ مُطْلَقاً أَوْ الْخَفِيِّ<sup>(١)</sup>  
 قَوْلَيْنِ قَبْلَ مَا اسْتَقَرَّ الْخُلْفُ قَدْ  
 أَمَا اتَّفَاقٌ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ  
 يُمْنَعُ وَالثَّالِثُ إِنْ يُسْنَدُ لِبُظُنِّ  
 طَالَ وَفِي الْأُولَى خِلَافٌ قَدْ زُكِنَ  
 حَقُّ إِذَا الْأَكْثَرُ فِيهِ مَا قَوِي  
 ثَالِثُهَا يُحْتَجُّ لَا إِجْمَاعُ  
 وَقِيلَ فِي فُتْيَا وَقِيلَ فِي قَضَا  
 وَقِيلَ فِي عَضْرِ الصَّحَابِ الْجِلَّةِ  
 وَكَوْنُهُ حُجَّةٌ الْأَقْوَى وَهَلْ  
 وَكَوْنُهُ حَقِيقَةٌ تَرَدُّدُ

٧٧١ - وَالْحَرَمَيْنِ أَوْ مِنْ أَهْلِ طَيْبَةَ  
 ٧٧٢ - وَحُجَّةُ الْمَنْقُولِ بِالْأَحَادِ  
 ٧٧٣ - وَأَنَّهُ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ عَدَدٌ  
 ٧٧٤ - مُجْتَهِدٌ فِي الْعَضْرِ لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ  
 ٧٧٥ - وَأَنَّ قَرَضَ الْعَضْرِ لَا يُشْتَرَطُ  
 ٧٧٦ - فِيهِ انْقِرَاضَ الْكُلِّ أَوْ غَالِبِهِمْ  
 ٧٧٧ - وَقِيلَ بَلْ يُشَرَطُ فِي السُّكُوتِي  
 ٧٧٨ - وَقِيلَ قَرَضُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ  
 ٧٧٩ - وَشَرَطَ الْإِمَامُ فِي الظَّنِّي  
 ٧٨٠ - لَا حُجَّةٌ وَهُوَ لَجُلِّ النَّاسِ  
 ٧٨١ - وَمَنْ نَفَى جَوَازَهُ فَخَالِفِ  
 ٧٨٢ - وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَهُمْ عَلَى أَحَدٍ  
 ٧٨٣ - جَازَ وَلَوْ مِنْ حَدِيثٍ بَعْدَهُمْ  
 ٧٨٤ - قَالَ مِدِّي يُمْنَعُ وَالْإِمَامُ لَنْ  
 ٧٨٥ - وَمَنْ سِوَاهُمْ الْأَصَحُّ الْمَنْعُ إِنْ  
 ٧٨٦ - وَأَنَّ الْأَخْذَ بِأَقْلٍ مَا رُوِيَ  
 ٧٨٧ - أَمَا السُّكُوتِي بِهِ النِّزَاعُ  
 ٧٨٨ - رَابِعُهَا بِشَرَطِ أَنْ يَنْقَرِضَا  
 ٧٨٩ - وَقِيلَ فِيهَا لَيْسَ فِيهِ مُهَلَّةٌ  
 ٧٩٠ - وَقِيلَ حَيْثُ سَاكَبَتْ فِيهِ أَقْلٌ  
 ٧٩١ - يُسْمَى بِإِجْمَاعِ نِزَاعٍ يُورَدُ

(١) وفي نسخة: (أو في الخفي).

- ٧٩٢ - مَنَارُهُ أَنَّ الشُّكُوتَ الْعَارِيَّ عَن  
 ٧٩٣ - وَفِيهِ تَكْلِيفٌ لَنَا وَقَدْ ظَهَرَ  
 ٧٩٤ - وَذَلِكَ تَضْوِيرُ الشُّكُوتِي هَلْ يُظَنَّ  
 ٧٩٥ - يَظْهَرُ قَبْلَ حُجَّةٍ وَالْجُلُّ لَا  
 ٧٩٦ - وَأَنَّهُ يَكُونُ فِي عَقْلِيَّ  
 ٧٩٧ - وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ سَنَدٍ  
 ٧٩٨ - وَلَمْ يَجِبْ لَهُ إِمَامٌ عُصَمَا

## (مسألة)

- ٧٩٩ - إِمْكَانُهُ الصَّوَابُ وَالْقَوِيُّ  
 ٨٠٠ - لَا فِي الشُّكُوتِي وَلَا مَا خَرَقَا  
 ٨٠١ - وَخَرَفُهُ حَظْرٌ وَمِنْ هَذَا زُكُنُ  
 ٨٠٢ - يَخْرِقُ وَقِيلَ خَارِقَانِ مُطْلَقًا  
 ٨٠٣ - وَقِيلَ لَا الْإِحْدَاثَ لِلدَّلِيلِ  
 ٨٠٤ - وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ ارْتِدَادُ  
 ٨٠٥ - دُونَ اتِّفَاقِهَا عَلَى جَهْلِ الَّذِي  
 ٨٠٦ - وَفِي انْقِسَامِهَا لِفِرْقَتَيْنِ وَافٍ  
 ٨٠٧ - مَنَارُهُ هَلْ أَخْطَأْتُ وَأَنْ لَا  
 ٨٠٨ - وَلَمْ يُعَارِضْهُ دَلِيلٌ إِذْ لَا  
 ٨٠٩ - إِذْ وَافَقَ الْحَدِيثُ أَنَّ الْمُسْتَنَدَ
- حُجَّتُهُ وَأَنَّهُ قَطْعِيٌّ  
 مُخَالَفٌ وَالْفَخْرُ ظَنًّا مُطْلَقًا  
 إِحْدَاثٌ ثَالِثٌ أَوْ التَّفْصِيلُ إِنْ  
 وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ مَا خَرَقَا  
 أَوْ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ أَوْ تَأْوِيلٍ  
 أُمَّتِنَا سَمِعًا وَذَا اعْتِمَادُ  
 مَا كُفِّتْ بِهِ عَلَى الْقَوْلِ الشَّدِيدِ  
 أَخْطَأَ فِي مَسْأَلَةٍ كُلِّ خِلَافٍ  
 يُضَادُ سَابِقًا عَلَى الْمُعَلَّى  
 يُعَارِضُ الْقَطْعِيَّ وَلَنْ يَدُلَّا  
 لَهُ بَلِ الظَّاهِرُ ذَا فِي الْمُعْتَمَدِ

## (خاتمة)

- ٨١٠ - جَا حِدٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ عَلِيمًا  
 ٨١١ - قَطْعًا وَفِي الْأَظْهَرِ مَنْصُوصٌ شَهْرُ  
 ٨١٢ - أَصْحَهُ تَكْفِيرُهُ خُصُوصًا
- ضَرُورَةٌ فِي الدِّينِ لَيْسَ مُسْلِمًا  
 وَالْخُلْفُ فِيهَا لَمْ يُنْصَ الْمُسْتَهْرُ  
 لَا جَا حِدُ الْخَفِيِّ وَلَوْ مَنْصُوصًا

## الكتاب الرابع

## في القياس

- ٨١٣ - وَحَمَلُ مَعْلُومٍ عَلَى ذِي عِلْمٍ  
 ٨١٤ - هُوَ الْقِيَاسُ وَمُرِيدُ الشَّامِلِ  
 ٨١٥ - ثُمَّ الْقِيَاسُ حُجَّةٌ وَيُرْعَى  
 ٨١٦ - وَفِي أُمُورِ الدِّينِ لَا الْخَلْقِيَّةُ  
 ٨١٧ - وَلَا عَلَى الْمَنْسُوخِ لَكِنْ شَمَلًا  
 ٨١٨ - فَقِيلَ عَقْلًا وَابْنُ حَزْمٍ شَرَعًا  
 ٨١٩ - وَالْحَنْفِيُّ فِي الْحَدِّ وَالتَّكْفِيرِ  
 ٨٢٠ - وَقِيلَ فِي الْأَسْبَابِ وَالشَّرْطِ وَفِي  
 ٨٢١ - ضَرُورَةٍ وَقِيلَ فِي الْعَقْلِيِّ  
 ٨٢٢ - وَقِيلَ فِي الْجُزْئِيِّ حَاجِبًا إِذَا  
 ٨٢٣ - وَقِيلَ فِي أَصْلِ الْعِبَادَاتِ وَمَرَّ  
 ٨٢٤ - وَلَيْسَ نَصُّهُ عَلَى التَّعْلِيلِ  
 ٨٢٥ - فِي التَّرْكِ دُونَ الْفِعْلِ غَيْرُ مَبْنِيٍّ  
 ٨٢٦ - أَرْبَعَةٌ أَرْكَانُهُ (الْأَصْلُ) مَحَلُّ  
 ٨٢٧ - دَلِيلُهُ وَقِيلَ حُكْمُهُ وَفِي  
 ٨٢٨ - وَلَيْسَ شَرْطًا اتِّفَاقُ النَّاسِ  
 ٨٢٩ - فِي نَوْعِهِ أَوْ شَخْصِهِ وَمَنْ رَعَمَ  
 سَاوَاهُ فِي عِلَّتِهِ فِي الْحُكْمِ  
 غَيْرَ الصَّحِيحِ زَادَ «عِنْدَ الْحَامِلِ»  
 فِي الدُّنْيَوِيِّ قَالَ الْإِمَامُ قَطْعًا  
 وَكُلُّ الْأَحْكَامِ وَلَا الْعَادِيَّةِ  
 قَوْمٌ وَقَوْمٌ مَنَعُوهُ مُسْجَلًا  
 وَالظَّاهِرِيُّ غَيْرَ الْجَلِيِّ مَنَعًا  
 وَفِي تَرْخُصٍ وَفِي التَّفْصِيرِ  
 مَوَانِعٍ وَقِيلَ حَيْثُ لَمْ تَفِي  
 وَقِيلَ فِي النَّفْيِ أَيِ الْأَصْلِيِّ  
 لَمْ يَرِدِ النَّصُّ عَلَى وَفْقٍ لِذَا  
 حُكْمٌ قِيَاسِ اللُّغَةِ الَّذِي اشْتَهَرَ  
 أَمْرًا بِهِ وَالْقَوْلُ بِالتَّفْصِيلِ  
 وَأُظْلِقَ الْأَمْرُ أَبُو الْحُسَيْنِ  
 حُكْمٌ مُشَبَّهٌ بِهِ وَقِيلَ بَلْ  
 الْقَرْعُ قَوْلَانِ وَثَانِيهَا نُفْيِ  
 فِي عِلَّةٍ وَالْأَمْرُ بِالْقِيَاسِ  
 بِشَرْطِ شَيْءٍ مِنْهُمَا فَهَوَ وَهَمَّ

٨٣٠ - (الثَّانِ حُكْمُ الْأَصْلِ) رَأَى النَّاسِ  
 ٨٣١ - قِيلَ وَلَا الْإِجْمَاعُ إِلَّا إِنْ بَدَأَ  
 ٨٣٢ - فِيهِ وَلَا دَلِيلُهُ الْفَرْعُ شَمِلَ  
 ٨٣٣ - وَكَوْنُهُ شَرْعِيًّا أَوْ مَا اسْتَلْحَقَّا  
 ٨٣٤ - بَيْنَهُمَا وَقِيلَ بَيْنَ الْأُمَّةِ  
 ٨٣٥ - فَإِنْ يَكُنْ مُتَّفَقًا بَيْنَهُمَا  
 ٨٣٦ - مُرَكَّبُ الْأَصْلِ وَإِنْ لِعِلَّةِ  
 ٨٣٧ - مُرَكَّبُ الْوَصْفِ وَلَمْ يَقْبَلْهُمَا  
 ٨٣٨ - عِلَّتُهُ فَانْبَتَ الَّذِي اسْتَدَلَّ  
 ٨٣٩ - وَإِنْ يَكُونَا اخْتَلَفَا فِي الْأَصْلِ ثُمَّ  
 ٨٤٠ - الْمُسْتَدِلُّ فَالْأَصْحَحُّ يُقْبَلُ  
 ٨٤١ - وَالنَّصُّ مِنْ شَرْعٍ عَلَى الْعِلَّةِ مَا  
 ٨٤٢ - الْفَرْعُ شَرْطُهُ تَمَامُ الْعِلَّةِ  
 ٨٤٣ - فَإِنْ بِهَا يُقْطَعُ فَقَطْعِي وَإِنْ  
 ٨٤٤ - وَإِنْ يَكُنْ عَوْرَضَ دَا بِمَا افْتَضَى  
 ٨٤٥ - قَبُولُهَا بِمُقْتَضٍ نَقِيضًا أَوْ  
 ٨٤٦ - وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِيْمَا إِلَيْهِ  
 ٨٤٧ - وَلَا يَقُومُ خَبَرٌ عَلَى خِلَافِ  
 ٨٤٨ - وَالشَّرْطُ فِي الْفَرْعِ وَفِي الْأَصْلِ اتِّحَادُ  
 ٨٤٩ - وَبَيَانِ الْإِتِّحَادِ فَلْيُجِبْ  
 ٨٥٠ - وَلَا يَكُونُ حُكْمُ الْأَصْلِ آخِرًا  
 ٨٥١ - وَلَيْسَ شَرْطًا لِلشُّيُوخِ الْجِلَّةِ

شَرْطُ ثُبُوتِهِ بِلَا قِيَاسِ  
 وَكَوْنُهُ بِالْقَطْعِ مَا تُعْبَدَا  
 وَلَا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقَيْسِ عُدْلٍ  
 شَرْعِي وَكَوْنُهُ عَلَيْهِ اتِّفَاقًا  
 وَقِيلَ شَرْطُهُ اخْتِلَافُ ثَمَّةِ  
 لَكِنْ لِعِلَّتَيْنِ فَاسْمُهُ انْتَمَى  
 يَمْنَعُ خِصْمٌ أَنْ تَحُلَّ أَضْلُهُ  
 أَهْلُ الْأُصُولِ وَإِذَا مَا سَلَّمَ  
 وَجُودَهَا أَوْ سَلَّمَ الْوُجُودَ دَلَّ  
 إِثْبَاتِ حُكْمِ ثُمَّ عِلَّةِ يَوْمٍ  
 وَالْإِتِّفَاقُ أَنَّهُ مُعَلَّلٌ  
 نَشْرِيَّهُ عَلَى الْأَصْحَحِّ فِيهِمَا  
 مِنْ عَيْنِهَا أَوْ جِنْسِهَا قَدْ حَلَّتِ  
 ظَنِّيَّةٌ فَهَوَ قِيَاسُ الْأَدْوَانِ  
 خِلَافِ حُكْمِهِ لَهَا وَالْمُرْتَضَى  
 ضِدًّا وَأَنْ يُقْبَلَ تَرْجِيحُ رَأْوَا  
 حَالِ إِقَامَةِ دَلِيلِهِ عَلَيْهِ  
 فَرْعٍ لَنَا وَقَاطِعٌ بِلَا خِلَافِ  
 حُكْمِهِمَا فَإِنْ يُخَالِفُ فَفَسَادُ  
 مُعْتَرِضًا بِالْإِخْتِلَافِ الْمُنتَصِبِ  
 وَقِيلَ إِلَّا لِذَلِيلِ آخِرًا  
 ثُبُوتِ حُكْمِهِ بِنَصِّ جُمْلَةٍ

٨٥٢ - وَشَرَطَ نَفِي نَصْرٍ أَوْ إِجْمَاعٍ  
 ٨٥٣ - (الرَّابِعُ الْعِلَّةُ) عِنْدَ أَهْلِ  
 ٨٥٤ - بِهَا وَقَالَ الْحَنْفِيُّ ثَابِتُ  
 ٨٥٥ - وَهِيَ الْمُؤَثَّرُ لِذِي اغْتِرَالٍ  
 ٨٥٦ - وَقَدْ تَجِي دَافِعَةٌ أَوْ رَافِعَةٌ  
 ٨٥٧ - وَضَفًا حَقِيقِي ظَاهِرًا مُنْضَبِطًا  
 ٨٥٨ - كَذَا عَلَى الْأَصَحِّ وَضَفًا لُغَوِيٌّ  
 ٨٥٩ - بِبَسِيطَةٍ أَوْ ذَاتِ تَرْكِيبٍ وَفِي  
 ٨٦٠ - وَشَرَطَ الْإِلْحَاقَ بِهَا أَنْ تَشْتَمِلَ  
 ٨٦١ - وَشَاهِدًا تَضَلُّحٌ لِلْإِنَاظَةِ  
 ٨٦٢ - مَا نَعُهَا وَضَفٌ وَجُودِيٌّ يُخَلَّ  
 ٨٦٣ - وَأَنْ يَكُونَ ضَابِطًا لِحِكْمَةٍ  
 ٨٦٤ - ثَالِثُهَا إِنْ ضُبِطَتْ وَانْتُخِلَا  
 ٨٦٥ - وَجَازَ تَغْلِيلٌ بِمَا لَا نَطْلِعُ  
 ٨٦٦ - بِنَفْيِهَا فِي صُورَةٍ فَالْحُجَّةُ  
 ٨٦٧ - وَالْجَدَلِيُّونَ انْتَفَى وَالْقَاصِرَةُ  
 ٨٦٨ - وَقِيلَ لَا مَنْصُوصَةٌ أَوْ مُجْمَعٌ  
 ٨٦٩ - فِي مَنَعِ الْإِلْحَاقِ وَفِي الْمُنَاسَبَةِ  
 ٨٧٠ - وَعِنْدَ الْإِمْتِثَالِ أَيْ لِأَجْلِهِ  
 ٨٧١ - وَلَا تُعَدَّى عِنْدَ كَوْنِهَا مَحَلًّا  
 ٨٧٢ - وَجَوَّزُوا التَّغْلِيلَ فِي الْمُنتَخَبِ  
 ٨٧٣ - وَجَزَمَا الْمُشْتَقُّ وَالْمَبْنِيُّ

مُوَافِقٍ فِي الْحُكْمِ ذُو نِزَاعٍ  
 حَقٌّ مُعَرَّفٌ وَحُكْمٌ الْأَصْلُ  
 بِالنَّصْرِ وَالسَّيْفُ يَقُولُ الْبَاعِثُ  
 بِهِ وَجَعَلَ اللَّهُ لِلْفِرْزَالِيِّ  
 أَوْ ذَاتِ الْأَمْرَيْنِ بِلَا مُنَازَعَةٍ  
 أَوْ وَضَفَ عُرْفٍ بِأَطْرَادٍ شُرْطًا  
 أَوْ حُكْمَ شَرْعٍ لَوْ حَقِيقِيًّا نُوي  
 ثَالِثُ الزَّيْدُ عَنِ الْخَمْسِ نَفِي  
 لِحِكْمَةٍ تَبَعْتُهُ أَنْ يَمْتَثِلَ  
 بِهَا فَمِمَّا قَدْ نَرَى اشْتِرَاطَهُ  
 بِالْحِكْمَةِ الَّتِي عَلَيْهَا تَشْتَمِلُ  
 وَقِيلَ قَدْ يَكُونُ نَفْسَ الْحِكْمَةِ  
 بِالْعَدَمِيِّ الثُّبُوتِيِّ لَنْ يُعْلَلَا  
 نَحْنُ عَلَى حِكْمَتِهِ فَإِنْ قُطِعَ  
 يَثْبُتُ فِيهَا الْحُكْمُ لِلْمِظَنَّةِ  
 قَوْمٌ أَبَوْهَا مُطْلَقًا مُكَابِرَةٌ  
 وَالْمُرْتَضَى جَوَازُهَا وَتَنْفَعُ  
 تُعَرَّفُ وَاعْتِضَادِ نَصْرٍ صَاحِبَهُ  
 يَزْدَادُ أَجْرًا فَوْقَ أَجْرِ فِعْلِهِ  
 حُكْمٌ وَخَاصٌ جُزْئِهِ وَالْوَضَفُ جَلٌّ  
 عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ بِاسْمِ لَقَبٍ  
 مِنَ الصِّفَاتِ شَبَهُ صُورِيٍّ

- ٨٧٤ - وَجَوَّزَ الْجُلَّ بِعِلَّتَيْنِ  
 ٨٧٥ - وَقِيلَ فِي الْمَنْصُوصِ لَا مَا اسْتَنْبَطَا  
 ٨٧٦ - وَقِيلَ فِي تَعَاقِبِ وَالْمَنْعَا  
 ٨٧٧ - وَالْأَمْدِيُّ الْقَطْعُ بِامْتِنَاعِهِ  
 ٨٧٨ - وَجَارَ حُكْمَانِ بِعِلَّةٍ وَلَوْ  
 ٨٧٩ - وَمِنْ شُرُوطِهِ كَمَا تَقَرَّرَا  
 ٨٨٠ - عَنْ حُكْمِ الْأَضْلِ عِنْدَنَا وَأَنْ لَا  
 ٨٨١ - وَإِنْ تَعُدَّ عَلَيْهِ بِالْخُصُوصِ  
 ٨٨٢ - وَأَنَّ مُسْتَنْبَطَهَا مَا وَرَدَا  
 ٨٨٣ - فِي الْأَضْلِ لَا الْفَرْعَ لَنَا وَأَنْ لَا  
 ٨٨٤ - وَلَمْ تَزِدْ عَلَى الَّذِي حَوَاهُ  
 ٨٨٥ - وَأَنْ تَكُونَ ذَاتَ تَعْيِينٍ فَلَا  
 ٨٨٦ - غَيْرَ مُقَدَّرٍ وَغَيْرَ شَامِلٍ  
 ٨٨٧ - بِجِهَةِ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ  
 ٨٨٨ - وَلَيْسَ شَرْطاً كَوْنُهَا فِي الْفَرْعِ  
 ٨٨٩ - وَلَا انْتِفَاءً مَذْهَبِ الصَّحَابِيِّ  
 ٨٩٠ - أَمَّا انْتِفَاءُ مُعَارِضٍ فَمَبْنِي  
 ٨٩١ - وَضُفَاءً لَهَا يَضْلُحُ لَا مُنَافِي  
 ٨٩٢ - كَالطَّغْمِ<sup>(١)</sup> مَعَ كَيْلٍ بِيْرٍ لَمْ يُنَافِ
- بَلِ ادَّعَوْا وَفُوعَهُ بَيِّنِينَ  
 وَعَكْسُهُ يُحْكِي وَلَكِنْ غُلَطَا  
 رَأَى إِمَامَ الْحَرَمَيْنِ شَرْعَا  
 عَقْلًا إِذِ الْمُحَالِ فِي إِيقَاعِهِ  
 تَضَادَدَا وَالْمَنْعُ وَالْفَرْقُ حَكْوَا  
 أَنْ لَا يَرَى ثُبُوتَهَا مُؤَخَّرَا  
 تَعُودَ بِالإِبْطَالِ فِيهِ أَضْلَا  
 لَا بِالْعُمُومِ الْخُلْفُ فِي النُّصُوصِ  
 مُعَارِضًا بِمَا يُنَافِي وَجِدَا  
 تُنَافٍ إِجْمَاعًا وَنَصًّا يُتْلَى  
 إِنْ خَالَفَ الْمَزِيدُ مُقْتَضَاهُ  
 تَغْلِيلَ بِالْمُبْهَمِ أَوْ وَضْفًا جَلَا  
 دَلِيلُهَا لِحُكْمِ فَرْعٍ حَاصِلِ  
 وَالْخُلْفُ فِي الثَّلَاثِ عَنْ نُّصُوصِ  
 أَوْ حُكْمِ الْأَضْلِ ثَابِتًا بِالْقَطْعِ  
 مُخَالَفًا لَهَا عَلَى الصَّوَابِ  
 عَلَى جَوَازِ عِلَّتَيْنِ أَغْنِي  
 لَكِنْ يَوْوُلُ الْأَمْرُ لِإِخْتِلَافِ  
 وَفِي كَتْفَاحٍ يَوْوُلُ لِلْخِلَافِ

(١) قال في «المصباح»: وقولهم: علة الربا الطغم: المعنى كونه مما يُطعم؛ أي: مما يُسَاق جامدًا كان كالحبوب، أو مائعًا كالعصير، والدهن، والخل، والوجه أن يقرأ بالفتح؛ لأن الطغم بالضم يُطلق، ويراد به الطعام فلا يتناول المائعات، والطغم بالفتح يُطلق ويراد به ما يُتَّانول استطعامًا، فهو أعم. انتهى.

مُعْتَرِضاً وَقِيلَ أَلْزِمَ وَالتَّرِيمِ  
 إِنْدَاءً أَصْلُ شَاهِدٍ فِيمَا اغْتَلَى  
 بِالْمَنْعِ وَالْقَدْحِ وَبِالْمُطَالَبَةِ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ سَبْرٌ وَتَقْسِيمٌ بِهِ  
 صُورَةٌ اسْتَقَلَّ لَوْ هَذَا يَفِي  
 تَعْمِيمُهُ وَإِنْ يَقُلُ لِلْمُعْتَرِضِ  
 وَصْفِكَ فَالدَّفْعُ بِهِذَا مَا كَفَى  
 وَقِيلَ مُطْلَقاً وَقَالَ يَنْخَزِرُنْ  
 مُلغَى فَذَا تَعُدُّدُ الْوَضْعِ عُرِفَ  
 أَنْ يُلغِي الْمُبْدَى مَنْ اسْتَدَلَّ  
 إِنْ سَلَّمَ الْمِظَنَّةَ اللَّثُّ تُعْنَى  
 رُجْحَانُ وَصِفِ الْمُسْتَدِلُّ اخْتِلافاً  
 يَأْتِي اعْتِرَاضٌ مَعَ كَوْنِهِ اتِّحَدَ  
 لِحَذْفِهِ خُصُوصَهُ عَنِ اعْتِبَارِ  
 وَجُودِ مَانِعٍ فَجَلُّهُمْ رَأَوْا  
 وَالْفَخْرُ وَالسُّبْكِيُّ ذَا لَا يَرْتَضِي

٨٩٣ - وَلَيْسَ نَفْيُ الْوَصْفِ عَنِ فَرْعٍ لَزِمَ  
 ٨٩٤ - ثَالِثُهَا إِنْ ذَكَرَ الْفَرْقَ وَلَا  
 ٨٩٥ - لِلْمُسْتَدِلِّ الدَّفْعُ لِلْمُوَارَبَةِ  
 ٨٩٦ - بِكَوْنِهِ مُؤَثَّرًا وَالشَّبَهِ  
 ٨٩٧ - وَبَيَانِ أَنْ مَا عَدَاهُ فِي  
 ٨٩٨ - بِظَاهِرِ عَامٍ إِذَا لَمْ يَعْتَرِضْ  
 ٨٩٩ - قَدْ ثَبَتَ الْحُكْمُ بِهَا مَعَ انْتِفَا  
 ٩٠٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ ذَلِكَ وَصْفُ الْمُسْتَدِلِّ  
 ٩٠١ - ثُمَّ إِذَا مُعْتَرِضٌ أَبْدَى خَلْفَ  
 ٩٠٢ - فَائِدَةَ الْإِلْغَاءِ زَالَتْ إِلَّا  
 ٩٠٣ - لَا بِقُصُورِهِ وَضَعْفِ الْمَعْنَى  
 ٩٠٤ - وَقِيلَ يَكْفِي فِيهِمَا وَهَلْ كَفَى  
 ٩٠٥ - وَبِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ لِلْحِكْمَةِ قَدْ  
 ٩٠٦ - ضَابِطُ أَصْلِهِ وَفَرْعُ فَيُصَارُ  
 ٩٠٧ - وَإِنْ تَكُ الْعِلَّةُ فَقَدْ شَرِطَ أَوْ  
 ٩٠٨ - يَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ وَجُودُ الْمُقْتَضِي

\*

\*

\*

## (مسالك العلة)

- ٩٠٩ - «الأوّل الإجماع» فالنصّ العليّ  
 ٩١٠ - لِ «سبب» وبعُد «من أجل» و«كَي»  
 ٩١١ - كالألام فالإضمارِ فالبا فالفا  
 ٩١٢ - راور فغيره و مِنْهُ فافتف  
 ٩١٣ - (الثالث الإيما) افتيران الوصف  
 ٩١٤ - بالحكم أيّا كان لو لم يكن  
 ٩١٥ - كحكمه بعد سماع وصف  
 ٩١٦ - مفادّه لو لم يكن تعليلًا  
 ٩١٧ - بوصف أو بشرط أو باستثنا  
 ٩١٨ - أو كونه قد رتب الحكم على  
 ٩١٩ - وليس شرطاً أن يناسب الذي  
 ٩٢٠ - (الرابع التّفسيمُ والسّبْرُ) وذا  
 ٩٢١ - ليس بصالح في الباقي انحصر  
 ٩٢٢ - بحثُ والأصلُ العدم فلم أجد  
 ٩٢٣ - والحصْرُ والإبطالُ حيثُ عنا  
 ٩٢٤ - وهو لدى الأكثرِ للمناظرِ  
 ٩٢٥ - ثالثها لناظرِ والرابعُ
- مِثْلُ «لِعَلَّةِ كَذَا» ثُمَّ يَلِي  
 وَمَعَهَا «إِذَنْ» أَوْ الظَّاهِرُ أَي  
 مِنْ شَارِعٍ فَمِنْ فِقِيهِ يُلْفَى  
 «إِنَّ» وَ«إِذْ» وَمَا مَضَى فِي الأَحْرَفِ  
 اللَّفْظِ لَا مُسْتَنْبِطٌ مَعَ خُلْفِ  
 مُعَلَّلًا كَانَ بَعِيدَ المَقَرَنِ  
 أَوْ ذِكْرِهِ فِي الحُكْمِ وَصِفًا مَنفِي  
 أَوْ بَيْنَ حُكْمَيْنِ أَتَى تَفْصِيلاً  
 أَوْ غَايَةً وَنَحْوَهَا لَكِنَّا  
 وَصَفٍ وَمِنْ مَفَوِّتٍ قَدْ حَظَلَا  
 أَوْ مِي إِلَيْهِ الحُكْمِ فِي القَوْلِ الشَّدِيدِ  
 حَضْرُكَ الأَوْصَافِ وَإِبْطَالُ اللِّذَا  
 وَيُكْتَفَى فِيهِ بِقَوْلٍ مَنْ نَظَرَ  
 وَظَنَّهُ يَكْفِيهِ أَغْنَى المُجْتَهِدِ  
 قَطْعًا فَقطْعِيٌّ وَإِلَّا ظَنًّا  
 مَعَ الحُصُومِ حُجَّةٌ وَالنَّاظِرِ  
 إِنَّ<sup>(١)</sup> لَيْسَ فِي تَعْلِيلِهِ مُنَارِعُ

٩٢٦ - فَإِنْ بَوَّضَ زَائِدٌ حَظْمٌ يَفِي  
 ٩٢٧ - وَالْمُسْتَدِلُّ لَا انْقِطَاعَ خَذَلَهُ  
 ٩٢٨ - وَحَيْثُ أَبْطَلَ سِوَى وَضَفَيْنِ  
 ٩٢٩ - مِنْ طُرُقِ الْإِبْطَالِ أَنْ يُبَيِّنَا  
 ٩٣٠ - وَأَنَّهُ لَمْ تَظْهَرْ الْمُنَاسَبَةُ  
 ٩٣١ - مِنْ بَعْدِ بَحْثِ فَإِنَّ الْحَظْمُ ادَّعَى  
 ٩٣٢ - فَمَا لَهُ بَيَانُهَا لِإِلْتِقَانِ  
 ٩٣٣ - (الْخَامِسُ الْإِحَالَةُ الْمُنَاسَبَةُ)  
 ٩٣٤ - تَغْيِينُهُ لِعِلَّةٍ بِإِبْدَا  
 ٩٣٥ - تَحَقُّقِ اسْتِفْلَالِهِ بِنَفْيِ مَا  
 ٩٣٦ - فِي الْعُرْفِ فِعْلَ الْعَقْلَا الْمُنَاسِبِ  
 ٩٣٧ - وَقِيلَ مَا تَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ  
 ٩٣٨ - وَقِيلَ وَضَفَّ ظَاهِرٌ لَهُ انْضِبَاطُ  
 ٩٣٩ - صَالِحٌ أَنْ يَكُونَ شَرْعٌ قَصْدَهُ  
 ٩٤٠ - فَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَنْضَبِطْ أَوْ مَا ظَهَرَ  
 ٩٤١ - وَقَسَمَ الْحُضُولُ لِلْمَقْضُودِ مِنْ  
 ٩٤٢ - كَالْبَيْعِ وَالْقِصَاصِ أَوْ مُحْتَمِلًا  
 ٩٤٣ - أَوْ نَفِيَهُ أَرْجَحَ مِثْلُ أَنْ نَكْحَ  
 ٩٤٤ - جَوَازُ تَغْلِيلِ بِكُلِّ مِنْهُمَا  
 ٩٤٥ - وَإِنْ يَفُتَّ قِطْعًا فَقِيلَ يُعْتَبَرُ  
 ٩٤٦ - فِيهِ تَعَبُّدٌ كَالِاسْتِئْبَرَا وَقَدْ  
 ٩٤٧ - أَوْ لَا مِثَالُهُ لِحُوقِ النَّسَبِ

بَيَانُهُ الصَّلَاحَ لَمْ يُكَلِّفْ  
 حَتَّى إِذَا يَنْعَجِزُ عَنْ أَنْ يُبْطَلَهُ  
 فَلْيَكْفِهِ الشَّرِيدُ بَيْنَ ذَيْنِ  
 لِلْحَصْمِ أَنَّ الْوُضْفَ طَرْدٌ لَوْ هُنَا  
 فِيهِ وَيَكْفِي لَمْ أَجِدْ مُنَاسَبَةَ  
 أَنَّ كَذَاكَ وَضَفَّهُ الَّذِي رَعَى  
 بَلْ رَجَّحَ السَّبْرَ بِتَكْثِيرِ الْمَحَالِ  
 وَسَمَّ (تَخْرِيجَ الْمَنَاطِ) كَاسِبَةَ  
 مُنَاسِبٍ مَعَ اقْتِرَانِ قَضَا  
 سِوَاهُ بِالسَّبْرِ وَمَا قَدْ لَا يَمَا  
 وَقِيلَ بَلْ دَافِعٌ ضَرْبُ جَالِبِ  
 حِينَ عَرَضَتْهُ عَلَى الْعُقُولِ  
 يَخْضَلُ عَقْلًا إِذْ بِهِ الْحُكْمُ يُنَاطُ  
 مِنْ جَلْبِ إِضْلَاحٍ وَدَفْعِ مَفْسَدَةٍ  
 مُلَازِمٌ وَهُوَ الْمَظِنَّةُ اغْتَبِرْ  
 مَا شَرَعَ الْحُكْمُ لَهُ عِلْمًا وَظَنَ  
 عَلَى السَّوَا كَحَدِّ خَمْرِ مَثَلًا  
 آيَسَةٌ قَضْدٌ وَلَا دِ وَالْأَصَحُّ  
 مِثْلُ جَوَازِ الْقَضْرِ إِذْ تَنَعَّمَا  
 وَعِنْدَنَا الْأَصَحُّ مَا لَهُ أَثَرُ  
 بَاعَ وَفِي مَجْلِسِ بَيْعِ اسْتَرَدَّ  
 لِمَشْرِقِي زَوْجَهُ بِالْمَغْرِبِ

- ٩٤٨ - ثُمَّ الْمُنَاسِبُ ثَلَاثًا قُسِمَا  
 ٩٤٩ - وَبَعْدَهُ الْحَاجِيُّ فَالتَّحْسِينِي  
 ٩٥٠ - فَالتَّنْصِيحُ فَالعَقْلُ فَالْأَنْسَابُ فَمَا  
 ٩٥١ - كَحَدِّ نَزْرِ مُسْكِرٍ وَالثَّانِي  
 ٩٥٢ - أَوْلَاهَا وَكَالخِيَارِ مُكْمَلُهُ  
 ٩٥٣ - كَسَلِبِ عَبْدٍ مَنْصِبِ الشَّهَادَةِ  
 ٩٥٤ - ثُمَّ الْمُنَاسِبُ إِذَا يُعْتَبَرُ  
 ٩٥٥ - بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعِ الْمُؤْتَرِّ  
 ٩٥٦ - تَرْتِيبِ حُكْمِهِ عَلَى الْوَفْقِ وَلَوْ  
 ٩٥٧ - أَوْ ثَبَتَ الْإِلْغَا فَلَا يُعْلَلُ  
 ٩٥٨ - وَمَالِكٌ يَقْبَلُ هَذَا مُطْلَقًا  
 ٩٥٩ - مَعَ الْمُنَادَاةِ عَلَيْهِ بِالنَّكِيرِ  
 ٩٦٠ - وَآخَرُونَ فِي الْعِبَادَاتِ وَمَا  
 ٩٦١ - فَلَيْسَ مِنْهُ وَهُوَ حَقٌّ قَطْعًا  
 ٩٦٢ - مَضْلِحَةٌ كُلِّيَّةٌ قَطْعِيَّةٌ  
 ٩٦٣ - لِلْقَطْعِ بِالقَوْلِ بِهِ لَا أَصْلِهِ  
 ٩٦٤ - (مَسْأَلَةٌ) تَنْخَرِمُ الْمُنَاسِبَةُ  
 ٩٦٥ - رَاجِحَةٌ أَوْ اسْتَوَتْ وَقِيلَ لَا  
 ٩٦٦ - (الشَّيْبَةُ السَّادِسُ) وَهُوَ مَرْتَبَةٌ  
 ٩٦٧ - وَقَالَ قَاضِيهِمْ هُوَ الْمُنَاسِبُ  
 ٩٦٨ - فَإِنَّ قِيَاسُ عِلَّةٍ تَعَدُّرًا
- مَا بِالضَّرُورِيِّ لَدَيْهِمْ وَسَمَا  
 فَذُو الضَّرُورَةِ كَحِفْظِ الدِّينِ  
 وَالعِرْضِ وَالمُلْحَقُ مَا بِهِ اكْتِمَالُ  
 بَيْعٍ فَلِإِجَارٍ وَقَدْ يُدَانِي  
 وَالثَّالِثُ المَعْرُوفُ لَا يُزَلِّزُهُ  
 يَلِيهِ مَا عَارَضَ كَالكِتَابَةِ  
 فِي عَيْنِ حُكْمٍ عَيْنٌ وَصِفٍ يُظْهَرُ  
 أَوْ لَا بِأَنَّ كَانَ بِهِ المُمْتَبَرُ  
 لِلْجِنْسِ فِي الْجِنْسِ مُلَائِمًا رَأَوْا  
 بِهِ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتَا فَالمُرْسَلُ  
 وَابْنُ الجَوِينِي كَادَ أَنْ يُوَافِقَا  
 وَمُطْلَقًا قَدْ رَدَّهُ الْجَمُّ العَفِيرُ  
 دَلَّ عَلَى اعْتِبَارِهِ مَا قَدْ سَمَا  
 وَذَلِكَ مَا لِلِإِضْطِرَارِ يُرْعَى<sup>(١)</sup>  
 وَشَرْطُ قَطْعِهَا رَأَى الحُجَّةَ  
 قَالَ وَظَنُّهُ القَوِي كَمِثْلِهِ  
 إِذَا تُرَى مَفْسَدَةٌ مُصَاحِبَهُ  
 وَخُلْفُهُ لَفْظِيٌّ أَدَّى لَ عَمَلًا  
 تُجْعَلُ بَيْنَ الطَّرْدِ وَالمُنَاسِبَةِ  
 يَتَّبَعُ وَكُلُّ قَوْمٍ جَانِبُوا  
 فَالشَّافِعِيُّ حُجَّةٌ لَهُ يَرَى

(١) وفي نسخة: (يُدعى).

- ٩٦٩ - وَالصَّيْرَفِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ  
 ٩٧٠ - أَغْلَاهُ قَيْسُ غَالِبِ الْأَشْبَاهِ فِي  
 ٩٧١ - وَفَخَرْنَا حُصُولَهَا فِيمَا يُرَى  
 ٩٧٢ - قُلْتُ وَلَا يُعْتَمَدُ الصُّورِيُّ  
 ٩٧٣ - (الدَّوْرَانُ) حَيْثُ وَصَفَ وَجِدَا  
 ٩٧٤ - وَالْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ ظَنَّا مُفِيدَ  
 ٩٧٥ - وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الَّذِي اسْتَدَلَّ  
 ٩٧٦ - وَلَوْ سِوَا مُنَاطِرٍ وَالْمُعْتَرِضِ  
 ٩٧٧ - جَانِبُ مُسْتَدَلِّهِ بِالتَّعْدِيَةِ  
 ٩٧٨ - يَضُرُّ عِنْدَ مَا نِعِ لِعِلَّتَيْنِ  
 ٩٧٩ - تَقَارُنُ الْحُكْمِ لَوْصِفِ (ظَرْدُ)  
 ٩٨٠ - وَقِيلَ إِنْ قَارَنَهُ فِيمَا عَدَا  
 ٩٨١ - وَقِيلَ فِي فَرْدٍ وَقِيلَ لَمْ يُفَيْدَ  
 ٩٨٢ - (التَّاسِعُ التَّنْقِيحُ لِلْمَنَاطِ) أَنْ  
 ٩٨٣ - وَصَفِ فَيُلْغَى ذَا عَنِ اعْتِبَارِ  
 ٩٨٤ - ثُمَّ يُنَاطُ بِالأَعْمِ أَوْ تُرَى  
 ٩٨٥ - إِثْبَاتُهُ الْعِلَّةُ فِي بَعْضِ الصُّورِ  
 ٩٨٦ - (عَاشِرُهَا إِلْعَاءُ فَارِقِ) كَمَا  
 ٩٨٧ - وَهُوَ مَعَ الظَّرْدِ وَمَا قَدْ صَحِبَهُ  
 ٩٨٨ - إِذْ يَحْضُلُ الظَّنُّ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ  
 رَدًّا كَمَا لَوْ أَمْكَنْتَ وَفَاقَا  
 حُكْمٍ وَوَصَفِ ثُمَّ صُورِيٌّ يَفِي  
 عِلَّةً أَوْ مُسْتَلْزِمًا لَهَا انْظُرَا  
 عَنِ الإِمَامِ الشَّافِعِيِّ مَحْكِيٌّ  
 يُوجَدُ حُكْمٌ وَلِفَقْدِ فَقِدَا  
 وَقِيلَ بَلْ قَطْعًا وَقِيلَ لَا يُفَيْدُ  
 نَفِي الَّذِي بِعِلَّةٍ مِنْهُ أَجَلٌ  
 إِنْ يُبَدِّ وَصْفًا غَيْرَ ذَلِكَ يَنْتَهِضُ  
 فَإِنْ يَكُنْ لِفَرَعِهِ مُعَدِّيَهُ  
 أَوْ آخِرٍ فَلْيُطَلَبِ التَّرْجِيحُ بَيْنَ  
 وَالْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ يُرَدُّ  
 فَرَعِ النِّزَاعِ فَلْيُفَيْدَهَا أَبَدَا  
 إِلَّا مُنَاطِرًا خِلَافَ الْمُجْتَهِدِ  
 يَدَلُّ ظَاهِرٌ عَلَى التَّغْلِيلِ عَنِ  
 خُصُوصِهِ بِالإِجْتِهَادِ الْجَارِي  
 عِدَّةٌ أَوْصَافٍ فَيُلْغَى مَا عَرَى  
 (تَحْقِيقُهُ) وَمَا هُوَ (التَّخْرِيجُ) مَرَّ  
 يُلْحَقُ فِي سِرَايَةِ الْعَبْدِ الإِمَامِ  
 مِنْ دَوْرَانٍ قَضَدَهَا ضَرْبُ شَبَهَ  
 مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ لِنَوْعِ الْحِكْمَةِ

(خاتمة)

٩٨٩ - لَيْسَ تَأْتِي الْقَيْسِ مَعَ عَلِيَّةٍ      وَضِفِ وَلَا عَجْزُكَ عَنِ إِفْسَادِ تِي  
٩٩٠ - دَلِيلَ عَلِيَّتِهِ عَلَى الْأَصْحَحِ      وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَالْأَعْجَازِ وَضَح



## (القوادح)

- ٩٩١ - (النقض) أَي تَخَلَّفَ لِلْحُكْمِ عَنْ  
 ٩٩٢ - وَالْحَنْفِيَّ لَا وَتَخْصِيصَ الْعِلَلِ  
 ٩٩٣ - إِلَّا لِفَقْدِ شَرْطٍ أَوْ لِمَانِعٍ  
 ٩٩٤ - فِي مَعْرِضِ اسْتِثْنَاءٍ أَوْ نَصَّتْ بِمَا  
 ٩٩٥ - إِلَّا عَلَى مَذَاهِبٍ مُعَمَّمَةٍ  
 ٩٩٦ - وَقِيلَ فِي مَنْصُوصَةٍ يَفْدُحُ لَا  
 ٩٩٧ - وَقِيلَ فِي الْمَنْصُوصِ لَا بِظَاهِرٍ  
 ٩٩٨ - وَالْحُلْفُ فِي الْأَصَحِّ مَعْنَوِيٌّ  
 ٩٩٩ - جَوَابُهُ مَنَعُ وَجُودِ الْعِلَّةِ  
 ١٠٠٠ - إِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْهَبٌ مُسْتَدَلُّهَا  
 ١٠٠١ - وَالْأَكْثَرُ الْمَنَعُ مِنْ اسْتِدْلَالِ  
 ١٠٠٢ - ثَالِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ  
 ١٠٠٣ - وَإِنْ عَلَى وَجُودِهَا مِنْ اسْتَدَلَّ  
 ١٠٠٤ - نَقُضَ وَأَبْدَى مَنَعَهُ فَقَالَ  
 ١٠٠٥ - فَالْحَقُّ لَا يُسْمَعُ وَإِنْ قَالَ أَقْبَلَ  
 ١٠٠٦ - وَفِي إِقَامَةِ دَلِيلِهِ عَلَى  
 ١٠٠٧ - وَفِي وَجُوبِ الْإِخْتِرَازِ الْمُنتَقَى  
 ١٠٠٨ - وَغَيْرُ مُسْتَثْنَى الْقَوَاعِدِ شَهْرٍ  
 عِلِّيَّةٌ يَفْدُحُ فِيهَا كَيْفَ عَنْ  
 سَمَى وَقِيلَ قَادِحٌ كَيْفَ حَصَلَ  
 وَقِيلَ إِلَّا لَهُمَا أَوْ وَقَعَ  
 لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ وَالْفَخْرُ اغْتَمَى  
 وَرُودُهَا وَقِيلَ فِي الْمُحَرَّمَةِ  
 خِلَافُهَا وَقِيلَ عَكْسُهُ جَلَا  
 عَامٍ وَفِي سِوَاهُ لَا لِلْغَايِرِ  
 عَلَيْهِ نَحْوُ حَرْمِهَا مَبْنِيٌّ  
 أَوْ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ فِي الْمُرَدَّةِ  
 وَذَكَرُ مَانِعٍ لِمَنْ يَبْذُلُهَا  
 عَلَى وَجُودِهَا لِإِلْتِقَالِ  
 بِالْقَدْحِ أَوْلَى مِنْهُ لَا نُحِيلُ  
 دَلٌّ بِمَلْزُومِ الْوُجُودِ فِي مَحَلِّ  
 لِيَنْتَقِضَ دَلِيلُكَ انْتِقَالًا  
 يَلْزِمُ إِمَّا نَقْضُهَا أَوْ الدَّلِّي  
 تَخَلَّفَ الْحُكْمِ الْخِلَافُ اللَّذْ خَلَا  
 ثَالِثُهَا عَلَى الْخُصُومِ مُطْلَقًا  
 لِنَاطِرٍ وَقِيلَ أَوْ لَمْ يَشْتَهَرَ

- ١٠٠٩ - وَمُدَّعِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ عَلَى  
 ١٠١٠ - يُنْقَضُ بِالْعَامِ مِنَ النَّفْيِ وَمِنْ  
 ١٠١١ - (الْكَسْرُ) وَهُوَ نَقْضُهُ الْمَكْسُورُ  
 ١٠١٢ - إِسْقَاطُهُ بَعْضَ الَّذِي قَدْ عَلَّلَا  
 ١٠١٣ - نَحْوُ صَلَاةٍ وَاجِبٍ قَضَاؤُهَا  
 ١٠١٤ - يُلْغِي خُصُوصَ هَذِهِ الْمُعْتَرِضُ  
 ١٠١٥ - بِصَوْمٍ حَائِضٍ وَإِنْ لَمْ يُبَدَلِ  
 ١٠١٦ - وَلَيْسَ كُلُّ وَاجِبِ الْقَضَاءِ  
 ١٠١٧ - (تَخَلَّفَ الْعَكْسِ) مِنَ الْقَوَاحِ  
 ١٠١٨ - وَالْعَكْسُ حَدُّهُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ  
 ١٠١٩ - إِذْ عَدَمُ الدَّلِيلِ لَيْسَ يَلْزَمُ  
 ١٠٢٠ - (وَعَدَمُ التَّأْيِيرِ) أَنَّ الْوَصْفَ لَا  
 ١٠٢١ - قِيَاسَ مَعْنَى وَالَّذِي لَا يُجْمَعُ  
 ١٠٢٢ - فِي الْوَصْفِ أَيْ بِكَوْنِهِ طَرْدِيًّا  
 ١٠٢٣ - فَبَاطِلٌ كَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ  
 ١٠٢٤ - فَعَجَزُ تَسْلِيمِ كَفَى وَالْحَاصِلُ  
 ١٠٢٥ - وَالْحُكْمُ وَهُوَ أَضْرَبُ قَدْ لَا يَكُونُ  
 ١٠٢٦ - قَدْ أَتَلَفُوا مَا لَا بَدَارَ الْحَرْبِ  
 ١٠٢٧ - فَدَارُ حَرْبٍ عِنْدَهُمْ طَرْدٌ فَلَا  
 ١٠٢٨ - لِأَنَّهُ طَالَبٌ بِالتَّأْيِيرِ  
 ١٠٢٩ - عِبَادَةٌ بِحَجَرٍ تَعَلَّقَتْ  
 ١٠٣٠ - فَلْيَعْتَبِرْ تَعَدُّدَ الْأَحْجَارِ
- فَرِدٌ وَلَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ جَلَا  
 إِثْبَاتِهِ وَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ زُكُنُ  
 لِنَقْضِ مَعْنَى قَدْخُهُ الْمَشْهُورُ  
 إِمَّا مَعَ الْإِبْدَالِ أَوْ مَا أَبْدَلَا  
 فَمِثْلُ أَمْنٍ وَاجِبٌ أَذَاؤُهَا  
 فَمُبْدِلٌ عِبَادَةٌ يَنْتَقِضُ  
 لَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاجِبٌ وَمَا يَلِي  
 كَحَائِضٍ مُسْتَلْزِمِ الْأَدَاءِ  
 فِي قَوْلٍ مَنَعَ عِلْتَيْنِ الرَّاجِحِ  
 لِنَفْيِهَا أَغْنِي انْتِفَاءَ الْعِلْمِ  
 مِنْهُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَدَمُ  
 مُنَاسِبٌ وَإِنَّمَا ذَا دَخَلَا  
 وَلَمْ يَكُنْ نَصٌّ وَذَلِكَ أَرْبَعُ  
 وَالْأَضْلُ بَيْعٌ لَمْ يَكُنْ مَرْتَبًا  
 يُقَالُ لَا تَأْيِيرَ لِلتَّرَائِي  
 فِي الْأَضْلِ قَدْ عَارَضَ هَذَا الْقَائِلُ  
 فِي ذِكْرِهِ فَائِدَةٌ كَمُشْرِكُونَ  
 فَلَا ضَمَانَ لِأِحْقُ كَالْحَرْبِي  
 فَائِدَةٌ فَذَا يُضَاهِي الْأَوْلَا  
 وَقَدْ يَكُونُ قَيْدُهُ ضَرْوَرِي  
 وَقَبْلَهَا مَعْصِيَةٌ مَا سَبَقَتْ  
 مُسْتَجْمِرٌ كَعَدَدِ الْجِمَارِ

١٠٣١ - فَقَوْلُهُ مَعْصِيَةٌ مَا قُدِّمًا  
 ١٠٣٢ - لَكِنَّهُ اِخْتِيَجَ لِذِكْرِهِ هُنَا  
 ١٠٣٣ - وَقَدْ يُفِيدُ لَا ضَرُورِيًّا فَإِنْ  
 ١٠٣٤ - مِثَالُهُ مَفْرُوضَةٌ كَالظُّهْرِ  
 ١٠٣٥ - فَقَوْلُهُ مَفْرُوضَةٌ حَشْوٌ مَتَى  
 ١٠٣٦ - بِهِ لِكُنِّي أَضْلًا بِفَرْعِ قَرَبَةٍ  
 ١٠٣٧ - رَابِعُهَا فِي الْفَرْعِ مِثْلُ تَعْقُدُ  
 ١٠٣٨ - وَهُوَ كَثَانٌ إِذْ لِعِغْرِ الْكُفْوِ لَا  
 ١٠٣٩ - تَنَازُعٍ فِي الْفَرَضِ تَخْصِيصُ صُورِ  
 ١٠٤٠ - وَجَائِزٌ نَالِثُهَا مَعَ الْبِنَا  
 ١٠٤١ - (الْقَلْبُ) دَعْوَى أَنْ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ  
 ١٠٤٢ - وَمُمْكِنٌ تَسْلِيمُ صِحَّةِ مَعَهُ  
 ١٠٤٣ - وَاقْبَلْ عَلَى الْأَوَّلِ لَا مُفَاوَضَةَ  
 ١٠٤٤ - أَوْ لَا فَفَادِحٌ وَقِيلَ شَاهِدُ  
 ١٠٤٥ - وَمِنْهُ مَا صَحَّحَ رَأْيَ الْقَالِبِ  
 ١٠٤٦ - صَرِيحًا أَوْ لَا فَمِثَالُ الْأَوَّلِ  
 ١٠٤٧ - فَلَا تَرَاهُ كَالشُّرَا مُعْتَبَرًا  
 ١٠٤٨ - وَالثَّانِ لَبَثٌ لَا يَكُونُ قُرْبَهُ  
 ١٠٤٩ - فَقُلْ فَلَا يُشْتَرَطُ الصَّوْمُ كَذَا  
 ١٠٥٠ - مُصْرَحًا عَضْوٌ فَلَا يَكْفِي أَقْلُ  
 ١٠٥١ - فَمِثْلُهُ بِالرُّبْعِ لَا يُقَدَّرُ  
 ١٠٥٢ - مَعَ جَهْلٍ مَا عَوْضٌ كَمَا لَأَنْكِحَةَ

لَيْسَ لَهُ التَّأْثِيرُ فِي كِلَيْهِمَا  
 خَوْفَ انْتِقَاضِهِ بِرَجْمِ مَنْ زَنَا  
 لَمْ تُعْتَفَرْ تِلْكَ وَإِلَّا الْخُلْفَ دِنٌ  
 فَلَمْ يَجِبْ إِذْنُ إِمَامِ الْعَصْرِ  
 يَخْدِفُهُ لَمْ يُنْقَضِ بِشَيْءٍ وَأَتَى  
 تَقْوِيَةً لِمَا حَوَى مِنَ الشَّبَةِ  
 بِنَفْسِهَا لِغَيْرِ كُفْوٍ يَفْسُدُ  
 يُؤَثِّرُ التَّقْيِيدُ وَلِيَرْجِعَ إِلَى  
 مِنَ النَّزَاعِ بِالْحِجَاجِ وَالتَّنْظُرِ  
 أَي غَيْرِ ذِي الْفَرَضِ عَلَيْهِ قَدْ بَنَى  
 فِيهَا عَلَى ذَاكَ عَلَيْهِ إِنْ نَبَهُ  
 وَقِيلَ تَضَحِيحٌ وَقِيلَ مَنْعَهُ  
 فَإِنْ يُسَلِّمُ صِحَّةَ مُعَارَضَتِهِ  
 زُورٍ عَلَيْهِ وَلَهُ فَفَاسِدُ  
 مَعَ كَوْنِهِ أَبْطَلَ رَأْيَ الصَّاحِبِ  
 عَقْدٌ بِحَقِّ غَيْرِهِ وَلَا يَلِي  
 يُقَالُ عَقْدٌ فَيَصِحُّ كَالشُّرَا  
 بِنَفْسِهِ فَلِلْوُقُوفِ أَشْبَهُ  
 وَمِنْهُ مَا يُورَدُ إِبْطَالًا لِدَا  
 مُطْلَقِ الْإِسْمِ مِثْلُ وَجِهٍ فَلْيَقُلْ  
 أَوْ لَا كَعَقْدِ عَوْضٍ يُعْتَبَرُ  
 فَقُلْ فَلَا نَشْرِطُ خِيَارَ الرُّوِيَّةِ

- ١٠٥٣ - وَمِنْهُ وَالْقَاضِي لَهُ لَا يَفْتَنِي  
١٠٥٤ - طَهَارَةٌ بِمَائِعٍ فَلَا تَجِبُ  
١٠٥٥ - فَقُلْ لَهُ فَيَسْتَوِي جَامِدَهَا  
١٠٥٦ - (الْقَوْلُ بِالْمَوْجِبِ) فِي التَّنْزِيلِ  
١٠٥٧ - مَعَ بَقَا النِّزَاعِ فِيمَا تُقْلَا  
١٠٥٨ - يُنَافِرُ الْقِصَاصَ كَالْحَرْقِ يُقَالُ  
١٠٥٩ - وَقَوْلُنَا تَفَاوُتُ الْوَسَائِلِ  
١٠٦٠ - كَالْمُتَوَسَّلِ إِلَيْهِ فَيُقَانُ  
١٠٦١ - وَجُودُ شَرْطِهِ وَمُقْتَضِيهِ  
١٠٦٢ - إِذَا يَقُولُ لَيْسَ هَذَا مَا أَخَذِي  
١٠٦٣ - بَعْضَ كَلَامٍ غَيْرِ مَشْهُورٍ وَقَدْ  
١٠٦٤ - (وَالْقَدْحُ فِي الظُّهُورِ وَالْمُنَاسَبَةُ)  
١٠٦٥ - لِكَوْنِهِ يُفْضِي إِلَى الْقَضْدِ وَفِي  
١٠٦٦ - (الْفِرْقُ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُعَارَضَةِ  
١٠٦٧ - وَقِيلَ فِي كِلَيْهِمَا وَالرَّاجِحُ  
١٠٦٨ - وَأَنَّهُ يُمْنَعُ تَعْدَادُ الْأُصُولِ  
١٠٦٩ - وَمَنْ يُجَوِّزُ قَالَ يَكْفِي لَوْ فَرَّقَ  
١٠٧٠ - بِكُلِّهَا ثُمَّ اقْتِصَارُ الْمُسْتَدِلِّ  
١٠٧١ - ثُمَّ (فَسَادُ الْوَضْعِ) أَنْ لَا يُوجَدَا  
١٠٧٢ - صِلَاحُهَا لِلِاعْتِبَارِ فِي أَنْ  
١٠٧٣ - كَمَا أَخَذَ لِلتَّخْفِيفِ وَالتَّوَسُّعَةِ  
١٠٧٤ - وَمِنْهُ تَحْقِيقُ اعْتِبَارِ الْجَامِعِ
- (قَلْبُ الْمَسَاوَاةِ) كَقَوْلِ الْحَنَفِيِّ  
نَيْثُهَا مِثْلُ نَجَاسَةٍ تُصَبُّ  
وَمَائِعٌ وَأَضْلُكُمْ شَاهِدَهَا  
شَاهِدُهُ التَّسْلِيمُ لِلدَّلِيلِ  
قَتْلُ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا فَلَا  
مُسْلَمٌ وَلَيْسَ يَقْتَضِي بِحَالٍ  
لَا يَمْنَعُ الْقِصَاصَ فِي التَّنَاقُلِ  
مُسْلَمٌ وَغَيْرُ لَازِمٍ بِحَالٍ  
وَالْخِصَمَ صَدَقَ فِي الْأَصْحَحِ فِيهِ  
وَالْمُسْتَدِلُّ إِنْ تَرَاهُ يَنْبِذُ  
خَافَ بِهِ الْمَنْعَ عَلَيْهِ ذَا وَرَدَّ  
وَفِي صِلَاحِيَةِ حُكْمِ صَاحِبِهِ  
ضَبَطَ جَوَابُهَا بَيَانُ مَا خَفِيَ  
فِي الْأَضْلِ أَوْ فِي الْفِرْعِ لَا مَفَاوِضَهُ  
وَإِنْ سُؤَالَانِ نَقْلُهُ قَادِحٌ  
وَإِنْ يَمْنَعُ عِلَّتَيْنِ لَا نَقُولُ  
مِنْ وَاحِدٍ نَالِثُهَا لَا إِنْ لَحِقَ  
عَلَى جَوَابِ وَاحِدٍ خُلِفَتْ نُقْلُ  
دَلِيلُهُ بِالْهَيْئَةِ الَّتِي بَدَا  
يُرْتَبَ الْحُكْمُ بِهِ وَيُقْرَنُ  
وَالنَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ مِنْ أَضْدَادِ تِي  
فِي ضِدِّ حُكْمِهِ بِلَا مُنَازَعِ

- ١٠٧٥ - أَوْ فِيهِ نَصٌّ وَجَوَابُ السَّالِكِ
- ١٠٧٦ - (فَسَادُ الْإِعْتِبَارِ) أَنْ يُخَالِفَا
- ١٠٧٧ - أَعْمٌ وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ
- ١٠٧٨ - جَوَابُهُ بِالطَّعْنِ وَالتَّأْوِيلِ
- ١٠٧٩ - ثُمَّ (الْمُطَالَبَةُ بِالتَّضْحِيحِ)
- ١٠٨٠ - جَوَابُهُ إِثْبَاتُ ذَاكَ عِلَّةً
- ١٠٨١ - كَفَّارَةٌ لِلزَّجْرِ عَنِ جَمَاعٍ
- ١٠٨٢ - تَعَيَّنَ اخْتِصَاصُهَا كَالْحَدِّ
- ١٠٨٣ - جَوَابُهُ لِلإِعْتِبَارِ وَضَحًا
- ١٠٨٤ - وَمِنْهُ مَنَعُ حُكْمِ الْأَصْلِ ثُمَّ فِي
- ١٠٨٥ - رَابِعِهَا اغْتِبَارُ عُرْفِ اللَّبَدِ
- ١٠٨٦ - إِنْ يُقَمِّ الدَّلِيلَ لَا يَنْقَطِعُ
- ١٠٨٧ - وَقَدْ يُجَاءُ بِمُنُوعِ فَضْلِ
- ١٠٨٨ - سَلَّمْتُهُ دُونَ قِيَاسٍ يَحْضُلُ
- ١٠٨٩ - سَلَّمْتُهُ لَا أَنَّ هَذَا عِلَّتُهُ
- ١٠٩٠ - سَلَّمْتُ لَا وُجُودَهُ فِي الْفَرْعِ
- ١٠٩١ - وَمِنْ هُنَا يُعْرَفُ لِلوُعَاةِ
- ١٠٩٢ - وَلَوْ مِنْ أَنْوَاعٍ وَلَوْ تَرْتَّبَتْ
- ١٠٩٣ - تَسْلِيمٌ مَثَلُوهُ عَلَى التَّقْدِيرِ
- ١٠٩٤ - ثُمَّ (اخْتِلَافُ ضَابِطٍ فِي الْفَرْعِ
- ١٠٩٥ - جَوَابُهُ بِأَنَّهُ الْمُشْتَرَكُ
- ١٠٩٦ - وَالإِعْتِرَاضَاتُ لِمَنَعِ تَرْجِعُ
- تَقْرِيرُهُ لِكَوْنِهِ كَذَلِكَ
- إِجْمَاعًا أَوْ نَصًّا وَمِمَّا سَلَفَا
- عَنِ الْمُنُوعَاتِ لَهُ تَخْيِيرُ
- وَالْمَنَعِ أَوْ عَارِضَ بِالدَّلِيلِ
- لِعِلَّةِ تَقْدُحِ فِي الصَّحِيحِ
- وَمِنْهُ أَنْ يَمْنَعَ وَصَفَ الْعِلَّةِ
- يُحَذَرُ فِي الصَّوْمِ فَبِالْوَقَاعِ
- يُقَالُ بَلْ عَنْ فِطْرِهِ الْمُشْتَدُّ
- مُحَقَّقًا إِذْ خَصَّمَهُ قَدْ نَقَّحَا
- قَطَعَ بِهِ ثَالِثَهَا غَيْرُ الْحَفِيِّ
- وَقِيلَ لَا يُسْمَعُ ثُمَّ الْمُعْتَمَدُ
- مُعْتَرِضٌ بَلْ لِإِعْتِرَاضِ يَرْجِعُ
- كَلِمَ نُسَلِّمُ لَكَ حُكْمَ الْأَصْلِ
- سَلَّمْتُهُ لَا أَنَّهُ مُعَلَّلُ
- سَلَّمْتُ لَا الْوُجُودَ لَا تَعْدِيَّتُهُ
- ثُمَّ يُجَابُ كُلُّهَا بِالدَّفْعِ
- جَوَازُ إِيرَادِ مُعَارِضَاتِ
- وَهِيَ الَّتِي فِي ذِكْرِ تَالِيهَا ثَبَتْ
- وَالثَّالِثُ التَّفْصِيلُ فِي الْمَذْكَورِ
- وَالْأَصْلِ) إِذْ لَا ثِقَّةَ بِالْجَمْعِ
- أَوْ أَنَّ الْإِفْضَاءَ سَوَاءً يُدْرِكُ
- وَقَبْلَهَا اسْتِنْفَاسُهُ يَطْلِعُ

- ١٠٩٧ - طَلَبُهُ بَيَانَ مَعْنَى يَحْضُلُ  
 ١٠٩٨ - ثُمَّ عَلَى مُعْتَرِضٍ فِيمَا اضْطَفِي  
 ١٠٩٩ - ذَكَرَ اسْتِوَا مَحَامِلٍ وَلِيُثْبِتِ  
 ١١٠٠ - وَالْمُسْتَدِلُّ فَقَدْ ذَيْنِ يُظْهِرُ  
 ١١٠١ - لَا بِسَوَى مُحْتَمَلٍ عَلَى الْأَصَحِّ  
 ١١٠٢ - فِي قَضِيهِ دَفْعاً لِإِجْمَالِ يُوَافِ  
 ١١٠٣ - آخِرُهَا (التَّقْسِيمُ) كَوْنُ اللَّفْظِ ذَا  
 ١١٠٤ - بَعْضُهُمَا يُمْنَعُ وَالْمُخْتَارُ  
 ١١٠٥ - اللَّفْظُ مَوْضُوعٌ لَهُ لَوْ عُرِفَا
- حَيْثُ غَرِيبٌ لَفْظُهُ أَوْ مُجْمَلٌ  
 بَيَانُ هَذَيْنِ وَلَمْ يُكَلَّفِ  
 بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّفَاوُتِ  
 أَوْ بِاحْتِمَالِ لَفْظِهِ يُفَسِّرُ  
 وَفِي قَبُولِ مُدْعَاهُ أَنْ وَضَحَ  
 لِعَدَمِ الظُّهُورِ فِي الْغَيْرِ خِلَافَ  
 تَرَدُّدِ بَيْنِ احْتِمَالَيْنِ إِذَا  
 وَرُودُهُ وَرَدُّهُ يُصَارُ  
 أَوْ ظَاهِرٌ وَلَوْ دَلِيلٌ يُلْفَى



## (تذنيب)

- ١١٠٦ - الْمَنْعُ لَا يَعْتَرِضُ الْحِكَايَةَ  
 ١١٠٧ - لِبَعْضِهِ مُجَرِّدًا أَوْ عَارِضَهُ  
 ١١٠٨ - وَالِإِحْتِجَاجُ مِنْهُ لِلَّذِي مَنَعَ  
 ١١٠٩ - أَوْ بَعْدُ مَعَ مَنْعٍ دَلِيلِهِ عَلَى  
 ١١١٠ - أَوْ لَا وَقَدْ دَلَّ بِمَا قَدْ نَاقَضَهُ  
 ١١١١ - كَمِثْلِ مَا قُلْتِ وَإِنْ عَلَيْهِ  
 ١١١٢ - وَانْقَلَبَ الْمُورِدُ مُسْتَدِلًّا  
 ١١١٣ - فَإِنْ يَعُدُّ لِمَنْعِهِ كَمَا مَضَى  
 ١١١٤ - إِفْحَامَ مُسْتَدِلِّهِ إِنْ انْقَطَعَ  
 ١١١٥ - إِلْزَامَ حَظْمٍ بِانْتِهَاءِ الْمَانِعِ
- بَلِ الدَّلِيلِ وَهُوَ قَبْلَ الغَايَةِ  
 مُسْتَنِدًا وَسَمَهُ المُنَاقِضَةَ  
 غَضِبُ مُحَقِّقِ الخِلَافِ مَا اسْتَمَعَ  
 تَخَلَّفِ الحُكْمِ فَنَقَضَ أَجْمَلًا  
 ثُبُوتِ مَدْلُولٍ قَذَا المُعَارِضَةَ  
 دَلَّ فِعْنِدِي فِيهِ مَا يَنْفِيهِ  
 وَيَدْفَعُ المَمْنُوعُ بِاللَّذِ دَلًّا  
 وَهَكَذَا حَتَّى إِذَا الأَمْرُ اقْتَضَى  
 بِكثْرَةِ المُنُوعِ أَوْ حَتَّى وَقَعَ  
 إِلَى ضَرُورِي أَوْ يَقِينِي شَائِعِ

## (خاتمة)

- ١١١٦ - إِنَّ القِيَّاسَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ  
 ١١١٧ - وَمِنْ أَصُولِ الفِئْهِ فِي المِشْتَهَرِ  
 ١١١٨ - يُقَالُ فِيهِ دِينُهُ تَعَالَى  
 ١١١٩ - فَرَضُ كِفَايَةِ لِقَوْمٍ كَمَلَهُ  
 ١١٢٠ - وَهُوَ جَلِيٌّ مَا يَقْطَعُ انْتَفَى  
 ١١٢١ - خِلَافُهُ الحَفِيِّ وَقِيلَ ذَا الشَّبَةِ  
 ١١٢٢ - وَقِيلَ ذَا المَسَاوِي وَالْجَلِيُّ
- ثَالِثَهَا إِنْ كَانَ ذَا تَعْيِينِ  
 وَحُكْمُهُ قَالَ أَبُو المِظْفَرِ  
 وَالمِصْطَفَى وَلَا يُقَالُ قَالَا  
 عَيْنٌ عَلَى مُحْتَهَدٍ يَحْتَاجُ لَهُ  
 فَارِقُهُ أَوْ اِحْتِمَالًا ضَعْفًا  
 وَوَاضِحٌ بَيْنَهُمَا ذُو مَرْتَبَةٍ  
 قِيَّاسُ الأَوَّلَى الأَذُونَ الحَفِيُّ

- ١١٢٣ - ثُمَّ قِيَاسُ الْعِلَّةِ الْمُصْرَحِ فِيهِ بِهَا وَمَا بِهِ يُصْرَحُ  
١١٢٤ - بِإِلْزَامِ الْعِلَّةِ فَاِلْأَثَارِهَا فَحُكْمُهَا فَلِلدَّلَالَةِ انْتَهَى  
١١٢٥ - وَمَا بِمَعْنَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْحَادِقِ مَا كَانَ فِيهِ الْجَمْعُ نَفْيَ الْفَارِقِ



## الكتاب الخامس

## في الاستدلال

- ١١٢٦ - وَهُوَ دَلِيلٌ لَيْسَ نَصًّا وَاتِّفَاقٌ  
 ١١٢٧ - نَحْوُ الدَّلِيلِ يَقْتَضِي أَنْ لَا وَقَدْ  
 ١١٢٨ - هُنَا فَبِاقِبِهِ لِذَاكَ الْمَسْلُوكِ  
 ١١٢٩ - كَالْحُكْمِ يَسْتَدْعِي وَإِلَّا لَزِمَا  
 ١١٣٠ - وَلَا دَلِيلٌ هَهُنَا بِالسَّبْرِ أَوْ  
 ١١٣١ - قَدْ وَجَدَ الْمَانِعُ أَوْ مَا يَقْتَضِي  
 ١١٣٢ - وَمِنْهُ الْإِسْتِفْرَاءُ ثُمَّ ذُو التَّمَامِ  
 ١١٣٣ - حَجَّتْهُ قَطْعِيَّةٌ لِلْأَكْثَرِ  
 ١١٣٤ - ظَنِّيَّةٌ وَسَمٌّ هَذَا تُصِيبُ  
 ١١٣٥ - وَمِنْهُ الْإِسْتِضْحَابُ قَالَ الْعُلَمَاءُ  
 ١١٣٦ - وَالنَّصُّ وَالْعُمُومُ حَتَّى يَرِدَا  
 ١١٣٧ - دَلٌّ عَلَى ثُبُوتِهِ لِسَبَبِهِ  
 ١١٣٨ - نَالِثَهَا فِي الدَّفْعِ دُونَ الرَّفْعِ  
 ١١٣٩ - مِنْ ظَاهِرٍ وَقِيلَ ظَاهِرٌ غَلَبَ  
 ١١٤٠ - كَقَوْلَتَيْنِ بَالَ نَحْوُ الظَّنِّيِّ بِهِ  
 ١١٤١ - وَقِيلَ إِنْ عَهْدٌ يَظُنُّ فَلْيُعْتَمَدْ  
 ١١٤٢ - وَامْتَنَعَ لِسُخْبِ حَالِ الْإِتِّفَاقِ فِي
- وَلَا قِيَاسًا نَحْوُ عَكْسٍ وَكِبَاقٍ  
 خُولَفَ فِي كَذَا لِمَعْنَى قَدْ فَقَدْ  
 وَكَانَتْهَا الْحُكْمِ لِنَفْيِ الْمُدْرَكِ  
 تَكْلِيْفُ غَافِلٍ دَلِيلًا مُلْزِمًا  
 أَضِلُّ وَمِنْهُ فِي الَّذِي الْبَعْضُ رَأَوْا  
 أَوْ فَقَدْ الشَّرْطُ وَهَذَا مَا ارْتَضِي  
 بِالْكَوْنِ إِلَّا صُورَةَ النَّزَاعِ دَامَ  
 وَنَاقِصُ أَيِّ بِكَثِيرِ الصُّوْرِ  
 إِلْحَاقُ فَرْدٍ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ  
 يُحْتَجُّ بِاسْتِضْحَابِ أَضِلُّ عُدْمًا  
 مُغَيَّرٌ وَمَا بِهِ الشَّرْعُ بَدَا  
 وَالْخُلْفُ فِي الْأَخِيرِ غَيْرُ مُشْتَبِهٍ  
 وَقِيلَ إِنْ مُعَارِضٌ ذُو مَنَعِ  
 فَقِيلَ مُطْلَقًا وَقِيلَ ذُو سَبَبِ  
 وَشَكٌّ مَعَ تَغْيِيرِهِ فِي سَبَبِهِ  
 أَضِلُّ وَإِلَّا لَا وَهَذَا الْمُعْتَمَدُ  
 مَحَلُّ خُلْفٍ وَرَأَى الصَّيْرَفِي

- ١١٤٣ - فَحَدِّثِ الْإِسْتِصْحَابَ فِي ذَا الشَّانِ  
 ١١٤٤ - لِكُونِهِ فِي الزَّمَنِ الْعَبِيرِ  
 ١١٤٥ - أَمَّا الَّذِي فِي أَوَّلِ مَضْحُوبٍ  
 ١١٤٦ - وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ لَوْ لَمْ يَكُنِ  
 ١١٤٧ - لَكَانَ غَيْرَ ثَابِتٍ فَيَقْضِي
- تُبُوتُ أَمْرٍ فِي الزَّمَانِ الثَّانِي  
 لِفَقْدِ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْيِيرِ  
 لِكُونِهِ فِي الثَّانِ فَالْمَقْلُوبُ  
 الثَّابِتُ الْيَوْمَ بِذَاكَ الزَّمَنِ  
 بِأَنَّهُ لِأَنَّ غَيْرُ مَقْضِي

## (مسألة)

- ١١٤٨ - لَا يُطَلَبُ الدَّلِيلُ مِمَّنْ قَدْ نَفَى  
 ١١٤٩ - أَوْ لَا يُطَالَبُ بِدَلِيلٍ فِي الْأَبَرِّ  
 ١١٥٠ - وَفِي وُجُوبِ الْأَخْذِ بِالْأَخْفِ أَوْ
- إِنْ أَدَّعَى عِلْمًا ضَرُورِيًّا وَقَا  
 وَالْأَخْذُ بِالْأَقْلِّ فِي الْإِجْمَاعِ مَرَّ  
 أَشَدَّهَا أَوْ لَا وَلَا خُلْفٌ حَكُوا

## (مسألة)

- ١١٥١ - اخْتَلَفُوا هَلْ كَانَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ  
 ١١٥٢ - وَاخْتَلَفَ الْمُثَبِّتُ قِيلَ مُوسَى  
 ١١٥٣ - وَالْمُرْتَضَى الْوَقْفُ هُنَا وَأَصْلًا
- نَبِيُّنَا مُكَلَّفًا بِشِرْعَةٍ  
 آدَمُ إِبْرَاهِيمُ نُوحٌ عَيْسَى  
 وَالْمَنْعُ بَعْدَ الْوَحْيِ لَكِنْ نَقْلًا

## (مسألة)

- ١١٥٤ - الْحُكْمُ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي ذِي النَّفْعِ  
 ١١٥٥ - رُجِحَ أَنْ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ الْمَضَارِّ  
 ١١٥٦ - إِلَى خُصُوصِهِ بِغَيْرِ الْمَالِ
- وَالضَّرُّ قَدْ مَرَّ وَبَعْدَ الشَّرْعِ  
 وَالْحِلُّ فِي ذِي النَّفْعِ وَالسُّبْكِيُّ صَارَ  
 فَذَاكَ حَظَرٌ بِالْحَدِيثِ الْعَالِي

## (مسألة: الاستحسان)

- ١١٥٧ - الْأَكْثَرُونَ لَيْسَ الْإِسْتِحْسَانُ  
 ١١٥٨ - وَحَدُّهُ قِيلَ دَلِيلٌ يَنْقَدِخُ  
 ١١٥٩ - وَرَدَّ إِنْ كَانَ لَهُ تَحَقُّقٌ
- بِحُجَّةٍ وَخَالَفَ النُّعْمَانَ  
 فِي نَفْسِهِ وَبِاللِّسَانِ لَا يَصِحُّ  
 فَلْيُعْتَبَرَ أَوْ لَا فَلَا مُتَّفَقٌ

- ١١٦٠ - وَقِيلَ بَلْ هُوَ الْعُدُولُ عَنْ قِيَّاسٍ إِلَى أَشَدَّ وَهُوَ أَمْرٌ لَا التَّبَاسُ  
 ١١٦١ - وَقِيلَ أَنْ يُعَدَلَ عَنْ حُكْمِ الدَّلِيلِ لِعَادَةٍ وَفِي جَوَابِ ذَلِكَ قِيلَ  
 ١١٦٢ - بِأَنَّهَا إِنْ ثَبَتَتْ حَقًّا فَقَدْ قَامَ دَلِيلُهَا وَإِلَّا فَلْتُرَدَّ  
 ١١٦٣ - فَإِنْ يُحَقِّقُ مِنْهُ مَا تُنَوِّزَعًا فِيهِ فَمَنْ قَالَ بِهَذَا شَرَعًا  
 ١١٦٤ - وَلَيْسَ مَا اسْتَحْسَنَ مِنْ مُخْتَلَفٍ الشَّافِعِيِّ كَحَلْفِ فِي الْمُضَحَفِ

## (مسألة)

- ١١٦٥ - قَوْلُ الصَّحَابِيِّ عَلَى الصَّحَابِيِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى الصَّوَابِ  
 ١١٦٦ - وَلَا سِوَاهُ وَعَنِ السُّبْكِيِّ وَالْفَخْرِيِّ إِلَّا فِي التَّعْبُدِيِّ  
 ١١٦٧ - وَأَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ بِامْتِنَاعٍ تَقْلِيدِهِ وَنَفْسُ الْأَمْرِ لَا نِزَاعَ  
 ١١٦٨ - وَقِيلَ حُجَّةٌ عَلَى الْقَيْسِ وَفِي وَكَالدَّلِيلَيْنِ إِذَا مَا اخْتَلَفَا  
 ١١٦٩ - وَقِيلَ بَلْ دُونَ الْقِيَّاسِ ثُمَّ فِي تَخْصِيصِهِ الْعُمُومَ قَوْلَانِ فَبِي  
 ١١٧٠ - وَقِيلَ إِنْ يُشْهَرُ وَقِيلَ إِنْ يُنَافِ قَيْسًا وَقِيلَ مَعَ تَقْرِيْبِ يُوَافِ  
 ١١٧١ - وَقِيلَ قَوْلُ الصَّاحِبَيْنِ الْكُمَّلِ قِيلَ وَعُثْمَانُ وَقِيلَ مَعَ عَلِي  
 ١١٧٢ - أَمَّا وَفَاقُ الشَّافِعِيِّ زَيْدًا إِزْنًا فَلِلدَّلِيلِ لَا تَقْلِيدًا

## (مسألة)

- ١١٧٣ - إِلَهَامُنَا لَيْسَ لِفَقْدِ الثُّقَّةِ مِنْ غَيْرِ مَعْصُومٍ بِهِ بِحُجَّةٍ  
 ١١٧٤ - وَبَعْضُ أَهْلِ الْخَيْرِ قَدْ رَأَاهُ وَالشُّهْرُورِدِيُّ<sup>(١)</sup> خَصَّ مَنْ حَوَاهُ  
 ١١٧٥ - بِإِقَاعِهِ فِي الْقَلْبِ مَا يَنْلُجُ لَهُ بِهِ يَخْصُ اللَّهُ مَنْ قَدْ كَمَلَهُ

(١) (الشُّهْرُورِدِيُّ) بضم أوله، وسكون الهاء، وفتح الراء والواو، وسكون الراء، ومهملة:

نسبة إلى شُهْرُورِدٍ بَلَدٌ عِنْدَ رَنْجَانِ، قَالَ فِي «لِبِ اللِّبَابِ» (٣٦/٢).

(خاتمة)

- ١١٧٦ - الْفِقْهُ مَبْنَاهُ عَلَى مَا حَرَّرَهُ  
أَصْحَابُنَا قَوَاعِدُ مُخْتَصَرَةٍ  
١١٧٧ - بِشَكِّ الْيَقِينِ لَا يُزَالُ  
وَإِنَّ كُلَّ ضَرَرٍ مُزَالُ  
١١٧٨ - وَبِالْمَشَاقِ يُجَلَبُ التَّيْسِيرُ  
وَإِنَّهُ لِلْعَادَةِ الْمَصِيرُ  
١١٧٩ - وَزَادَ بَعْضُ خَامِسِ الْقَوَاعِدِ  
أَنَّ أُمُورَ الشَّخْصِ بِالْمَقَاصِدِ



## الكتاب السادس

## في التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجِيحِ

- ١١٨٠ - مُمْتَنِعٌ تَعَادُلُ الْقَوَاطِعِ  
 ١١٨١ - عَلَى الصَّحِيحِ وَإِذَا تُوهُمًا  
 ١١٨٢ - أَوْ ذَا بَعْضٍ وَاجِبٍ وَفِيهِ  
 ١١٨٣ - وَحَيْثُ عَنِ مُجْتَهِدِ قَوْلَانِ  
 ١١٨٤ - أَوْ لَا فَمَا يُذَكَّرُ فِيهِ الْمُشْعَرُ  
 ١١٨٥ - فَهُوَ مُرَدَّدٌ وَهَذَا وَقَعَا  
 ١١٨٦ - وَهُوَ دَلِيلٌ لِعُلُوشَانِهِ  
 ١١٨٧ - ثُمَّ رَأَى الْقَفَّالُ مَا يُصَحِّحُ  
 ١١٨٨ - وَقِيلَ عَكْسُهُ وَتَرْجِيحُ النَّظَرِ  
 ١١٨٩ - وَقَوْلُهُ مُخَرَّجًا فِي الْمَسْأَلَةِ  
 ١١٩٠ - قَوْلٌ بِهَا وَقِيلَ لَا يُنْسَبُ لَهُ  
 ١١٩١ - وَحَيْثُ نَصَّ فِي نَظِيرَيْنِ عَلَى  
 ١١٩٢ - وَعُورِفَ التَّرْجِيحُ بِالتَّفْوِيَةِ  
 ١١٩٣ - وَضَفَاً وَيَبَالِغُ يَلْزَمُ الْعَمَلُ  
 ١١٩٤ - فَكَوْنُهُ مُرْجِحاً مَا اعْتَبَرَا  
 ١١٩٥ - وَلَيْسَ فِي الْقَطْعِيِّ تَرْجِيحٌ لِمَا  
 ١١٩٦ - وَلَوْ أُخِيرَا نَقَلَ الْآحَادُ
- كَذَا الْأَمَارَتَيْنِ أَي فِي الْوَاقِعِ  
 فَالْوَفْقُ وَالتَّخْيِيرُ أَوْ تَرْكُهُمَا  
 مُخَيَّرٌ خُلْفٌ بِهِ نَحْكِيهِ  
 تَعَاقَبًا فَالْقَوْلُ عَنْهُ الثَّانِي  
 بِكَوْنِهِ أَرْجَحَ أَوْ لَا يُذَكَّرُ  
 لِلشَّافِعِيِّ فِي بَضْعِ عَشْرٍ مَوْضِعًا  
 عِلْمًا وَدِينًا وَعَلَى إِتْقَانِهِ  
 رَأَى أَبِي حَنِيفَةَ مُرْجِحُ  
 أَوْلَى وَبَعْدَهُ فَقِفْ إِذْ مَا ظَهَرَ  
 مِنْ النَّظِيرِ حَيْثُ لَا يُعْرَفُ لَهُ  
 وَقِيلَ قَيْدٌ نَاسِبًا أَوْ أُرْسِلَهُ  
 تَخَالَفٍ فَطَرُقَ قَدْ حَصَلَا  
 إِحْدَى الْأَمَارَتَيْنِ عَامِلًا بِتِي  
 الْقَاضِي إِلَّا مَا بَطَّنَ قَدْ حَصَلَ  
 وَقِيلَ إِنْ يَرْجَحُ بَطَّنَ خَيْرًا  
 مَرًّا وَنَاسِخٌ أَحْيَرٌ مِنْهُمَا  
 فَاعْمَلْ بِهِ وَخَالَفَتْ أَفْرَادُ

- ١١٩٧ - وَكَثْرَةُ الرُّوَاةِ ذُو تَرْجِيحٍ  
 ١١٩٨ - بِالْمُتَعَارِضِينَ إِنْ يُمَكِّنَ عَمَلٌ  
 ١١٩٩ - وَلَا يُقَدِّمُ عَلَى الْكِتَابِ  
 ١٢٠٠ - أَوْ يَتَعَدَّرُ وَالْأَخِيرُ عُلِمَا  
 ١٢٠١ - وَإِنْ تَقَارَنَا وَقَدْ تَعَدَّرَا  
 ١٢٠٢ - أَوْ جُهَلَا فَحَيْثُ نَسَخَ أَمَكْنَا

## (مسألة)

- ١٢٠٣ - تُرَجَّحُ الْأَخْبَارُ بِالْعُلُوِّ  
 ١٢٠٤ - وَلُغَةٍ وَضَبْطِهِ وَفِظْنَتِهِ  
 ١٢٠٥ - وَوَرَعٍ وَشُهْرَةِ الْعَدَالَةِ  
 ١٢٠٦ - بِالْإِخْتِبَارِ أَوْ تَرَى مُزَكِّيهِ  
 ١٢٠٧ - مَعْرُوفٍ قِيلَ أَوْ شَهِيرِ النَّسَبِ  
 ١٢٠٨ - مُعْوَلًا لِحِفْظِهِ لَا الْكُتُبِ  
 ١٢٠٩ - وَقُوَّةِ الطَّرِيقِ وَالْأَصْلِ أَقْرَ  
 ١٢١٠ - نَالِئُهَا فِي غَيْرِ أَحْكَامِ النِّسَاءِ  
 ١٢١١ - مُبَاشِرٍ صَاحِبِهَا حُرٌّ حَمَلٌ  
 ١٢١٢ - غَيْرِ مُدَلِّسٍ وَلَا ذِي اسْمَيْنِ  
 ١٢١٣ - وَالْقَوْلُ فَالْفِعْلُ فَصَمْتُ فَالْفَصِيحُ  
 ١٢١٤ - وَالْقُرْشِيُّ وَالْمَدَنِيُّ وَمَا اشْتَمَلُ  
 ١٢١٥ - وَمَا بِهِ الْعِلَّةُ قَبْلَ الْحُكْمِ  
 ١٢١٦ - وَمَفْهَمٌ عَلُوُّ شَأْنِ الْمُضْطَفَى  
 ١٢١٧ - وَذُو عُمُومٍ مُطْلَقٍ عَلَى اللَّذَا
- وَالْفِقْهِ فِي رَاوٍ لَهَا وَالنَّحْوِ  
 وَلَوْ رَوَى بِلَفْظِهِ وَيَقْطَعْتَهُ  
 وَفَقْدِ بَدْعَةٍ وَعِلْمِهَا لَهُ  
 أَكْثَرَ عَدَاً وَصَرِيحِ التَّرْكِيبِ  
 وَحِفْظِ مَرْوِيِّ وَذَكَرِ السَّبَبِ  
 سَمَاعِهِ لَا مِنْ وَرَاءِ الْحُجْبِ  
 وَمِنْ أَكَابِرِ الصُّحَابِ وَذَكَرُ  
 آخِرِ إِسْلَامٍ وَقِيلَ عُكْسًا  
 بَعْدَ بُلُوغٍ وَبِلَفْظٍ لَا خَلَلٍ  
 وَكَوْنِهِ مُخْرَجِ الشَّيْخَيْنِ  
 لَا زَائِدٌ فَصَاحَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ  
 عَلَى زِيَادَةٍ وَحَاوٍ لِلْعِلَلِ  
 وَقِيلَ عَكْسُهُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ  
 أَوْ فِيهِ تَهْدِيدٌ وَتَأْكِيدٌ وَقَا  
 بِسَبَبٍ إِلَّا بِصُورَةٍ لَذَا

- ١٢١٨ - وَالْعَامُ شَرْطِيًّا عَلَى الْمُنْكَرِ  
 ١٢١٩ - وَالْجَمْعُ رَاجِعٌ عَلَى (مَا) (مَنْ) وَذِي  
 ١٢٢٠ - مَا خَصَّ وَالْهِنْدِيُّ عَكْسُهُ أَجَلٌ  
 ١٢٢١ - عَلَى إِشَارَةِ وَالْإِيْمَا الْإِفْتِيضَا  
 ١٢٢٢ - وَالْمُرْتَضَى تَقْدَمُ الْفُحْوَى عَلَى  
 ١٢٢٣ - وَمُثَبِّتِ ثَالِثُهَا يَسْتَوِيَانِ  
 ١٢٢٤ - وَالْأَمْرُ وَالْحَظْرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ  
 ١٢٢٥ - وَدَافِعِ الْحَدِّ عَلَى اللَّذِّ مَا نَفَى  
 ١٢٢٦ - وَيَبْتَغِي قُدَمَ النَّهْيِ عَلَى  
 ١٢٢٧ - وَالْحَتْمِ وَالْكُرْهُ عَلَى النَّدْبِ وَمَا  
 ١٢٢٨ - وَمَا يَوْفِقُهُ دَلِيلٌ آخَرُ  
 ١٢٢٩ - أَوْ أَهْلُ طَيْبَةِ أَوْ الصَّحَابِيِّ  
 ١٢٣٠ - إِلَى تَمَيُّزِ بِنَصِّ عَيْنِ  
 ١٢٣١ - وَقِيلَ إِنَّ يُخَالِفَ ابْنُ جَبَلٍ  
 ١٢٣٢ - وَالْإِزْثِ زَيْدٌ لَمْ يُرْجَحْ بِهِمَا  
 ١٢٣٣ - وَفَاقَ زَيْدٌ فَمَعَاذِ فَعَلِي  
 ١٢٣٤ - وَأَخْرَجَ النَّصُّ عَنِ الْإِجْمَاعِ  
 ١٢٣٥ - ثَالِثُهَا سَوَاءٌ وَالَّذِي فَرَضَ  
 ١٢٣٦ - وَرُجِحَ الْقِيَاسُ هَهُنَا بِأَنَّ  
 ١٢٣٧ - أَيُّ فَرَعُهُ مِنْ جِنْسِ أَضْلِهِ وَأَنَّ  
 ١٢٣٨ - وَكَوْنَهَا بِالْمَسْلُوكِ الْقَوِيِّ  
 ١٢٣٩ - وَصِفَةَ ذَاتِيَّةٍ وَقَوْلَةَ  
 عَلَى الْأَصْحَحِ وَهُوَ بِالْبَاقِي حَرِي  
 عَلَى اسْمِ جِنْسٍ مَعَ (أَل) ثُمَّ الَّذِي  
 وَمَا يَكُونُ فِيهِ تَخْصِيصٌ أَقْلٌ  
 وَسَبَقُ ذَيْنِ لِلْمَفَاهِيمِ رِضَا  
 خِلَافِهِ وَمَا عَنِ أَضَلِّ نَقْلًا  
 وَقِيلَ لَا فِي الْعَتِقِ وَالطَّلَاقِ ثَانُ  
 ثَالِثُهَا سَوَاءٌ الْحَظْرُ وَتِي  
 وَمُثَبِّتِ الْوَضْعِ عَلَى مَا كَلَّفَا  
 أَمْرٍ وَالْإِخْبَارُ عَلَى ذَيْنِ اغْتَلَى  
 يُعْقَلُ مَعْنَاهُ لِمَا لَنْ يُفْهَمَا  
 لَوْ مُرْسَلًا أَوْ قَدْ رَأَاهُ الْأَكْثَرُ  
 ثَالِثُهَا إِنْ كَانَ ذَا انْتِسَابِ  
 رَابِعُهَا إِنْ أَحَدَ الشَّيْخَيْنِ  
 فِي الْجَلِّ وَالتَّحْرِيمِ وَالْقَضَا عَلِي  
 الشَّافِعِيُّ فِي الْفُرُوضِ قَدَمًا  
 وَفِي سِوَاهَا قَبْلَهُ ابْنُ جَبَلٍ  
 وَقُدَمَ الْحَالِي عَنِ النَّزَاعِ  
 صَحَابَةَ وَالْكُلُّ وَالَّذِي انْقَرَضَ  
 يَقْوَى دَلِيلُ الْأَضَلِّ أَوْ عَلَى السَّنَنِ  
 يُقْطَعُ بِالْعِلَّةِ أَوْ يَغْلِبُ ظَنُّ  
 وَذَاتِ أَضْلَيْنِ عَلَى الْمَرْضِيِّ  
 أَوْ صَافِيهَا وَقِيلَ عَكْسُ ذِي وَتِي

- ١٢٤٠ - وَذَاتِ الْإِحْتِيَاظِ وَالْعُمُومِ فِي  
 ١٢٤١ - وَمَا يُوَافِقُ أَصُولًا عِدَّةَ  
 ١٢٤٢ - وَمَا تُبَوِّئُهَا بِإِجْمَاعٍ فَنَصَّ  
 ١٢٤٣ - فَالْسَّبْرِ فَالْمُنَاسَبَاتِ فَالشَّبْهَةِ  
 ١٢٤٤ - النَّصِّ فَالْإِجْمَاعِ قَبِيلَ وَاجْعَلَ  
 ١٢٤٥ - وَعِلَّةً عَلَى دَلَالَةِ رَجَحِ  
 ١٢٤٦ - وَالْوَصْفِ لِلْحَقِيقَةِ الْمَعْرِضِ  
 ١٢٤٧ - ثُمَّ الْوُجُودِ وَالْبَسِيطِ رُجْحًا  
 ١٢٤٨ - فِيهَا اطرَادٌ وَانْعِكَاسٌ فَاطرَادُ  
 ١٢٤٩ - مَعَ غَيْرِهَا نَالِثُهَا سَيَّانِ  
 ١٢٥٠ - وَفِي حُدُودِ الشَّرْعِ قَدَمٌ مُلْتَزِمِ  
 ١٢٥١ - قَبِيلِ الْأَخْصِ وَوِفَاقِ النَّقْلِ صَحِّ  
 ١٢٥٢ - وَلَيْسَ لِلْمُرْجَحِ انْحِصَارُ
- أَضْلٍ وَفِي التَّغْلِيلِ لَمْ يُخْتَلَفِ  
 أَوْ عِلَّةٌ أُخْرَى وَبَعْضُ رَدِّهِ  
 قَطْعًا فَظَنَّا فَبِإِيْمَاءٍ تُخَصِّصُ  
 فَالدَّوْرَانِ وَحَكَاؤِ فِي الْمَرْتَبَةِ  
 الدَّوْرَانِ بَعْدَ سَبْرِهَا يَلِي  
 وَغَيْرُ ذِي تَرَكُّبٍ عَلَى الْأَصْحِ  
 وَبَعْدَهُ الْعُرْفِيُّ فَالشَّرْعِيُّ  
 عَلَى سِوَاهُمَا وَمَا قَدْ وَضَحَا  
 فَقَطَّ وَفِي الْقَاصِرَةِ الْخِلَافُ بَادُ  
 وَزَائِدُ فُرُوعُهَا قَوْلَانِ  
 الْأَعْرَفِ الذَّاتِي الصَّرِيحِ وَالْأَعْمِ  
 وَمَا الطَّرِيقُ لِاِكْتِسَابِهِ رَجَحِ  
 وَقُوَّةُ الظَّنِّ هُوَ الْمَثَارُ



## الكتاب السابع

## في الاجتهاد

- ١٢٥٣ - بَدُلُ الْفَقِيهِ الْوُسْعَ فِي تَحْصِيلِ  
 ١٢٥٤ - ثُمَّ الْفَقِيهِ اسْمٌ عَلَى الْمُجْتَهِدِ  
 ١٢٥٥ - مَلَكَهُ يُدْرِكُ مَعْلُومَ بِهَا  
 ١٢٥٦ - إِلَى الضَّرُورِيِّ فَقِيهِ النَّفْسِ لَوْ  
 ١٢٥٧ - يَدْرِي دَلِيلَ الْعَقْلِ وَالتَّكْلِيفَ بِهِ  
 ١٢٥٨ - مِنْ لُغَةٍ وَالنَّحْوِ وَالْمَعَانِي  
 ١٢٥٩ - وَمِنْ كِتَابٍ وَالْأَحَادِيثِ الَّذِي  
 ١٢٦٠ - وَحَقَّقَ السُّبُكِيُّ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ  
 ١٢٦١ - أَحَاطَ بِالْمُعْظَمِ مِنْ قَوَاعِدِ  
 ١٢٦٢ - وَلِيُعْتَبَرَ قَالَ<sup>(١)</sup> لِفِعْلِ الْاجْتِهَادِ  
 ١٢٦٣ - أَنْ يَعْرِفَ الْإِجْمَاعَ كَيْ لَا يَخْرِفَا  
 ١٢٦٤ - وَنَاسِخَ الْكُلِّ وَمَنْسُوحًا وَمَا  
 ١٢٦٥ - وَحَالَ رَاوِي سُنَّةٍ وَنَكَتِي  
 ١٢٦٦ - لَا الْفِقْهَ وَالْكَلامَ وَالْحُرِّيَّةَ  
 ١٢٦٧ - وَالْبَحْثَ عَنْ مَعَارِضٍ فَلْيَقْتَنِي  
 ١٢٦٨ - وَدُونَهُ مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مَنْ  
 ظَنَّ بِالْأَحْكَامِ مِنَ الدَّلِيلِ  
 الْبَالِغِ الْعَاقِلِ وَالْعَقْلَ اخْتَدِ  
 وَقِيلَ الْإِذْرَاكُ وَقِيلَ مَا انْتَهَى  
 يَنْفِي الْقِيَّاسَ لَوْ جَلِيًّا قَدْ رَأَوْا  
 حَلًّا مِنَ الْأَلَاتِ وَسَطَى رُتْبَهُ  
 وَمِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْبَيَانِ  
 يَخُصُّ الْأَحْكَامَ بِدُونِ حِفْظِ ذِي  
 مَنْ هَذِهِ مَلَكَهُ لَهُ وَقَدْ  
 حَتَّى ارْتَقَى لِلْفَهْمِ لِلْمَقَاصِدِ  
 لَا كَوْنِهِ وَضْفًا عَدَا فِي الشَّخْصِ بَادٍ  
 وَسَبَبَ النُّزُولِ قُلْتُ أَطْلَقًا  
 صُحِّحَ وَالْأَحَادَ مَعَ ضِدِّهِمَا  
 الْآنَ بِالرُّجُوعِ لِلْمُصَنَّفِ  
 وَلَا الذُّكُورَةَ وَلَا الْعَدَالَتَهُ  
 وَاللَّفْظُ هَلْ مَعَهُ قَرِينَةٌ تَفِي  
 يُمَكِّنُ تَخْرِيجَ الْوُجُوهِ حَيْثُ عَنِ

(١) فاعله ضمير السبكي كما بيته في الشرح.

- ١٢٦٩ - عَلَى نُصُوصٍ عَنِ إِمَامِهِ حَدَا  
 ١٢٧٠ - الْمُتَبَحَّرُ الَّذِي تَمَكَّنَا  
 ١٢٧١ - وَالْمُرْتَضَى تَجَزَّى الْإِجْتِهَادِ  
 ١٢٧٢ - ثَالِثُهَا فِي الْحَرْبِ وَالْأَرَا فَقَدْ  
 ١٢٧٣ - وَعَضْرِهِ ثَالِثُهَا بِإِذْنِهِ  
 ١٢٧٤ - وَقِيلَ لِلْوَلَاةِ قِيلَ وَالْبَعِيدِ  
 وَدُونَهُ مُجْتَهِدُ الْفَتَوَى وَذَا  
 مِنْ كَوْنِهِ رَجَحَ قَوْلًا وَهُنَا  
 وَجَائِزٌ وَوَأَقِعَ لِلْهَادِي  
 وَالرَّابِعُ الْوَقْفُ وَلِلْخَطَا فَقَدْ  
 مُصْرَحًا قِيلَ وَلَوْ بِضَمْنِهِ  
 وَفِي الْوُقُوعِ الْبُعْدُ وَالْوَقْفُ مَزِيدُ

## (مسألة)

- ١٢٧٥ - وَاحِدٌ الْمُصِيبُ فِي أَحْكَامِ  
 ١٢٧٦ - مُخْطِئٌ أَثِيمٌ كَافِرٌ لَمْ يُعْذِرِ  
 ١٢٧٧ - لَا إِثْمَ فِي الْعَقْلِيِّ ثُمَّ الْمُنتَقَى  
 ١٢٧٨ - وَقِيلَ زَادَ الْعَنْبَرِيُّ كُلُّ مُصِيبٍ  
 ١٢٧٩ - كُلُّ لَدَى صَاحِبِي النُّعْمَانِ  
 ١٢٨٠ - فَذَانِ قَالَا إِنَّ حُكْمَ اللَّهِ  
 ١٢٨١ - وَالْأَوْلُونَ ثُمَّ أَمْرٌ لَوْ حَكَمَ  
 ١٢٨٢ - أَصَابَ لَا حُكْمًا وَلَا انْتِهَاءً  
 ١٢٨٣ - وَالْأَكْثَرُونَ وَاحِدٌ وَفِيهِ  
 ١٢٨٤ - أَمَارَةٌ وَقِيلَ لَا وَالْمُعْتَمَدُ  
 ١٢٨٥ - وَأَنَّ مَنْ أَخْطَأَهُ لَا يَأْتُمُ  
 ١٢٨٦ - وَفَرَّدَ الْمُصِيبُ بِالْإِجْمَاعِ  
 ١٢٨٧ - وَنَفِي إِثْمٍ مُخْطِئٍ ذُو الْإِنْتِقَا  
 عَقْلِيَّةٌ وَمُنْكَرُ الْإِسْلَامِ  
 وَقَدْ رَأَى الْجَاحِظُ ثُمَّ الْعَنْبَرِيُّ  
 إِنَّ يَكُ مُسْلِمًا وَقِيلَ مُطْلَقًا  
 وَفِي الَّتِي لَا قَاطِعَ فِيهَا يُصِيبُ  
 وَالْبَازِ وَالشَّيْخِ وَبِاقِلَانِي  
 تَابِعَ ظَنَّهُ بِلَا اشْتِبَاهِ  
 كَانَ بِهِ مَنْ لَمْ يُصَادِفْهُ اتَّسَمَ  
 بَلِ اجْتِهَادًا فِيهِ وَابْتِدَاءً  
 لِلَّهِ حُكْمٌ قَبْلَهُ عَلَيْهِ  
 كُفِّفَ أَنْ يُصِيبَهُ مَنْ اجْتَهَدَ  
 بَلِ أَجْرُهُ لِقَضِيهِ مُنْحَتِمٌ  
 مَعَ قَاطِعٍ وَقِيلَ بِالنِّزَاعِ  
 وَإِنْ يُفْضَرُ فَعَلَيْهِ اتَّفَقَا

## (مسألة)

- ١٢٨٨ - لَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ بِالْإِجْتِهَادِ  
 قَطْعًا فَإِنْ خَالَفَ نَصًّا بَادِي

أَوْ حُكْمُهُ بِغَيْرِ رَأْيِهِ يَفِي  
يُنْقَضُ وَإِنْ يَنْكِحُ وَمَا أَشْهَدَهُ  
إِمَامِهِ فِي حَظَرِهَا خُلِفَتْ حَكْوًا  
إِعْلَامٌ مُسْتَفْتٍ بِهِ كَيْمَا انْقَلَبَ  
يَتَلَفُ فَإِنْ لِقَاطِعٍ فَالزِمَا

١٢٨٩ - أَوْ ظَاهِرًا وَلَوْ قِيَّاسًا لَا حَفِي  
١٢٩٠ - أَوْ بِخِلَافِ نَصٍّ مَنْ قَلَّدَهُ  
١٢٩١ - ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادٌ مِنْهُ أَوْ  
١٢٩٢ - وَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ وَجَبَ  
١٢٩٣ - وَالْفِعْلُ لَا يُنْقَضُ وَلَا يَضْمَنُ مَا

## (مسألة)

احْكُمْ بِمَا تَشَاءُ أَوْ صَفِي  
شَرَعًا وَتَفْوِيضًا يُسَمَّى ذَالِكَا  
يَقَعُ عَلَى الْأَقْوَى وَمُوسَى قَدْ جَزَمَ  
تَغْلِيْقُ أَمْرٍ بِاخْتِيَارٍ مَنْ أَمْرُ

١٢٩٤ - يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلنَّبِيِّ  
١٢٩٥ - فَهَوَ صَوَابٌ وَيَكُونُ مُدْرَكًا  
١٢٩٦ - ثَالِثُهَا الْمَنْعُ لِعَالِمٍ وَلَمْ  
١٢٩٧ - نَظِيرُ هَذَا الْخُلْفُ فِي أَضَلِّ شَهْرٍ

## (مسألة)

حَيْثُ دَلِيلُهُ عَلَيْهِ مَا زُكِنَ  
وَقِيلَ إِنْ بَانَ انْتِفَا الْفَسَادِ  
وَلَوْ يَكُونُ لَمْ يَصِرْ مُجْتَهِدًا  
إِنْ يَجْتَهِدُ وَظَنَّ لَا يُقَلَّدُ  
ثَالِثُهَا الْجَوَازُ لِلْقَاضِي وَضَحَّ  
أَعْلَى وَقِيلَ فِي الَّذِي لَهُ جَرَى

١٢٩٨ - الْحَدُّ لِلتَّقْلِيدِ أَخْذُ الْقَوْلِ مِنْ  
١٢٩٩ - وَلَا زِمٌ لِغَيْرِ ذِي اجْتِهَادِ  
١٣٠٠ - وَقِيلَ مَا لِعَالِمٍ أَنْ قَلَّدَا  
١٣٠١ - قِيلَ وَلَا الْعَامِيَّ وَالْمُجْتَهِدُ  
١٣٠٢ - كَذَاكَ إِنْ لَمْ يَجْتَهِدْ عَلَى الْأَصْح  
١٣٠٣ - وَقِيلَ لِلضُّيْقِ وَقِيلَ إِنْ يَرَى

## (مسألة)

مَا يَقْتَضِي الرُّجُوعَ أَوْ مَا ذَكَرَا  
حَتْمًا عَلَى الْمَشْهُورِ دُونَ مَنْ ذَكَرَ  
سُؤَالُهُ وَلَوْ تَبَاعَ مَيْتِ

١٣٠٤ - إِنْ يَتَكَرَّرُ حَادِثٌ وَقَدْ طَرَا  
١٣٠٥ - دَلِيلُهُ الْأَوَّلُ جَدَّدَ النَّظْرَ  
١٣٠٦ - وَهَكَذَا إِعَادَةُ الْمُسْتَفْتَى

## (مسألة)

- ١٣٠٧ - نَالِيهَا الْمُخْتَارُ فِي الْمَفْضُولِ جَازٌ  
تَقْلِيدُهُ إِنْ يَعْتَقِدُ سَاوَى وَمَا زُ  
١٣٠٨ - فَالْبَحْثُ عَنْ أَرْجَحِهِمْ لَا يَلْزَمُ  
أَوْ يَعْتَقِدُ رُجْحَانَ فَرِدَ مِنْهُمْ  
١٣٠٩ - فَلْيَتَعَيَّنِ وَالَّذِي عِلْمًا رَجَحَ  
فَوْقَ الَّذِي فِي وَرَعٍ عَلَى الْأَصَحِّ  
١٣١٠ - وَقُلْدَ الْمَيْتُ فِي الْقَوِيِّ  
نَالِيهَا بِشَرْطِ فَقْدِ الْحَيِّ

## (مسألة)

- ١٣١١ - وَجُورَ اسْتِفْتَاءٍ مَنْ قَدْ عُرِفَا  
أَهْلًا لَهُ أَوْ ظَنَّ حَيْثُ لَا خَفَا  
١٣١٢ - بِشُهْرَةِ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ  
أَوْ انْتِصَابِهِ وَالِاسْتِفْتَاءَ لَهُ  
١٣١٣ - وَلَوْ يَكُونُ قَاضِيًا وَقِيلَ لَا  
ذَا فِي الْمَعَامَلَاتِ لَا مَنْ جُهَلَا  
١٣١٤ - وَحَتْمُ بَحْثِ عِلْمِهِ وَالِاكْتِفَا  
بِالسُّرِّ وَالْوَاحِدِ فِي ذَا الْمُقْتَمَى  
١٣١٥ - وَجَازَ عَنْ مَأْخِذِهِ إِنْ يَسْأَلُ  
مُسْتَرْشِدًا وَلْيُبْدِ إِنْ كَانَ جَلِي

## (مسألة)

- ١٣١٦ - يَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُقَيَّدِ  
بِالْمَذْهَبِ الْإِفْتَاءَ فِي الْمُعْتَمَدِ  
١٣١٧ - نَالِيهَا لِفَقْدِهِ وَالرَّابِعُ  
جَازَ لِمَنْ قَلَدَ وَهُوَ الْوَاقِعُ  
١٣١٨ - وَالْمَنَعُ لِلْعَامِيِّ مُطْلَقًا وَلَوْ  
دَلِيلُهَا نَصٌّ عَلَى الْأَقْوَى رَأَوَا  
١٣١٩ - جَازَ خُلُوقُ الْعَصْرِ عَنْ مُجْتَهِدِ  
وَمُطْلَقًا يَمْنَعُ قَوْمُ أَحْمَدِ  
١٣٢٠ - وَابْنُ دَقِيقِ الْعَبِيدِ لَا إِنْ أَتَتْ  
أَشْرَاطُهَا وَالْمُرْتَضَى لَمْ يَنْبُتِ  
١٣٢١ - إِذَا بِقَوْلِ مُفْتٍ الْعَامِيِّ عَمَلٌ  
لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ إِجْمَاعًا نُقِلَ  
١٣٢٢ - وَقِيلَ بِالْإِفْتَاءِ يَلْزَمُ الْعَمَلُ  
وَقِيلَ بِالشُّرُوعِ قِيلَ أَوْ حَصَلَ  
١٣٢٣ - مِنْهُ التِّزَامُ وَرَأَى السَّمْعَانِي  
إِنْ مَالَتِ النَّفْسُ لِلِالْظَمِئْتَانِ  
١٣٢٤ - وَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي إِنْ فَقَدَ  
سِوَاهُ وَالتَّخْيِيرَ جَوِّزَ إِنْ وُجِدَ

- ١٣٢٥ - وَصُحِّحَ الْجَوَازُ فِي حُكْمِ سِوَاهُ  
 ١٣٢٦ - أَرْجَحَ أَوْ مُسَاوِيًا وَإِنَّ لَهُ  
 ١٣٢٧ - نَائِلَهَا لَا الْبَغْضَ وَالتَّتَبُّعَ

## (مسألة)

- ١٣٢٨ - يَمْتَنَعُ التَّقْلِيدُ فِي الْعَقَائِدِ  
 ١٣٢٩ - وَالْعَنْبَرِي جَوَّزَهُ وَقَدْ حَظَرَ  
 ١٣٣٠ - ثُمَّ عَلَى الْأَوَّلِ إِنْ يُقْلَدِ  
 ١٣٣١ - لَكِنْ أَبُو هَاشِمٍ لَمْ يَعْتَبِرِ  
 ١٣٣٢ - قَالَ الْقُشَيْرِيُّ عَلَيْهِ مُفْتَرَى  
 ١٣٣٣ - بِغَيْرِ حُجَّةٍ بِأَذْنَى وَهُمْ  
 ١٣٣٤ - فَلْيَجْزِمِ الْعَقْدَ وَلَا يُنَاكِثُ  
 ١٣٣٥ - صَانِعُهُ اللَّهُ الَّذِي تَوَحَّدا  
 ١٣٣٦ - وَالْوَاحِدُ الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَنْقَسِمُ  
 ١٣٣٧ - وَذَاتُهُ كُلُّ الذَّوَاتِ نَافِتِ  
 ١٣٣٨ - وَاخْتَلَفُوا هَلْ عِلْمُهَا فِي الْآخِرَةِ  
 ١٣٣٩ - لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا بِجِسْمٍ  
 ١٣٤٠ - وَلَمْ يَزَلْ سُبْحَانَهُ وَلَا مَكَانَ  
 ١٣٤١ - وَأَحَدَتْ الْعَالَمَ لَا لِمَنْفَعَةٍ  
 ١٣٤٢ - فَهُوَ لِمَا يُرِيدُ فَعَالٌ وَلَا  
 ١٣٤٣ - وَلَيْسَ شَيْءٌ مِثْلَهُ ثُمَّ الْقَدْرُ  
 ١٣٤٤ - وَوَاجِبٌ تَنْزِيهِهِ الْإِعْتِقَادِ  
 ١٣٤٥ - وَنَصٌّ فِي إِحْيَائِهِ الْعَزَالِي
- لِلْفَخْرِ وَالْأُسْتَاذِ ثُمَّ الْأَمِيدِي  
 أَسْلَفْنَا كَالشَّافِعِيِّ فِيهَا النَّظْرُ  
 فَمُؤْمِنٌ عَاصٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ  
 إِيْمَانُهُ وَقَدْ عُزِّي لِلْأَشْعَرِيِّ  
 وَالْحَقُّ إِنْ يَأْخُذُ بِقَوْلِ مَنْ عَرَى  
 لَمْ يَكْفِهِ وَيَكْتَفِي بِالْجَزْمِ  
 بِأَنَّ الْعَالَمَ حَقًّا حَادِثٌ  
 قَدِيمٌ أَيْ مَا لَوْجُودِهِ ابْتِدَا  
 وَلَا يُشَبَّهُ بِوَجْهِ قَدْ رُسِمَ  
 وَعِلْمُهَا لِلْخَلْقِ غَيْرُ ثَابِتِ  
 يُمَكِّنُنَا قَوْلَانِ لِلْأَشَاعِرَةِ  
 أَوْ عَرَضِ كَاللُّونِ أَوْ كَالطَّغَمِ  
 مُنْفَرِدًا فِي ذَاتِهِ وَلَا زَمَانَ  
 يَرُومُهَا وَلَوْ يَشَا مَا اخْتَرَعَهُ  
 يَلْزَمُهُ شَيْءٌ تَعَالَى وَعَلَا  
 مِنْهُ الَّذِي يَخْدُثُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ  
 عَنِ الْحُلُولِ وَعَنِ اتِّحَادِ  
 مَنْ قَالَ هَذَا فَاسِدُ الْخَيَالِ

- ١٣٤٦ - قُدْرَتُهُ لِكُلِّ مَا لَمْ يَسْتَحِلْ  
 ١٣٤٧ - لِكُلِّ كَلْبِيٍّ وَجُرَيْبِيٍّ<sup>(١)</sup> وَسُكُونُ  
 ١٣٤٨ - أَوْ لَا فَلَا يُرِيدُ وَالْبَقَاءُ  
 ١٣٤٩ - لَمْ يَزَلِ الْبَارِي بِأَسْمَاءِ الْعُلَى  
 ١٣٥٠ - دَلَّ عَلَيْهَا الْفِعْلُ مِنْ إِرَادَةِ  
 ١٣٥١ - أَوْ كَوْنُهُ مُنْزَهَاً عَنِ الْغَيْرِ  
 ١٣٥٢ - أَسْمَاؤُهُ سُبْحَانَهُ مُوقَّفَهُ  
 ١٣٥٣ - وَيُكْتَفَى بِمَرَّةٍ وَالْمَضْدَرِ  
 ١٣٥٤ - وَمَا أَتَى بِهِ الْهُدَى وَالسَّنَنُ  
 ١٣٥٥ - بِهَا كَمَا جَاءَتْ مُنْزَهِينَا  
 ١٣٥٦ - وَالْجَهْلُ بِالتَّفْصِيلِ لَيْسَ يَقْدَحُ  
 ١٣٥٧ - كَلَامُهُ الْقُرْآنُ لَيْسَ يُخْلَقُ  
 ١٣٥٨ - أَلْسُنَنَا بِهِ وَفِي الْمَصَاحِفِ  
 ١٣٥٩ - يُثِيبُ بِالطَّوْعِ وَبِالْعِضْيَانِ  
 ١٣٦٠ - لِمَا عَدَا الشُّرْكَ وَلِلْبَارِي الْبَدِيعِ  
 ١٣٦١ - وَضُرُّ أَطْفَالِ الْوَرَى وَالْعُجْمِ  
 ١٣٦٢ - وَالْخُلْفُ فِي ذُرِّيَّةِ الْكُفَّارِ  
 ١٣٦٣ - وَقِيلَ بِالْبَرْزَخِ وَالْمَصِيرِ  
 ١٣٦٤ - وَقِيلَ بِالْوَقْفِ وَوُلْدِ الْمُسْلِمِ  
 ١٣٦٥ - يَرَاهُ فِي الْمَوْقِفِ ذُو الْإِيمَانِ  
 ١٣٦٦ - وَالْخُلْفُ فِي الْجَوَازِ فِي الدُّنْيَا وَفِي
- وَعِلْمُهُ لِكُلِّ مَعْلُومٍ شَمِلُ  
 يُرِيدُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكُونُ  
 لَيْسَ لَهُ بَدْءٌ وَلَا انْتِهَاءُ  
 وَبِصِفَاتِ ذَاتِهِ وَهِيَ الْأَلَى  
 عِلْمُ حَيَاةٍ قُدْرَةٌ مَشَاءَةٌ  
 سَمِعَ كَلَامَ وَالْبَقَاءُ وَالْبَصْرُ  
 ثَالِثُهَا الْإِسْمُ فَقَطَّ دُونَ الصِّفَةِ  
 وَالْفِعْلُ وَالْمُظَنُّونَ فِي الْمُعْتَبَرِ  
 مِنَ الصِّفَاتِ الْمُشْكَلَاتِ نُومُنُ  
 مُفَوِّضِينَ أَوْ مُؤَوَّلِينَ  
 بِالِاتِّفَاقِ وَالسُّكُوتِ أَضْلَحُ  
 وَهُوَ بِلاَ تَجَوُّزٍ مَا تَنْطِقُ  
 خُطٌّ وَمَحْفُوظٌ بِصَدْرِ الْعَارِفِ  
 عَاقِبَ أَوْ يُنْعَمُ بِالْغُفْرَانِ  
 إِثَابَةُ الْعَاصِي وَتَعْدِيبُ الْمُطِيعِ  
 وَيَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ بِالظُّلْمِ  
 قِيلَ بِجَنَّةٍ وَقِيلَ النَّارِ  
 تُرْبًا وَالِامْتِحَانُ عَنْ كَثِيرِ  
 فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ بِإِجْمَاعِ نَمِي  
 وَحَسَبَ الْمَقَامِ فِي الْجِنَانِ  
 نَوْمٌ وَفِي الْوُقُوعِ لِلْهَادِيِ اقْتَفِي

(١) خالف في ذلك الفلاسفة الضالون، فقالوا: لا يعلم الجزئيات.

- ١٣٦٧ - مَنْ كَتَبَ اللَّهُ سَعِيداً فِي الْأَزَلِ
- ١٣٦٨ - وَهَكَذَا الشَّقِيّ وَالَّذِي عَلِمَ
- ١٣٦٩ - وَلَمْ يَزَلْ عَيْنُ الرِّضَا مِنْهُ عَلَى
- ١٣٧٠ - ثُمَّ الرِّضَا مِنْهُ مَعَ الْمَحَبَّةِ
- ١٣٧١ - فَلَيْسَ يَرْضَى الْكُفْرَ لِلْعِبَادِ
- ١٣٧٢ - هُوَ الَّذِي يَرْزُقُ ثُمَّ الرِّزْقُ مَا
- ١٣٧٣ - بِيَدِهِ الْهُدَى مَعَ الْإِضْلَالِ
- ١٣٧٤ - وَالْإِهْتِدَاءَ الْإِيمَانَ وَالتَّوْفِيقَ
- ١٣٧٥ - الْخَلْقَ لِلْقُدْرَةِ وَالدَّاعِيَةَ
- ١٣٧٦ - وَضِدَّهُ الْخِذْلَانَ وَاللُّطْفَ الَّذِي
- ١٣٧٧ - وَالْخَتْمَ وَالطَّبْعَ مَعَ الْأَكِنَّةِ
- ١٣٧٨ - أَرْسَلَ لِأَنَامٍ رُسُلًا وَافِرَةَ
- ١٣٧٩ - وَخَصَّ مِنْ بَيْنِهِمْ مُحَمَّدًا
- ١٣٨٠ - وَبَعَثَهُ لِلثَّقَلَيْنِ أَجْمَعَيْنِ
- ١٣٨١ - يَلِيهِ إِبْرَاهِيمُ ثُمَّ مُوسَى
- ١٣٨٢ - وَهُمْ أَوْلُو الْعَرْزِ فَمُرْسَلُو الْأَنَامِ
- ١٣٨٣ - وَاخْتَلَفْتُ فِي خَضِرِ أَهْلِ الثَّقُولِ
- ١٣٨٤ - لُقْمَانَ ذِي الْقَرْنَيْنِ حَوًّا مَرِيماً
- ١٣٨٥ - مُعْجَزَةُ الرَّسُولِ أَمْرٌ خَارِقٌ
- ١٣٨٦ - وَلَمْ يَكُنْ عَوْرِضَ وَالْإِيمَانَ
- ١٣٨٧ - وَإِنَّمَا بِالنُّطْقِ مِمَّنْ قَدْ قَدَرَ
- ١٣٨٨ - وَالنُّطْقُ شَرْطٌ فِيهِ عِنْدَ الْخَلْفِ
- فَهُوَ السَّعِيدُ ثُمَّ بَعْدُ لَا بَدَلَ
- بِأَنَّهُ يَمُوتُ مُؤْمِناً سَلِمَ
- شَيْخِ الثَّقَى الصِّدِّيقِ زَادَهُ عَلَا
- غَيْرُ الْمَشِيئَةِ مَعَ الْإِرَادَةِ
- وَفَعَلُهُ مِنْهُمْ عَلَى الْمُرَادِ
- يَحْصُلُ مِنْهُ النَّفْعُ لَوْ مُحَرَّمًا
- أَيَّ خَلْقٍ الْإِهْتِدَاءِ وَالضَّلَالِ
- فِيمَا هُوَ الْأَشْهُرُ وَالتَّحْقِيقُ
- لِطَاعَةٍ وَقِيلَ خَلَقَ الطَّاعَةَ
- بِهِ صَلاَحُ الْعَبْدِ آخِراً خُذِ
- الْخَلْقُ فِي الْقُلُوبِ لِلضَّلَالَةِ
- بِالْمُعْجَزَاتِ الظَّاهِرَاتِ الْوَافِرَةَ
- بِأَنَّهُ خَاتَمُهُمْ وَالْمُبْتَدَأُ
- وَفَضْلُهُ عَلَى جَمِيعِ الْعَالَمِينَ
- وَنُوحٌ وَالرُّوحُ الْكَرِيمُ عِيسَى
- فَالْأَنْبِيَاءُ فَالْمَلَائِكُ الْكِرَامُ
- قِيلَ وَلِيٌّ وَنَبِيٌّ وَرَسُولٌ
- وَالْمَنْعُ فِي الْجَمِيعِ رَأْيُ الْمُعْظَمِ
- لِعَادَةِ مَعَ ادِّعَاءِ مُوَافِقُ
- تَصَدِّيقُ قَلْبِ أَيِّ الْإِظْمِئْتَانِ
- بِكَلِمَةِ الشَّهَادَتَيْنِ يُعْتَبَرُ
- وَمِنْهُ شَطْرٌ عِنْدَ جُلِّ السَّلَفِ

- ١٣٨٩ - وَجَازَ أَنْ يَقُولَ إِنِّي مُؤْمِنٌ  
 ١٣٩٠ - بَلْ هُوَ أَوْلَىٰ عِنْدَ جُلِّ السَّلَفِ  
 ١٣٩١ - وَالْمُرْتَضَىٰ عَنِ عُظَمَاءِ الشَّانِ  
 ١٣٩٢ - وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ الْإِسْلَامُ  
 ١٣٩٣ - بَعْدَ حُصُولِ ذَيْنِ بِالْإِحْسَانِ  
 ١٣٩٤ - وَالْفِسْقُ لَا يُزِيلُ الْإِيمَانَ وَلَا  
 ١٣٩٥ - أَوْلُ شَافِعٍ وَمَنْ يُشْفَعُ  
 ١٣٩٦ - وَلَا يَمُوتُ الْمَرْءُ إِلَّا بِالْأَجَلِ  
 ١٣٩٧ - وَفِي فَنَاهَا قَبْلَ بَعْثِ حَصَلَا  
 ١٣٩٨ - وَشَهَرُوا بَقَاءَ عَجَبِ الذَّنْبِ  
 ١٣٩٩ - وَالرُّوحُ عَنْهَا أَمْسَكَ النَّبِيُّ مَعِ  
 ١٤٠٠ - حَقُّ كَرَامَاتٍ لِلْأَوْلِيَاءِ  
 ١٤٠١ - لِوَلَدٍ بِدُونِ وَالِدٍ وَمَا  
 ١٤٠٢ - وَلَا تَرَىٰ تَكْفِيرَ أَهْلِ الْقِبْلَةِ  
 ١٤٠٣ - مِنْ الْقُرُوضِ النَّصْبُ لِلْإِمَامِ  
 ١٤٠٤ - حَقُّ عَذَابِ الْقَبْرِ كَالسُّؤَالِ  
 ١٤٠٥ - وَالْحَشْرُ مَعَ مَعَادِنَا الْجِسْمَانِي  
 ١٤٠٦ - وَالنَّارُ وَالْجَنَّةُ مَخْلُوقَانِ  
 ١٤٠٧ - طُلُوعُ شَمْسِهَا وَمَعَهَا الْقَمَرُ  
 ١٤٠٨ - وَيَخْرُجُ الدَّجَالُ ثُمَّ يَنْزِلُ  
 ١٤٠٩ - وَالْحَسْفُ وَالِدَابَّةُ وَالِدُخَانُ  
 ١٤١٠ - وَأَفْضَلُ الْأُمَّةِ صِدِّيقُ بِلِي
- إِنَّ شَاءَ رَبِّي خَشِيَّةٌ أَنْ يُفْتَنَ  
 وَأَنْكَرَ الْقَوْلَ بِهَذَا الْحَنْفِي  
 قَبُولُهُ لِلزَّيْدِ وَالنُّقْصَانِ  
 وَشَرْطُهُ الْإِيمَانَ وَالْتِمَامَ  
 أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى الْعِيَانِ  
 يُخَلِّدُ الْفَاسِقُ فِيهَا لِلْمَلَا  
 نَبِيْنَا وَهُوَ الْمَقَامُ الْأَرْفَعُ  
 وَالنَّفْسُ بَعْدَ الْمَوْتِ تَبْقَى لِلْمِلَلِ  
 تَرَدُّدٌ وَصَحْحُ السُّبُكِيِّ لَا  
 وَالْمُزْنِي يَبْلَى وَأَوْلُ تُصَبِّ  
 سُؤَالِهِ فَلَا تَخْضُ فِيهَا وَدَعُ  
 قَالَ الْقُشَيْرِيُّ بِلَا انْتِهَاءِ  
 أَشْبَهَهُ قِيلَ وَهَذَا الْمُعْتَمَى  
 وَلَا الْخُرُوجَ أَيَّ عَلَى الْأَيْمَةِ  
 وَلَوْ لِمَفْضُولٍ عَلَى الْأَنَامِ  
 لِمَنْ عَدَا الشَّهِيدِ وَالْأَطْفَالَ  
 وَالْحَوْضِ وَالصَّرَاطِ وَالْمِيزَانَ  
 الْيَوْمَ وَالْأَشْرَاطُ ذَاتُ الشَّانِ  
 مِنْ مَغْرِبٍ بَعْدَ ثَلَاثِ تُنْظَرُ  
 عَيْسَىٰ وَفِي رَمْلَةٍ لُدُّ يَقْتُلُ  
 وَبَعْدَ هَذَا يُرْفَعُ الْقُرْآنُ  
 فَعَمَرَ فَالْأَمَوِيُّ فَعَلِي

- ١٤١١ - فَسَائِرُ الْعَشْرَةِ فَالْبَدْرِيَّةُ  
 ١٤١٢ - وَأَفْضَلُ الْأَزْوَاجِ بِالتَّحْقِيقِ  
 ١٤١٣ - وَفِيهِمَا نَالِثُهَا الْوَقْفُ وَفِي  
 ١٤١٤ - وَالْمُرْتَضَى تَقْدُمُ الزُّهْرَاءِ  
 ١٤١٥ - وَمَا بِهِ عَائِشَةُ قَدْ رُمِيَتْ  
 ١٤١٦ - ثُمَّ الَّذِي بَيْنَ الصَّحَابَةِ شَجَرُ  
 ١٤١٧ - وَالشَّافِعِي وَمَالِكٌ وَالْحَنْظَلِي  
 ١٤١٨ - وَابْنُ عُيَيْنَةَ مَعَ الثُّورِيِّ  
 ١٤١٩ - وَالظَّاهِرِيُّ وَسَائِرُ الْأَيْمَةِ  
 ١٤٢٠ - وَالْأَشْعَرِيُّ الْحُجَّةُ الْمُعْظَمُ  
 ١٤٢١ - وَإِنَّ مَا كَانَ الْجُنَيْدُ يَلْزَمُ

## (خاتمة)

- ١٤٢٢ - أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ  
 ١٤٢٣ - دَلِيلُهُ وَقِيلَ أَوَّلُ النَّظَرِ  
 ١٤٢٤ - وَمَنْ تَكُونُ نَفْسُهُ أَبِيَّةَ  
 ١٤٢٥ - وَمَنْ يَكُونُ عَارِفًا بِرَبِّهِ  
 ١٤٢٦ - رَجَا وَخَافَ فَأَصَاحَ فَارْتَكَبَ  
 ١٤٢٧ - أَحَبَّهُ اللَّهُ فَكَانَ عَقْلُهُ  
 ١٤٢٨ - وَاعْتَدَهُ مِنْ أَوْلِيَاءِهِ إِنْ دَعَا  
 ١٤٢٩ - أَمَّا الَّذِي هَمَّتْهُ دَنِيَّةُ  
 ١٤٣٠ - فَفُوقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَ يَجْهَلُ  
 ١٤٣١ - فَخُذْ صَلاَحًا بَعْدَ أَوْ فَسَادًا
- مَعْرِفَةُ اللَّهِ وَقِيلَ الْفِكْرُ فِي  
 وَقِيلَ قَضَاهُ إِلَيْهِ الْمُعْتَبَرُ  
 يَجْنَحُ لِلْمَرَاتِبِ الْعَلِيَّةِ  
 مُصَوِّرًا لِبُعْدِهِ وَقُرْبِهِ  
 مَأْمُورُهُ وَمَا نَهَى عَنْهُ اجْتَنَبَ  
 وَسَمِعَهُ وَيَدُهُ وَرِجْلُهُ  
 أَجَابَهُ أَوْ اسْتَعَاذَهُ كَفَّاهُ  
 فَلَا مُبَالَاهُ لَهُ سَنِيَّةُ  
 وَتَحْتَ سُبُلِ الْمَارِقِينَ يَدْخُلُ  
 وَشَفْوَةٌ تُرَدِّدُكَ أَوْ إِسْعَادًا

- ١٤٣٢ - وَقُرْبًا أَوْ بُعْدًا وَسُخْطًا أَوْ رِضًا  
 ١٤٣٣ - وَزِنٌ بِشَرِّهِ كُلِّ أَمْرٍ خَاطِرٍ  
 ١٤٣٤ - فَإِنْ تَخَفَ وَقُوعَهُ عَلَى صِفَتِهِ  
 ١٤٣٥ - فَحَاجَةٌ اسْتِغْفَارِنَا إِلَيْهِ لَا  
 ١٤٣٦ - مِنْ ثَمَّ قَالَ الشُّهُرُورِيُّ اعْمَلْ وَإِنْ  
 ١٤٣٧ - وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا نَهَى عَنْهُ اخْذِرِ  
 ١٤٣٨ - وَالْهَمُّ وَالْحَدِيثُ مَغْفُورَانِ مَا  
 ١٤٣٩ - إِنْ لَمْ تُطِعْ فِي تَرْكِهَا الْأَمَّارَةَ  
 ١٤٤٠ - فَإِنْ فَعَلْتَ تَبَّ فَإِنْ لَمْ تُفْلِحِ  
 ١٤٤١ - فَلْتَتَذَكَّرْ هَازِمَ اللَّذَاتِ  
 ١٤٤٢ - أَوْ لِقِنُوطٍ فَاخْشَ مَقْتِ رَبِّكََا  
 ١٤٤٣ - وَاعْرِضْ عَلَى نَفْسِكَ تَوْبَةَ تَوْمٍ  
 ١٤٤٤ - وَشَرُّهَا الْإِفْلَاحُ وَالْعَزْمُ السَّنِي  
 ١٤٤٥ - وَصَحَّتِ التَّوْبَةُ قَالَ الْأَكْثَرُ  
 ١٤٤٦ - عَنْ أَيِّ ذَنْبٍ كَانَ لَوْ صَغِيرًا  
 ١٤٤٧ - وَإِنْ شَكَّكَتْ قِفَ فَتَرَكَ طَاعَةَ  
 ١٤٤٨ - مِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ مَنْ شَكَّ هَلْ  
 ١٤٤٩ - نَعَمْ عَلَى الصُّوفِيِّ تَرَكَ اللَّعِبِ  
 ١٤٥٠ - وَالْإِعْتِرَالُ فِي زَمَانِ الْفِتَنِ  
 ١٤٥١ - وَالصَّبْرُ وَالْيَقِينُ ثَمَّ الشُّكْرُ  
 ١٤٥٢ - وَتَرَكَهُ السُّؤَالُ وَالتَّوَكُّلُ  
 ١٤٥٣ - ثَالِثُهَا التَّفْصِيلُ وَالصَّوَابُ  
 وَجَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ أَوْ نَارَ لَطْيِ  
 فَإِنْ يَكُنْ يُؤَمَّرُ بِهِ فَبَادِرِ  
 مِنْهِيَّةٍ فَمَا عَلَيْكَ مِنْ سَفَهٍ  
 يُوجِبُ تَرْكَهُ بَلِ الذُّكْرُ عَلَا  
 خَشِيَتْ عُجْبًا ثَمَّ دَاوَاهُ وَزِنُ  
 فَإِنْ تَمَلَّ لِفِعْلِهِ فَاسْتَعْفِرِ  
 لَمْ يَكْ يَعْْمَلْ أَوْ بِهِ تَكَلَّمَ  
 فَجَاهِدْنَهَا وَشَنَّ الْعَارَةَ  
 لِلدُّوَةِ أَوْ كَسَلِ مُوسَعِ  
 وَفَجَاءَ الْمَمَاتِ وَالْفَوَاتِ  
 وَادُّكَّرْ عَظِيمَ عَفْوِهِ يَسْهُلُ بِكََا  
 وَمَا حَوَتْ مِنْ حَسَنِ وَهْيِ النَّدَمِ  
 أَنْ لَا يَعُودَ وَادْرَاكَ الْمُمْكِنِ  
 وَلَوْ يَكُونُ بَعْدَ نَقْضِ يَكْثُرُ  
 مَعَ فِعْلِهِ آخَرَ لَوْ كَبِيرًا  
 أَوْلَى مِنَ الْوُقُوعِ فِي مَفْسَدَةٍ  
 ثَلَاثٌ أَوْ يَنْقُصُ عَنْهُ مَا غَسَلَ  
 وَشَأْنُهُ الْإِيثَارُ لَا فِي الْقُرْبِ  
 مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ وَاجِبٍ وَالسَّنَنِ  
 وَالصَّمْتُ إِلَّا ذَاكِرًا وَالْفِكْرُ  
 وَالْكَسْبُ خُلْفٌ أَيُّ ذَيْنِ أَفْضَلُ  
 مَا خَالَفَ التَّوَكُّلَ اِكْتِسَابُ

أَفْضَلُ مِنْ فَقْرٍ وَمَالٍ لِلْعَفَافِ  
 وَرَجَّحُوا أَخْذَ الْمَلَا دُونَ الْخَلَا  
 وَتَرَكَ مُحْتَاجٍ لَهُ تَرْهَبُ  
 فَقَدْ عَدَا اللَّهُ بِرِزْقٍ كَافِلُهُ  
 فَفَرَّقَ أُمُورٍ فِي افْتِرَاقِهَا خَفَا  
 وَالْحُبُّ لِلَّهِ وَمَعَهُ الْمُنْجَلِي  
 وَالظَّنُّ وَالذَّعْوَةُ وَالرِّيَاسَةُ  
 وَالْإِجْتِهَادُ فِي اتِّبَاعِ وَالْعُلُوقِ  
 وَالْحَقْدِ وَالْوَجْدِ وَجُودٍ وَسَرَفِ  
 تَوَاضِعِ وَالْكَبْرِ وَالصِّيَانَةِ  
 وَهَكَذَا الرَّجَاءُ وَالْتِمَنِي  
 وَالصَّبْرُ مَعَ هَدِيَّةِ وَالرُّشُوعِ  
 وَبَلِّهِ فِي الْقَلْبِ وَالسَّلَامَةِ  
 بِذِكْرِ مَا يُمْنَحُهُ وَالْفَخْرِ  
 سُبْحَانَهُ خَالِقُ كَسْبِ عَبْدِهِ  
 إِبْدَاعِهِ تَضَلُّحُ فَاللَّهُ عَلَا  
 وَعَبْدُهُ مُكْتَسِبٌ لَا مُبْدِعُ  
 نَظْمًا<sup>(١)</sup> بَدِيعًا مُوجِزًا مُحَرَّرًا  
 بَعْدَ ثَمَانِمِائَةٍ لِلْهَجْرَةِ  
 إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فَنِّهَا كَمِثْلِهَا  
 مَا لَا مَزِيدَ عَنْهُ فِي الْجَمْعِ الْوَفِيِّ

١٤٥٤ - وَلَا إِدْخَارُ قُوتِ عَامٍ وَالْكَفَافِ  
 ١٤٥٥ - وَالْخُلْفُ فِي أَخْذِ وَتَرَكَ نُقْلًا  
 ١٤٥٦ - وَلَيْسَ مِنْ زَهَادَةٍ تَعْرُبُ  
 ١٤٥٧ - وَالْعِلْمُ خَيْرٌ مِنْ صَلَاةِ النَّافِلَةِ  
 ١٤٥٨ - وَالْمَرْءُ مُحْتَاجٌ إِلَى أَنْ يَعْرِفَا  
 ١٤٥٩ - كَالْفَرْقِ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالتَّوَكُّلِ  
 ١٤٦٠ - وَالنَّضْحِ وَالتَّائِبِ وَالْفِرَاسَةِ  
 ١٤٦١ - وَقُوَّةِ فِي أَمْرِ دِينٍ وَالْعُلُوقِ  
 ١٤٦٢ - وَالذُّلِّ وَالْعَفْوِ وَتِيهِ وَشَرَفِ  
 ١٤٦٣ - وَالْكَبْرِ وَالْهَيْبَةِ وَالْمَهَانَةِ  
 ١٤٦٤ - وَالْإِحْتِرَازِ مَعَ سُوءِ الظَّنِّ  
 ١٤٦٥ - وَرِقَّةِ وَجَزَعِ وَالْقَسْوَةِ  
 ١٤٦٦ - وَذِكْرِهِ لِلْحَالِ وَالشُّكَايَةِ  
 ١٤٦٧ - وَثِقَةِ وَغِرَّةِ وَالشُّكْرِ  
 ١٤٦٨ - وَكُلِّ أَمْرٍ وَقَعُ بِإِذْنِهِ  
 ١٤٦٩ - قَدَّرَ فِيهِ قُدْرَةَ لِلْكَسْبِ لَا  
 ١٤٧٠ - خَالِقُ لَا مُكْتَسِبُ مَا يَضْنَعُ  
 ١٤٧١ - وَتَمَّ مَا نَظَّمْتَهُ مُيسَّرًا  
 ١٤٧٢ - فِي عَامِ سَبْعَةِ وَسَبْعِينَ الَّتِي  
 ١٤٧٣ - أَرْجُوهُ قَرِيدَةً فِي أَهْلِهَا  
 ١٤٧٤ - حَوَتْ مِنَ الْأَضْلَيْنِ وَالتَّصَوُّفِ

- ١٤٧٥ - خَلَّتْ مِنَ التَّعْقِيدِ وَالتَّقْعِيرِ  
 وَالحَشْوِ وَالتَّطْوِيلِ وَالتَّكْرِيرِ  
 ١٤٧٦ - فِي أَلْفِ بَيْتٍ عَدُّهَا يَقِينَا  
 وَأَرْبَعِ الْمَثِينِ مَعَ خَمْسِينَا  
 ١٤٧٧ - بِحَيْثُ إِنِّي جَازِمٌ بِأَنْ لَا  
 يُمَكِّنَ الإِخْتِصَارُ مِنْهَا أَضْلًا  
 ١٤٧٨ - وَلَوْ يَرُومُ أَحَدٌ يُنْشِيهَا  
 أَتَى بِهَا أَكْثَرَ مِنْ ضِعْفَيْنِهَا  
 ١٤٧٩ - فَأَحْمَدُ اللّٰهَ عَلَى مَا سَهَّلَا  
 حَمْدًا يُنْبِلُ مِنْ مَزَايَاهُ الْعُلَا  
 ١٤٨٠ - مُصَلِّيًا عَلَى نَبِيِّ عَمَّتِ  
 مَكَارِمُ الخُلُقِ بِهِ وَتَمَّتِ



## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تمهيد
٧	مقدمة النظم
٩	مسألة: الحسن والقيح
٩	مسألة: جائر الترك ليس بواجب
١٠	مسألة: الواجب المخير، والمحرم المبهم
١٠	مسألة: فرض الكفاية
١٠	مسألة: الواجب الموسع
١١	مسألة: ما لا يتم الواجب إلا به
١١	مسألة: مطلق الأمر هل يشمل المكروه؟
١١	مسألة: التكليف بالمحال
١٢	مسألة: هل يشترط حصول شرط الشرع قبل التكليف؟ وتكليف الكفار بفروع الشريعة
١٢	مسألة: هل الكف فعل؟ وهل يشترط القصد؟ وهل يتوجه الأمر قبل المباشرة؟
١٢	مسألة: التكليف بما يعلم أن شرط وقوعه متف
١٢	مسألة: أقسام الواجب المرتب، والمخير
• الكتاب الأول •	
١٣	في الكتاب، ومباحث الأقوال
١٣	○ المنطوق والمفهوم
١٥	مسألة: الموضوعات اللغوية، والمحكم والمتشابه
١٥	مسألة: هل اللغات توقيفية
١٦	مسألة: هل تثبت اللغة بالقياس
١٦	مسألة: ما لا يقبل الشركة، وما يقبلها من الألفاظ
١٦	مسألة: الاشتقاق
١٧	مسألة: الترادف

## الصفحة

## الموضوع

- ١٧ ..... مسألة: المشترك
- ١٧ ..... مسألة: استعمال المشترك في معنييه معاً
- ١٩ ..... ○ الحقيقة والمجاز
- ٢٠ ..... مسألة: في المعرّب
- ٢٠ ..... مسألة: الألفاظ باعتبار الحقيقة والمجاز وعدمهما
- ٢١ ..... مسألة: البحث في الألفاظ باعتبار الكناية والتعريض
- ٢٢ ..... ○ مبحث الحروف
- ٢٥ ..... ○ مبحث الأمر
- ٢٥ ..... مسألة: في صيغ الأمر، ومعانيه، ودلالته، ووروده بعد الحظر
- ٢٦ ..... مسألة: دلالة الأمر المطلق، وأحوال المأمور امتثالاً، وقضاء، ونيابة
- ٢٦ ..... مسألة: هل الأمر يستلزم القضاء
- ٢٧ ..... مسألة: هل الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده؟
- ٢٧ ..... مسألة: أحوال الأمرين عند ورودهما
- ٢٨ ..... ○ مبحث النهي
- ..... مسألة: مطلق النهي هل يفيد التحريم؟ وهل النهي، ونفي القبول والإجزاء
- ٢٨ ..... يقتضي الفساد
- ٢٩ ..... ○ مبحث العام
- ٢٩ ..... مسألة: صيغ العموم، ودلالاتها، وأحكامها
- ٣١ ..... ○ مبحث التخصيص
- ٣٢ ..... ○ مبحث المخصصات
- ٣٤ ..... مسألة: العموم الوارد على سبب خاص، ودلالته على سببه
- ٣٤ ..... مسألة: تعارض العام والخاص
- ٣٥ ..... ○ مبحث المطلق والمقيّد
- ٣٦ ..... ○ مبحث الظاهر والمؤوّل
- ٣٧ ..... ○ مبحث المجمل
- ٣٨ ..... ○ مبحث البيان
- ٣٨ ..... مسألة: تأخير البيان عن وقت الحاجة
- ٣٩ ..... ○ مبحث النسخ

٤٠	مسألة: وقوع النسخ، وما يجوز نسخه، والنسخ قبل التبليغ، والزيادة على النص
٤٠	خاتمة
• الكتاب الثاني •	
٤١	في السنّة
٤٣	○ مبحث الكلام في الأخبار
٤٤	مسألة: ما يُقطع بكذبه أو صدقه، وأقسام المقبول باعتبار السند
٤٥	مسألة: في إفادة خير الواحد العلم
٤٦	مسألة: في البحث عن وجوب العمل بخبر الآحاد في الفتوى والشهادة
٤٦	مسألة: إنكار الشيخ مرويه، وزيادة الثقة
٤٧	مسألة: شروط قبول الرواية
٤٨	مسألة: الفرق بين الرواية والشهادة، والجرح والتعديل
٤٩	مسألة: حدّ الصحابيّ، وعدالته
٥٠	مسألة: الحديث المرسل
٥٠	مسألة: الرواية بالمعنى
٥٠	مسألة: صيغ أداء الصحابيّ
٥١	خاتمة: صيغ أداء الرواية
• الكتاب الثالث •	
٥٢	في الإجماع
٥٤	مسألة: إمكان وقوع الإجماع، وحجّيته، ودلالته
٥٤	خاتمة: حكم منكر الإجماع
• الكتاب الرابع •	
٥٥	في القياس
٦٠	○ مبحث مسالك العلة
٦٤	خاتمة: في مسلكين ضعيفين
٦٥	○ مبحث القوادح
٧١	○ تذييب: المناقضة، والمنع بعد تمام الدليل
٧١	خاتمة: حكم القياس، وصفة القائس، وأقسام القياس

## • الكتاب الخامس •

- ٧٣ ..... في الاستدلال
- ٧٤ ..... مسألة: النافي المدعي علماً ضرورياً، وأقل ما قيل في المسألة، والأخذ بالأخف
- ٧٤ ..... مسألة: هل كُلف النبي ﷺ بشرع نبي قبله؟
- ٧٤ ..... مسألة: حكم المنافع والمضار قبل ورود الشرع
- ٧٤ ..... مسألة: الاستحسان
- ٧٥ ..... مسألة: قول الصحابي
- ٧٥ ..... مسألة: الإلهام
- ٧٦ ..... خاتمة: القواعد الكلية الفقهية

## • الكتاب السادس •

- ٧٧ ..... في التعادل والتراجيح
- ٧٨ ..... مسألة: مسالك الترجيح

## • الكتاب السابع •

- ٨١ ..... في الاجتهاد
- ٨٢ ..... مسألة: إصابة المجتهد في العقليات والشرعيات
- ٨٢ ..... مسألة: نقض الحكم الاجتهادي بالاجتهاد
- ٨٣ ..... مسألة: مستند الحكم الشرعي
- ٨٣ ..... مسألة: التقليد
- ٨٣ ..... مسألة: تكرّر الحادث هل يقتضي تكرير النظر؟
- ٨٤ ..... مسألة: تقليد المفضول، والميت، وصفة من يجوز تقليده
- ٨٤ ..... مسألة: في بيان صفة من يجوز استفتاءه
- ..... مسألة: المجتهد المقيد، وهل يخلو الزمان من مجتهد؟ والتخيير بين المجتهدين
- ٨٤ ..... من العوام
- ٨٥ ..... مسألة: التقليد في العقائد
- ٨٩ ..... خاتمة: في السلوك
- ٨٩ ..... خاتمة الشرح
- ٩٣ ..... \* فهرس الموضوعات